اوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني بين (١٨٦١م–١٩٠٩م)

2023

رسالة الماجستير

قسم التاريخ

Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR

مشرف الرسالة

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

اوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني بين (١٨٦١م–١٩٠٩م)

بحث أُعد لنيل درجة الماجستير في قسم التاريخ
بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR

المشرف
Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

كارابوك
شباط/ ٢٠٢٣

المحتويات

المحتويات..... ١
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)..... ٤
DOĞRULUK BEYANI ٦
تعهد المصداقية ٧
شكر وتقدير ٨
الإهداء..... ٩
المقدمة ١٠
الملخص ١٢
ÖZET..... ١٣
ABSTRACT..... ١٤
معلومات سجل الأرشيف ١٥
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ ١٦
ARCHIVE RECORD INFORMATION..... ١٧
قائمة الاختصارات..... ١٧
موضوع البحث..... ١٨
أهداف البحث وأهميته ١٩
منهج البحث ٢٠
مشكلة البحث..... ٢٠
حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث ٢١
الدراسات السابقة ٢١
الفصل التمهيدي..... ٢٣
التأثيرات الإيرانية والعثمانية على العراق قبيل فترة الدراسة..... ٢٣
المبحث الأول: صراع الدولة العثمانية والفارسية في العراق قبل ١٨٦١م. ٢٣
المطلب الأول: أسباب الاحتلال الصفوي للعراق:..... ٢٥

المطلب الثاني: موقف السلطان سليم الأول من الصفويين : ٢٧
المطلب الثالث: موقف الصفويين من بسط السيادة العثمانية على العراق:..... ٢٨
المطلب الرابع: حملة السلطان سليمان القانوني على الصفويين:..... ٢٩
المطلب الخامس: حملة السلطان مراد الرابع على الصفويين : ٢٩
المطلب السادس: أسباب النزاع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية على العراق : ٣٠
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية في العراق قبل ١٨٦١م. ٤١
المطلب الأول: الأوضاع السياسية في العراق في فترة حكم المماليك: ٤١
المطلب الثاني: أوضاع العراق بعد انتهاء حكم المماليك. ٤٣
المطلب الثالث : الحالة العمرانية في العراق قبل ١٨٦١م..... ٤٦
الفصل الأول..... ٥٠
الولاة العثمانيون على العراق في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) ٥٠
المبحث الأول: الوالي نامق باشا حياته وأعماله..... ٥٠
المطلب الأول: حياته:..... ٥٠
المطلب الثاني : تحقيقه في حادثة كربلاء الدامية ١٨٤٣م..... ٥٢
المطلب الثالث: توليه قيادة الجيش السادس في ولاية بغداد سنة ١٨٤٩م..... ٥٣
المبحث الثاني: ولاية نامق باشا الثانية. ٥٤
المطلب الأول : توليهِ لمنصب ولاية بغداد للمرة الأولى (١٨٥١-١٨٥٢م)..... ٥٤
المطلب الثاني: تولي نامق باشا منصب ولاية بغداد للمرة الثانية (١٨٦٢-١٨٦٨م)..... ٥٥
المطلب الثالث: إصلاحات نامق باشا. ٥٩
المبحث الثالث: الوالي مدحت باشا وإصلاحاته..... ٦١
المطلب الأول: شخصية مدحت باشا وحياته. ٦١
المطلب الثاني: إصلاحات مدحت باشا الإدارية والعسكرية..... ٦٣
المطلب الثالث: سياسته تجاه القبائل العراقية : ٦٥
المبحث الرابع : الولاة العثمانيون في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م). ٦٦
المطلب الأول : أبرز الولاة العثمانيين في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. ٦٦
المطلب الثاني : إنجازات الولاة العثمانيين في العراق. ٧١
الفصل الثاني ٨٠
سياسة الدولة العثمانية في العراق أثناء خلافة السلطان عبد العزيز وأهم إصلاحاتهِ ٨٠

المبحث الأول : الأوضاع السياسية في عهد السلطان عبد العزيز. ٨٠
المطلب الأول : تولي السلطان عبد العزيز الخلافة. ٨٠
المطلب الثاني : تأثيرات سياسة السلطان عبد العزيز على العراق..... ٨١
المطلب الثالث: سياسة الإدارة المالية في العراق في عهد السلطان عبد العزيز. ٨٩
المبحث الثاني : الإصلاحات في العراق خلال فترة السلطان عبد العزيز. ٩٢
المطلب الأول : الإصلاحات الإدارية للسلطان عبد العزيز..... ٩٢
المطلب الثاني: الإصلاحات التعليمية والثقافية للسلطان عبد العزيز. ١٠٠
الفصل الثالث..... ١١٣
تطورات الأوضاع السياسية والعمرانية في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م). ١١٣
المبحث الأول: الأوضاع السياسية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني..... ١١٣
المطلب الأول : التطور السياسي في إستانبول وأثره على العراق. ١١٣
المطلب الثاني: التقسيمات الإدارية لولايات العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. ١١٨
المطلب الثالث: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر العراقية..... ١٢٢
المبحث الثاني : الإنجازات العمرانية في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. ١٢٥
المطلب الأول : تطور التعليم وبناء المدارس في العراق في عهد السلطان عبد الحميد. ١٢٥
المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري) في العراق في فترة السلطان عبد الحميد الثاني.... ١٣٢
المطلب الثالث: تحديث وتطوير النقل والمواصلات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني..... ١٣٧
النتائج..... ١٤٦
التوصيات..... ١٤٨
الخاتمة ١٤٩
المصادر والمراجع ١٥١
السيرة الذاتية..... ١٦٦

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR tarafından hazırlanan “OSMANLI DÖNEMİNDE (MS 1861-MS 1909) IRAK'IN SİYASİ VE KENTSEL DURUMU” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

Tez Danışmanı، Tarih Bölümü

Bu çalışma، jürimiz tarafından Oy Birliği ile Tarih Bölümünda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir 06.02.2023.

Ünvanı، Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ) .....

Üye : Prof. Dr. Abdulcebbar KAVAK (KBÜ) .....

Üye : Doç.Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu، bu tez ile، Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب عبد الخالق سعد خضير بعنوان "اوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني بين (١٨٦١م–١٩٠٩م)" في برنامج الماجستير هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

مشرف الرسالة، قسم التاريخ

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

٠٦.٠٢.٢٠٢٣

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ)	.....
عضواً : Prof. Dr. Abdulcebbar KAVAK (KBÜ)	.....
عضواً : Doç.Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ)	.....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم التاريخ من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı، araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi، intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi، yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın، tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda، ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adi Soyadi: Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR

Imza:

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

"اوضاع السياسية والعمرانية في العراق في العهد العثماني بين (١٨٦١م-١٩٠٩م)"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد.

اسم الطالب: عبد الخالق سعد خضير

التوقيع: .....

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي سهل لي هذا العمل ولولا فضله ومنه وكرمه ما اتممت هذه الرسالة، فنحمدك اللهم على فضلك، ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى.

لقد كانت مسيرتي العلمية مليئة بالمواقف، منها الصعبة ومنها الجميلة، وأنا في هذا الموقف أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور الفاضل (محمد علي الأحمد) الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فقد كان خير ناصح، أغرقني بفيض علمه ودماثة أخلاقه، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية التركية التي مهدت لنا طريق العلم، وفتحت لنا أبواب جامعاتها، وعاملتنا خير معاملة دون تمييز لطلبتها عنا، وكانت خير مُضيف لنا، فالشكر من أعماق القلب موصول لها رئاسةً وحكومةً وشعباً.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان لكل من ساندني في مسيرتي العلمية، وقدم لي النصح والإرشاد، وأزاح عني غيمة جهل مررت بها، بإشراق نور العلم ونسماته الطيبة، فالحمد لله والشكر لكل من قدم لي جهداً أثناء دراستي.

الإهداء

إلى تلك الروح الطاهرة التي كانت سنداً لي بعد الله عز وجل إلى آخر يوم لها، إلى التي علمتني الصبر وشجعتني على العلم، التي أرادت أن أكون خير مثال يُحتذى به، إلى (أمي رحمها الله).

وإلى من رباني صغيراً وبذل الغالي والنفيس حتى يراني في هذا المكان، إلى (أبي) الغالي، أمَدَّ الله في عمره.

وإلى التي أكملت مسيرة أمي وساندتني في طريقي وتحملت معي المصاعب إلى زوجتي الحبيبة، وإلى جميع أهلي وأحبابي، أهديكم هذا العمل.

المقدمة

إمتـد عمر الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون (١٢٩٩– ١٩٢٣م)، شغلت خلالها موقعاً مهماً وكبيراً للغاية في التاريخ، سواء التاريخ الإسلامي أو التاريخ الإنساني، إذ اتسعت وامتد نفوذها في عصورها الذهبية إلى قارات ثلاث: آسيا، أوروبا، إفريقيا، وكانت جيوشها أكثر الجيوش تعداداً وأفضلها تدريباً وتسليحاً، وكان العثمانيون يرون أنفسهم مسلمين قبل أي شي، إذ كان ولاؤهم إلى الدين الإسلامي أولاً، وإلى السلطان ثانياً، وإلى الدولة ثالثاً.

وقد تمكنت الدولة العثمانية من ضم العراق لها بعد أن حققت النصر على الفرس عام ١٥١٤م في معركة جالديران، وبقي العراق تحت السيادة العثمانية ما يقارب ٤٠٠ عام، إلى أن إحتلتهُ بريطانيا عام ١٩١٨م.

وشهدت الدولة العثمانية منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، العديد من الإصلاحات من النواحي الإدارية، العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية وفقاً للأنماط والأساليب التي كانت تتبعها الدول الأوروبية، وذلك لمواجهة عوامل الضعف الداخلي الذي أصابها، وهزائمها العسكرية الخارجية، وأيضاً بهدف تحديثها وتجديدها، من خلال إدخال الأنظمة والقوانين الإصلاحية إلى كافة الولايات العثمانية، ومن ضمن هذه الولايات العراق، وقد سعى السلاطين وزوجاتهم وجميع أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة والأثرياء من العثمانيين إلى بناء المساجد والمعاهد والمدارس لتدريس علوم الشريعة وأصول الدين وكتاتيب تحفيظ القران، وما يتعلق بها من دراسات إسلامية، كما أنشأوا العديد من التكايا والخانقاوات والحمامات العامة.

ويعود سبب اختيار موضوع أوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني في هذه الفترة بين عام (١٨٦١م–١٩٠٩م) موضوعاً للدراسة، كون العراق شَهِدَ خلال تلك الفترة العديد من التغيرات السياسية ذات الأثر الكبير على الأوضاع فيه، وقد سعى الباحث إلى تناول الجوانب التعليمية والإدارية والإقتصادية لأن النهضة

العمرانية تنعكس على البلاد بإظهار المستوى الحضاري لها، لما تتضمنه من مظاهر الترتيب من معالم الإزدهار والرقي.

لذلك اختار الباحث هذا الموضوع للبحث فيه ومعالجته في جوانبه المختلفة، وقد كان لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة، إذ يمكن من خلال هذه الدراسة معرفة الأوضاع التي كان العراق يعيشها في تلك الفترة، ووضع الحلول المناسبة لتلك الأوضاع، من خلال بيان الإصلاحات التي أحدثها كل من السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني، وهو ما تميزت به تلك الفترة من تطورات سياسية وإصلاحات على كافة مفاصل الدولة.

ولذلك تمت مناقشة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، علاوة على الفصل التمهيدي :

الفصل التمهيدي تناول الصراع العثماني مع الدولة الصفوية حول العراق في الفترة التي سبقت الدراسة، والأوضاع السياسية والعمرانية (الإدارية والاقتصادية والتعليمية) في العراق قبيل فترة الدراسة، كما أشار إليه ابن خلدون، إذ إن استعمال مفهوم "العمران" كمصطلح، مفتاح لتفسير ظواهر عمرانية عدة. أما الفصل الأول فقد تحدث عن أبرز الولاة العثمانيين في العراق خلال فترة الدراسة، وأهم الإصلاحات التي قاموا بها في العراق.

أما الفصل الثاني فقد تحدث عن فترة حكم السلطان عبد العزيز وسياسته والإصلاحات التي أنجزها، وأثرها على ولاية العراق.

وفي الفصل الثالث كان الحديث عن فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته تجاه العشائر العراقية وعن التقسيمات الإدارية للعراق في عهده، وأبرز الإصلاحات التي حدثت في هذا العهد.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان أوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني، في الفترة بين (١٨٦١م-١٩٠٩م) ، كون العراق شَهِدَ خلال تلك الفترة العديد من التغيرات السياسية ذات الأثر الكبير على الأوضاع فيه، وقد سعى الباحث إلى تناول الجوانب التعليمية والإدارية والإقتصادية لأن النهضة العمرانية تنعكس على البلاد بإظهار المستوى الحضاري لها؛ وذلك لحل إشكالية الدراسة والمتمثلة في كيف كانت أوضاع العراق السياسة في العهد العثماني، ومدى التطور العمراني الحاصل فيه. وقد اتبعت في ذلك المنهج المنهج التاريخي الذي يمكنه من جمع المادة العلمية من مصادرها المعنية، وكذلك الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل المادة العلمية ومناقشتها، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي، لغرض استخلاص الآراء والنتائج؛ وأرجو أن يكون في ذلك سداً للفجوة المتمثلة في فلة الدراسات التي تجمع بين الجانبين السياسي والعمراني؛ وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج التي من المتوقع أن تكون مفيدة لهذه الدراسات.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع السياسية، الأوضاع العمرانية، العراق، العهد العثماني.

ÖZET

Bu araştırma, Irak'ta Osmanlı dönemi olan 1861 yılından 1909 yılına kadar olan siyasi ve kentsel koşulların açıklanması amaçlamaktadır, ülkede çok sayıda siyasi değişiklik yaşandı ve bunlar ülkenin koşulları üzerinde önemli bir etkiye sahip oldu. Kentsel yenileme ülkenin medeniyet seviyesini yansıtır, araştırmacı eğitsel, idari ve ekonomik boyutları ele almayı amaçlamaktadır. Çalışmanın problemi, Osmanlı dönemi Irak'taki siyasi koşulların nasıl olduğunun ve kentsel kalkınmanın ne derecede gerçekleştiğinin gösterilmesiyle çözülecektir. Tarihi bir yöntem kullanılmıştır, bu yöntem ilgili kaynaklardan bilimsel malzemenin toplanmasına ve bilimsel malzemenin analiz edilmesi ve tartışılması için tanımlayıcı bir yöntemin kullanılmasına, aynı zamanda görüşlerin ve sonuçların çıkarılması için indüktif bir yöntemin kullanılmasına olanak tanır. Siyasi ve kentsel yönleri birleştiren eksik çalışmalardan oluşan boşluğu doldurmak umut edilir. Araştırmacı, bu konuda gelecekteki araştırmalar için beklenen faydalı birkaç sonuca ulaşmıştır.

Anahtar kelimeler: Irak, Osmanlı Dönemi, Siyasi Koşullar, Kentsel Koşullar.

ABSTRACT

This research seeks to explain the political and urban conditions in Iraq during the Ottoman period, from 1861 AD to 1909 AD, as the country experienced many political changes that had a significant impact on its conditions. As urban renewal reflects the country's level of civilization, the researcher intends to address educational, administrative, and economic aspects. The study's problem will be solved by demonstrating how political conditions were in Iraq during the Ottoman period and to what extent urban development was achieved. A historical method was used, which allows for the collection of scientific material from relevant sources as well as the use of a descriptive method for analyzing and discussing scientific material, as well as the inductive method for drawing opinions and results. The hope is to fill the void left by the lack of studies that combine political and urban aspects. The researcher arrived at several conclusions that are expected to be useful for future research on this topic.

Keywords: Iraq, Ottoman Period, Political Conditions, Urban Conditions.

.

معلومات سجل الأرشيف

عنوان الرسالة	أوضاع العراق السياسية والعمرانية في العهد العثماني بين (١٨٦١م-١٩٠٩م)
مؤلف الرسالة	عبد الخالق سعد خضير
مشرف الرسالة	الدكتور محمد علي الأحمد
درجة الرسالة	ماجستير
تاريخ المناقشة	٠٦/٠٢/٢٠٢٣
مجال الرسالة	تاريخ
مكان المناقشة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	١٦٦
الكلمات المفتاحية	الأوضاع السياسية، الأوضاع العمرانية، العراق، العهد العثماني.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	OSMANLI DÖNEMINDE (MS 1861-MS 1909) IRAK'IN SIYASI VE KENTSEL DURUMU
Tezin Yazarı	Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	06.02.2023
Tezin Alanı	Tarih
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	166
Anahtar Kelimeler	Irak, Osmanlı Dönemi, Siyasi Koşullar, Kentsel Koşullar.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	IRAQ'S POLİTİCAL AND STRUCTURAL CONDİTİONS İN IRAQ DURİNG THE OTTOMAN ERA
Author of the Thesis	Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR
Advisor of the Thesis	Asst. Prof. Dr. Mohamad Alı ALAHMAD
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	06.02.2023
Field of the Thesis	History
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	166
Keywords	Iraq, Ottoman Period, Political Conditions, Urban Conditions.

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
ص:	صفحة.
جـ:	جزء إذا اقترن برقم الصفحة الذي يدل على الجزء الذي وثق منه الباحث.
ج:	إذا اقترن باسم الكتاب فإنه يدل على عدد أجزائه.
د.ت:	دون تاريخ نشر.
د.ن:	دون دار نشر.
د.م:	دون مكان.
ط:	طبعة.
هـ:	هجري.
م:	ميلادي.

موضوع البحث

١ــ تسليط الضوء على ((أوضاع العراق السياسية والعمرانية بين ١٨٦١- ١٩٠٩)) نظراً لما تتضمنه هذه الفترة من الأحداث التاريخية التي أراد الباحث تسليط الضوء عليها في هذا الموضوع، وكذلك لقلة الدراسات التي

جمعت بين الجوانب السياسية والعمرانية، إذ انفرد الكثير من الباحثين بالأوضاع السياسية فقط، وانفرد أخرون بالتطور العمراني دون غيره.

٢ــ اعتبار الفترة التي حكم فيها السلاطين (عبد العزيز، عبد الحميد الثاني) مترابطة، وذلك لتتابعها زمنياً بين عهدي هؤلاء السلاطين، فقد أفرد الباحثون بعض الدراسات بالسلطان عبد العزيز، والبعض إنفرد بدراسة عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولأجل هذا، انتهجت هذه الدراسة تناول الفترتين مجتمعتين من الناحيتين السياسية والعمرانية (الإدارية والاقتصادية والتعليمية).

أهداف البحث وأهميته

١. التعريف بالجانبين السياسي والعمراني في العراق في الفترة المعنية بالدراسة في ظل السيادة العثمانية.

٢. التطرق إلى أبرز وأهم الأحداث السياسية التي وقعت خلال فترة السيادة العثمانية على العراق في الفترة التي اهتمت بها الدراسة.

٣. بيان التطور العمراني في العراق في عهد الخليفتين عبد العزيز وعبد الحميد الثاني، وإظهار انعكاس ذلك على أوضاع العراق في تلك الفترة.

٤. التعريف بأدوار الولاة العثمانيين في فترة الدراسة، في المجالات الإدارية والسياسية والعمرانية.

وتكمن أهمية البحث في:

١. قلة الدراسات التي جمعت بين الأوضاع السياسية والتطور العمراني في العراق في العهد العثماني.

٢. تسليط الضوء على الوقائع والأحداث السياسية والتطور العمراني الذي شهده العراق في تلك الفترة.

منهج البحث

يعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج التاريخي الذي يمكنه من جمع المادة العلمية من مصادرها المعنية، وكذلك الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل المادة العلمية ومناقشتها، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي، لغرض استخلاص الآراء والنتائج التي يمكن التوصل إليها خلال عرض هذا الموضوع و مناقشته.

مشكلة البحث

السعي لدراسة هذه الفترة دراسة وافية، وتحديداً :

١. الأوضاع السياسية في العراق في ظل الوجود العثماني ومتابعة التطور العمراني الذي أحدثته الدولة العثمانية في العراق في الفترة المذكورة.

٢. تتبع الإنجازات التي شهدها العراق في عهد السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني، من النواحي السياسية والعمرانية .

٣. بيان أهم الأحداث السياسية التي واجهت العراق في تلك الحقبة الزمنية، والتعرف على مستوى التطور العمراني الذي شهدهُ في تلك الفترة .

وعلى هذا الأساس طُرحت الإشكالية الآتية: ما هي أوضاع العراق السياسية في تلك الفترة، وما مدى التطور العمراني الحاصل فيهِ؟

والإجابة على التسائلات التي أهمها:

١. كيف كانت أوضاع العراق السياسية والعمرانية قبل الفترة التي اهتمت بها الدراسة؟

٢. من هم الولاة العثمانيون الذين حكموا العراق في تلك الفترة؟

٣. كيف تميزت الأوضاع السياسية في العراق في تلك الفترة؟

٤. ما هي أهم التطورات العمرانية التي أحدثتها الدولة العثمانية في العراق في الفترة التي تناولتها الدراسة؟

حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث

تبدأ فترة الدراسة من عام ١٨٦١م ، من تولي السلطان عبد العزيز السلطة، حتى ١٩٠٩م ، إلى عزل السلطان عبد الحميد الثاني .

سبب إختيار هذه المدة الزمنية هو تسليط الضوء على أوضاع العراق السياسية و العمرانية في أواخر العهد العثماني، وكذلك بيان ما أحدثهُ هؤلاء السلاطين من تغييرات سياسية وتطورات عمرانية في تلك الفترة.

الدراسات السابقة

لدى تتبع المادة العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، وجد الباحث العديد من الدراسات التي تناولته بشكل عام، ولم تناقش الجانبين السياسي والعمراني معاً، بشكل خاص ومفصل، ومن بين تلك الدراسات:

١ــ السلطان العثماني عبد العزيز بين الإصلاحات والمعارضة ــ الفترة ما بين (١٨٦١–١٨٧٦م)، لـ نورة بورابة وهاجر بوكنة، (رسالة ماجستير) ــ جامعة الدكتور يحي فارس في مدينةالمدية، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، عام ٢٠١٦م، إشراف الدكتورة نادية طرشون، تناولت جانباً من حياة السلطان عبد العزيز منذ توليه الحكم، ثم تناولت الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية قبل وبعد توليه السلطة، إلى إنتهاء مدة حكمهِ، وقد أسهمت هذه الدراسة في تقديم معلومات مفيدة عن السلطان عبد العزيز، وعن أهم أحداث عصره من الجوانب السياسية والإدارية.

٢ــ التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجاً ــ الفترة ما بين (١٨٣٩–١٨٧٦م)، لـ غانية بعيو، (رسالة ماجستير)_جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، عام ٢٠٠٩م، إشراف الأستاذ الدكتور الغالي غربي، تحدثت هذه الرسالة عن التنظيمات العثمانية في كل من الشام والعراق، وتناولت

العديد من التنظيمات العثمانية في العراق، لكنها لم تتناول دراسة الجانب السياسي في العراق بشكل وافٍ، ولم تتطرق إلى الجانب العمراني فيه، وهو ما تطرق إليه الباحث في دراسته بشكل علمي ومنهجي .

٣ــ إصلاحات مدحت باشا في العراق ١٨٦٩-١٨٧٢م، لـ أيمن رمضان إسماعيل (رسالة ماجستير) جامعة وان يوزونجوييل، معهد العلوم الإجتماعية، عام ٢٠١٧م، إشراف الدكتور رحمي تكين، تحدثت هذه الرسالة عن الأوضاع السياسية والإدارية والاجتماعية في العراق خلال فترة حكم الوالي مدحت باشا، وعلى الرغم من أهمية موضوع هذه الرسالة ألا إنها تناولت فترة قصيرة جداً، ولم تتطرق إلى الفترة التي تكلم عنها الباحث في دراسته، في فترة حكم السلطانين عبد العزيز وعبد الحميد الثاني.

الفصل التمهيدي

التأثيرات الإيرانية والعثمانية على العراق قبيل فترة الدراسة

المبحث الأول: صراع الدولة العثمانية والفارسية في العراق قبل ١٨٦١م.

سقطت بغداد في سنة ١٢٥٨م/٦٥٦هـ، على يد هولاكو حفيد جنكيزخان، بعد أن عصفت ريح الخراب في العراق، وتدفقت جيوش المغول والتركمان عليه، فكان ذلك حدثاً تاريخياً فاصلاً في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ أصبحت البلاد ردحاً من الزمن نهباً بأيدي الأمراء المغول والتركمان من بعدهم، تتقاذفه أطماعهم وتستعر في ميادينه حروبهم، حتى قضى بعضهم على بعض، وتبع ذلك تنازع العثمانيين والفرس على أراضيه وتداولهم السيطرة عليه [١].

نشأت الدولة العثمانية سنة ١٢٩٩م شمال غرب الأناضول على حدود الإمبراطورية البيزنطية، حيث استولت فيما بعد على أملاك هذه الإمبراطورية وفرضت سيطرتها على الأناضول وأصبحت امبرطورية واسعة الأرجاء واعتمدت في توسعها على إعلان الجهاد لنشر الإسلام في أوروبا، وشارك العرب والمسلمون في جيوش الدولة العثمانية مساهمين في حركة الفتوحات، من أجل تلك الغاية العظيمة، وهي نشر الإسلام في أوروبا [٢] .

وبعد حوالي ثلثي قرن على نشأة الإمارة العثمانية، أخذت تتطور لتصبح دولة مستقرة ذات نظام عسكري متميز، ومنذ حوالي ٧٦٨هـ/١٣٦٦م، ابتدأت هذه الإمارة تتوسع في البر الأوروبي، ونقلت عاصمتها من بورصة إلى أدرنة.

---

[١] علاء موسى كاظم نورس ، **دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠–١٨٠٠م** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩م ، ص٢١ .

[٢] رجاء حسين حسيني الخطاب، **دوافع الصراع العثماني – الفارسي على العراق في العهد العثماني** ، جامعة بغداد ،كلية الأداب ، ٢٠٠١م ، ص٢٢٣.

ولما ارتقى السلطان محمد الفاتح (١٤٥١م-١٤٨١م) العرش العثماني، عزم على إنهاء الإمبراطورية البيزنطية، والاستيلاء على ماتبقى لها من أملاك في الأناضول والبلقان، ونجح في سنة٨٥٧هـ/١٤٥٣م في الاستيلاء على القسطنطينية، وفي عهده وعهد بايزيد الأول (٨٨٦هـ/١٤٨١م -٩١٨هـ/١٥١٢م)، توسع العثمانيون حتى أصبحت دولتهم دولة كبرى تسيطر على مساحات واسعة في الأناضول والبلقان، وفي عهد السلطان سليم الأول (٩١٨هـ/١٥١٢م -٩٢٨هـ/١٥٢٠م) أخذ التوسع العثماني ينتشر في أراضٍ إسلامية[١] .

وشهد مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ظهور دولة جديدة هي الدولة الصفوية التي أعلنها الشاه إسماعيل بين (٩٠٦هـ/١٥٠٠م -٩٢٣هـ/١٥٢٤م)، وتعود جذور هذه الدولة إلى طريقة صوفية أسسها الشيخ صفي الدين الأردبيلي (٦٥١هـ/١٢٥٢م - ٧٣٦هـ/ ١٣٣٤م)، وبقيت عائلة الشيخ صفي الدين، وتزايدت قوتها على مدى الأيام خلال أوقات السيطرة المغولية والتركمانية والتيمورية في أذربيجان، حتى برزت في أواخر التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي بوصفها أعظم قوة في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن قادتها الأربعة الأوائل وهم صفي (٦٥١هـ/١٢٥٢م-٧٣٦هـ/١٣٣٤م)، وصدر الدين (٧٠٥هـ/١٣٠٤م - ٧٩٤هـ/ ١٣٩١م)، وخواجة علي (٧٩٤م/١٣٩١م - ٨٣٢هـ/ ١٤٢٧م) وإبراهيم (٨٣٢هـ/ ١٤٢٧م - ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م) كانوا رجال ورع وتصوف وتأمل روحاني[٢] .

---

[١] طه ثلجي الطراونة، النزاع الصفوي العثماني حول العراق، حوليات آداب عين شمس، مصر، ٢٠٠٣م ، ص٥٢.

[٢] أحمد الخولي، **الدولة الصفوية** ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٣٠-٣١.

وعندما ظهر الصفويون وملأوا الفراغ السياسي في أذربيجان واستولوا على الأق قويننللو[١] ، كان العراق من بين تلك الأملاك وسيطرَ عليه الشاه إسماعيل الصفوي سنة ٩١٤هـ/١٥٠٨م[٢] .

المطلب الأول: أسباب الاحتلال الصفوي للعراق:

أما عن سبب الاحتلال الإيراني للعراق فقد جاء إثر تحول الطريقة الصوفية في أردبيل، في إقليم أذربيجان، من جماعة صوفية مسالمة إلى حركة عسكرية تعتمد مبدأ الغزو في حوالي منتصف القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي على يد الشيخ جنيد ابن الشيخ إبراهيم الصفوي الأردبيلي (٨٣٢هـ/١٤٤٧م - ٨٦٦هـ/ ١٤٦٠م)، كما اتخذ الشيخ جنيد خطوة مهمة أخرى بتحوله من المذهب السني إلى المذهب الشيعي الاثني عشري[٣] .

وبعد استيلاء الصفويين على بغداد، دخل الشاه إسماعيل نفسه المدينة، وأمر على الفور بقتل رجال بارك وقد قتل الكثير منهم، وأطلق سراح السيد محمد كمونة، أحد أعيان سادة العراق، الذي كان مسجوناً في بئر بأمر بارك، وعينه الشاه متوليا للنجف وحاكما لعدد من مدن العراق، كما عين خادم بك، أمير ديواني، حاكما لبغداد وجوارها، ولقبه خليفة الخلفاء[٤] .

---

[١] القرا قويننللو : تعني الخروف الأسود و الأق قوينلو تعني الخروف الأبيض ، و لعل التسمية ذات أصول طوطمية، وكان هؤلاء من التركمان الذين اتبعوا تيمورلنك في تحركاته فاستولى القراقويننللو على أذربيجان من ابن تيمورلنك ، ميران شاه ، و تبعهم الآق قويننللو في السيطرة على هذا الإقليم ، علاء محمود قداوي ، **تاريخ العراق في عهدي القره قوينلو والآق قوينلو** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢ .

[٢] Michel .M . Mazaaoui , **The Origins of the safavids** , Wiesbaden ,1972, pp 12-25-57; Savory ,pp, 20-22.

[٣] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٣ ، ص١١٥.

[٤] Longrigg, pp. 18-19 ; Rumlu, vol II, pp. 46-47

ولم يكتفِ الشاه إسماعيل بقتل رجال بارك، بل أمر بقتل عدد كبير من أهل السنة، وتدمير مقابرهم، وحرق رفات بعض أئمتهم، فكان أعقاب الشيخ عبدالقادر الجيلاني وعدد من أتباعه من بين الذين تعرضوا لاضطهاد الشاه، فقاموا بحملة دعائية ضده بين صفوف أهل السنة، وخاصة في الأراضي العثمانية[١] .

وبعد إخضاع بغداد توجه الشاه إسماعيل إلى الحويزة في إقليم عربستان الواقع في جنوب غرب إيران حالياً، حيث توجد إمارة المشعشعين[٢] ، ولم يستطع السلطان فياض المشعشعي أن يقاوم الشاه إسماعيل، فهرب من عاصمته ودخلها الشاه وعين أحد رجاله حاكما لها، ليستولي بعد ذلك على اللور وخرم آباد، وبذلك خضعت له جميع منطقة عربستان، وفي سنة ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، سيطر الشاه إسماعيل على الموصل، وهكذا وقع كل العراق في قبضته[٣] .

يتضح مما تقدم أن ظهور الدولة الصفوية الفتية المتنامية، ذات المذهب الشيعي على الحدود الشرقية للدولة العثمانية كان أمراً مزعجاً للغاية بالنسبة للعثمانيين، ولذلك كان الصدام بين القوتين أمراً حتمياً، لا سيما أن التوسع الصفوي في العراق تزامن مع ارتقاء السلطان سليم الأول العرش، فقد ثار السلطان سليم ضد أبيه وإخوته، وثار أيضاً ضد السياسة العثمانية التقليدية الرامية إلى عدم التوسع في آسيا، أو بالأحرى في بلاد إسلامية، ذلك لأن تلك السياسة لم تعد واقعية للتعامل مع المشكلات الجديدة التي نجمت بعد ظهور الدولة الصفوية وتوسعها[٤] .

---

[١] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٣ ، ص٣٤١-٣٤٥.

[٢] إمارة المشعشعين : إمارة عربية أنشأها الشيخ محمد بن فلاح المشعشع حوالي عام ١٤٣٦م في إقليم عربستان ، واتخذ من الحويزة التي تقع على نهر الكرخة عاصمة له ، وبسط نفوذه على إقليم عربستان، ويذكر أنه سليل بيت ينتمي إلى قبيلة ربيعة : شبر، جاسم حسن ، تاريخ المشعشعين ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص١٢ ، و ما بعدها ، و يرتفع نسبه إلى الإمام موسى الكاظم ؛ انظر: العزاوي ، **تاريخ العراق بين إحتلالين** ، جـ٣ ، ص١٠٨ .

[٣] الطراونة ، **النزاع الصفوي العثماني** ، ص٥٥.

[٤] Arnold Toynbee . A Study of History , 4 vols .Oxford University Press , London , 1934 , vol.1 pp.383-384 ; Parry-I . 410

المطلب الثاني: موقف السلطان سليم الأول من الصفويين :

لقد استشعر السلطان سليم الأول الخطر على حدوده الشرقية، بسبب وجود أعداد كبيرة من التركمان الذين كانوا يعيشون في المناطق الحدودية، ويتعاطفون مع الدعاية الصفوية، ففي فترة الاضطرابات التي سبقت اعتلاء السلطان سليم الأول العرش، وقعت فتنة في ولاية أخيه (شاهزاده قررقود بتكه) فتركها إلى ولاية مغنيسيا، فوقعت بيد أحد مؤيدي الصفويين، وهو شاه قولي، الذي كان يبشر بقرب نهاية العثمانيين، معلنا أن الشاه إسماعيل هو تجسيد الألوهية، وأنه المهدي الذي سيعيد حكم المؤمنين الحقيقيين، يضاف إلى ذلك ماذكر من أن أحمد بن بايزيد شقيق سليم الأكبر، المرشح المرجح لولاية العهد العثماني، خسر ما كان يصبو إليه، فسعى للتحالف مع الشاه إسماعيل، وبعد مقتل أحمد هذا، فَرَّ ابنه مراد إلى الشاه والتجأ إليه، فاستقبله الشاه الصفوي وساعده ضد عمه السلطان سليم، وإزاء هذه التطورات وجد السلطان سليم أن محاربة الصفويين أمر لا مَفَرَّ منه[١] .

ونتيجة لما تقدم عزم السلطان سليم على غزو الصفويين ومهاجمتهم، وهزمهم وحقق نصراً حاسماً ضدهم، فاتفق مع المماليك وأَمَّنَ حدوده الجنوبية، وحشد جيشا قُدرعدده بمائتي ألف محارب تولى قيادته بنفسه، وفي الوقت ذاته وجه حملة تأديبية ضد الأناضول عام ١٥١٤م، خشية حدوث إنقلاب فيها أثناء غيابه، فأوقعت الحملة بالشيعة وقتلت وأسرت حوالي أربعين ألفا، وسجن الأسرى في الأراضي العثمانية في أوربا[٢] ، أما السلطان فاتجه إلى إيران حيث التقى مع الصفويين في المعركة الحاسمة في سهول جالديران الواقعة في المنطقة الفاصلة بين شرق الأناضول

---

(١) Tapper, p.63 ; V .J.parry, "The Ottomon Empire 1481-1520," *New Cambridge Modren History,* vol.1, Cambridge Uniresity press, London , 1981, p. 484.

(٢) Vol.1 ,pp. 384-385 ; Savory ,pp.40-41 Arnold Toynbee . A Study of History , 4 vols ، .Oxford University Press , London

والأراضي الإيرانية في الثالث من رجب سنة ٩٢٠هـ/ الثالث والعشرين من آب ١٥١٤م، وهزم الشاه إسماعيل في تلك الواقعة هزيمة ساحقة، ودخل السلطان سليم الأول عاصمتهم تبريز دخول الفاتحين[١] .

وفي هذا الوقت الذي وقعت فيه جالديران، كان العراق تحت حكم الصفويين، وقد جاء التوسع العثماني في ديار بكر، وإمارة دلغادر في مرعش والبستان، وأخيرا في ديار السلطنة المملوكية في الشام ومصر، ليجعل من العراق منطقة ساخنة بين الدولتين، على الرغم من أنه تحت السيطرة الصفوية، إذ سرعان ما اهتزت تلك السيطرة، ففي سنة ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م استولى الأمير ذو الفقار بن نخود سلطان على السلطة في بغداد، فقد كان إبراهيم خان، عم ذي الفقار، وهو حاكم الصفويين في هذه المدينة، ولما توجه إبراهيم خان على رأس قوة من خمسة آلاف محارب للانضمام إلى الشاه طهماسب الأول(٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م -٩٨٤هـ /١٥٧٨م) ابن الشاه إسماعيل، انتهز ذو الفقار فرصة خروج عمه من بغداد، فهاجمه وقتله، وأسرع عائداً إلى إعلان خضوعه للسلطان العثماني، وذلك بذكر اسمه في خطبة الجمعة، وكتابة اسمه على النقد، وأرسل رسائل إلى السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٢٦هـ/١٥٢٠م - ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) يطلب فيها بسط الحماية العثمانية على مناطقه وحمايته له[٢] .

المطلب الثالث: موقف الصفويين من بسط السيادة العثمانية على العراق:

أقلق هذا الفعل الشاه طهماسب، فزحف إلى بغداد سنة ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م، ولم تفلح عدة هجمات شنها عليها في استردادها من أيدي العثمانيين، لقوة موقف ذي الفقار فيها، ولكن الحل الأمثل في هذه الظروف هو المؤامرة والخيانة، فقد اتفق الشاه مع أخويّ ذي الفقار، أحمد بك وعلي بك، اللذين اتفقا مع بضعة عشرة من المتآمرين، واستغل الجميع فرصة وجود ذي الفقار في لحظة استرخاء فهاجموه وقتلوه، وعلى الفور عين الشاه محمد خان

---

(١) Savory ,pp .41-49 ; John Malcolm , The History of Persia , 2vols , london , 1839 , vol. 1 , pp. 325-328.

(٢) العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٣ ، ص٣٦٣ .

تكلو حاكماً لبغداد، وعين حكاماً آخرين من قبلهِ لبعض النواحي والمدن العراقية الأخرى وعاد إلى قزوين[١] .

كان استرداد الشاه طهماسب لبغداد، ومقتل ذي الفقار قبل وصول العثمانيين للمدينة، ذريعة للسلطان سليمان للالتفات للعراق، إذ اعتبر ذلك فرصة لا ينبغي إضاعتها، وكان هناك تطورات أخرى وتعقيدات بين الصفويين والعثمانيين، قادت إلى هجوم عثماني جديد ضد الصفويين، نجم عنه استعادة السيادة العثمانية على العراق، ومن ذلك أن أشرف خان، صاحب تفليس في أرمينة، الذي كان تابعاً للسيادة العثمانية، ثار ضدهم ولحق بالشاه طهماسب، ودخل في خدمته[٢] ، ومن جهة أخرى هرب حاكم تبريز الصفوي أولام توكلو إلى العثمانين، الذين أعطوه تفليس إقطاعاً له، وكلفوه بمحاربة أشرف خان، فقتل أولام توكلو أشرف خان في تفليس، وهزم قواته، وقتل عدداً كبيراً من أعوانه، وقد تلقى السلطان سليم القانوني في هذه الأثناء استغاثات من أهل السنة في بغداد لنجدتهم وإنقاذهم[٣] .

المطلب الرابع: حملة السلطان سليمان القانوني على الصفويين:

ونتيجة لتلك التطورات عزم السلطان سليمان القانوني على إنهاء ما ابتدأه والده السلطان سليم الأول بشأن الصفويين، فأرسل حملة بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى أذربيجان في مطلع ربيع الثاني ٩٤٠هـ/١٩ تشرين الثاني ١٥٣٣م، فتوجه الصدر الأعظم على رأس الحملة ودخل تبريز وعدداً من المدن المجاورة لها، وفي ذي القعدة من السنة نفسها/ حزيران ـ تموز ١٥٣٤م، توجه السلطان نفسه إلى تبريز، وتلاقت قواته وقوات الصدر الأعظم

---

[١] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ٤ ، ص١٢-٢٢.

[٢] Parry , " The Ottoman Empire 1520-1566" , London , 1987 , p 516

[٣] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٤ ، ص٢١-٢٢.

وساروا جميعا إلى بغداد، ووقعت بيد السلطان الأجزاء الشمالية من العراق، وفي هذه الأثناء وجد حاكم بغداد الصفوي محمد خان تكلو نفسه في موقف حرج وتلقى أمراً من الشاه بأن يخلي هو وجنوده المدينة[١] .

دخل السلطان سليمان القانوني بغداد في ٢٢ من جمادي الأولى ٩٤١هـ/ ٣٠ من تشرين الثاني ١٥٣٤م، وأقام فيها حتى فصل الربيع وزار أثناء وجوده في بغداد ضريح الإمام أبي حنيفة، الذي كان الشاه إسماعيل قد أمر بتخريبه حين استولى على بغداد، وبذلك استعاد العثمانيون السيادة على العراق [٢]

أدار العثمانيون العراق في هذه المرحلة وقسموه إلى ولايات أربع هي، بغداد والبصرة والموصل وشهرزور، ومنذ خضوع العراق للعثمانيين حتى سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٢م، وهو تاريخ الاحتلال الصفوي الثاني لبغداد، كان أمن هذا البلد يتعرض لهزةٍ بين الفينة والأخرى، ففي سنة ٩٦١هـ/ ١٥٥٢م هاجم عدد من القزلباش [٣] شهرزور في شمالي العراق، التي كان حاكمها بكة، أحد أتباع السلطان العثماني، فكلف الباب العالي والي بغداد (تمرد علي باشا)، باستعادتها، فتوجه والي بغداد إلى شهرزور وأحكم الحصار لها، لكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها، ولكن خليفته سليمان باشا نجح في تجديد الحصارعليها حتى سقطت بيده سنة٩٦٣هـ/١٥٥٦م [٤].

أما العثمانيون من جهتهم فقد استخدموا العراق، ولاسيما بغداد، نقطة متقدمة ضد الصفويين، وهو ما أسفر عن هجمات متبادلة بين الطرفين على جانبي الحدود، ففي سنة ٩٩٧هـ/ ١٥٨٧م، استولى والي بغداد سنان باشا على دزفول ونهاوند، وأغار على همذان ثم عاد إلى بغداد، وخلال ولايته الثانية لبغداد أغار سنان باشا على نهاوند واحتلها، بعد أن كان الصفويون قد استردوها سنة ١٠٠١هـ/١٥٩٦م، وأسر حاكمها الصفوي[٥]

---

(١) Hasan-i-Rumlu, Ahsanut ' Tawarikh, vol II , pp 113-115

(٢) أحمد بن يوسف القرماني ، **أخبار الدول و آثار الأول في التاريخ** ، جـ٣ ، ص١١٨-١٢٨.

(٣) قزل باش كلمة تركية تعني " ذو الرؤوس الحمراء " وتطلق على جماعات عسكرية شيعية ظهرت في الأناضول وكردستان ، وهم صوفية ذات مذهب شيعي أثني عشري ؛ أمير حسين خنجي ، **إيران الصفوية كيف صار الإيرانيون شيعة صفويون** ، د ن ، د ت ، ترجمة : أحمد حسين بكر ، ص٢٤٥.

(٤) العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ٤ ، ص١١٨-١٢٨.

(٥) العزاوي ، المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٦٠-٦٤.

ويرى الباحث أن سبب جعل العراق نقطة متقدمة ضد الصفويين هو كون العراق البوابة الرئسية المتصلة بالدول العربية من جهة وبالعاصمة استانبول من جهة أخرى ، فلابد من ردع الصفويين للحد من تقدمهم على بقية الدول العربية، وسياسة الدولة العثمانية هذه تكشف عن قوة التخطيط العسكري، والحنكة التي يمتلكها سلاطين الدولة العثمانية .

وفي سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، اندلع النزاع مابين مهدي قولي خان شاملو حاكم تستر وقبيلة الأفشار المدعومة من مبارك المشعشعي صاحب الحويزة، وقد أزعجت تحركات هذا الأمير الأهالي في ناحية البصرة، ونهب عساكره المنطقة، ولذلك طلب الناس مساعدة الشاه عباس الكبير(٩٨٩هـ/ ١٥٨١م ـ ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٩م) ضد الأمير المشعشعي، ولكن خطر أتباع الشاه تجاوز خطر المشعشعين، ولهذا فقد طلب الناس النجدة من العثمانيين نتيجة ما أصابهم من إحباط، وكتب الباب العالي إلى الشاه لوقف نشاطات أتباعه في تلك المنطقة.

من الواضح أن العثمانيين مالوا إلى السلم في هذه الفترة، بالنظر إلى ماكانت تمر به دولتهم من ظروف إثر تقهقرها في الجبهة الأوربية، بالإضافة إلى الفتن والاضطربات الداخلية التي إشتعلت في الأناضول وعرفت باسم الحركة الجلالية وانتشرت في ثلثي الأراضي العثمانية، وقد أغرى ذلك الحال الشاه عباس الكبير بإعلان الحرب على العثمانيين منتهجاً سياسة هجومية ضدهم، بدلاً من السياسة الدفاعية، التي دأب الصفويون عليها منذ هزيمتهم في جالديران، فاسترد الشاه نتيجة لذلك تبريز واللور وأجزاء من كردستان وأذربيجان وأجزاء من أرمينية وجورجيا [١] .

[١] عبد العزيز عوض، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث** ، مكتبة الرائد العلمية ، بيروت–عمان ، ١٩٩١م ، جـ٢ ، ص١٣٧–١٦٤.

وقد دفع ذلك الوضع السلطان أحمد الأول (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م ـ ١٠٢٥ هـ/ ١٦١٦م) إلى اتخاذ إجراء يوقف هذا التوسع الصفوي، فأعد جيشاً بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا، توجه سنة ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م) لمحاربة الصفويين، وتوغل سنان باشا في أراضيهم، ولكن قواته لم تدحرالصفويين بسبب المقاومة الصفوية فحسب، بل لقلة المؤن وانقطاع الاتصال بسبب صعوبة الأحوال الجوية، ولاتباع الصفويين سياسة الأرض المحروقة في المواقع التي أخلوها[١] .

وفي سنة ١٠١٩هـ (١٦١٠م) ذهب الصدر الأعظم (مراد باشا) إلى الشرق لتأديب الشاه عباس، وبوصوله إلى تبريز هرب الشاه إلى جهة العراق ومنها إلى بلاده، ثم أرسل يطلب الصلح، فقبل الصدر الأعظم هذا الطلب ببطئ واشتغل بالتجهيزات الحربية، وإذ بالموت أتاه فجأة في سنة ١٠٢٠هـ وعين بدلاً عنه نصوح باشا، أما الشاه عباس فإنه عرض على نصوح باشا الصلح على شرط أن يدفع للدولة مائتي حمل حرير، فقبل منه، وعقد الصلح معه ثم عاد للأستانة[٢] .

وقد عقد الصلح بين الطرفين في سنة ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م، وأما ما يخص العراق فهو اشتراط السلطان العثماني أن تكون الأراضي التابعة للأمير مبارك بن سجاد المشعشعي خاضعة للعثمانيين، وأن يمتنع الشاه عن حمايته أو مساعدته، وأنه إذا ما استرد العثمانيون الأراضي التي استولى عليها هولوخان من ولاية شهرزور فإن الشاه لا يساعده[٣] .

---

(١) عوض ، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث**، جـ٢ ، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) الطروانة ، **النزاع الصفوي العثماني**، ص٦١.

(٣) العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٤ ، ص١٦٣-١٦٤، وهولو خان هو زعيم الأكراد في أردلان اي كردستان الإيرانية وتمتع بإستقلال فعلي عن الشاه، أنظر : احمد كمال مظهر ، **دراسات في تاريخ ايران الحديث و المعاصر** ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٣٢.

ولعل أهم ما جاء في ذلك الاتفاق هو ترسيم الحدود بين الدولتين، فقد فوض السلطان والي بغداد، محمد باشا، صلاحيات واسعةً في ترسيم حدود العراق العربي وفق ماكان عليه في اتفاقية أماسيا، وعين الشاه مهدي قولي بك جاغتاي، مندوباً مطلق الصلاحية في منطقة بغداد، لكن لم يكتب لهذا المشروع السلمي أن يعمر طويلاً، لأن اعتداءات الحدود وحوادثها تجددت بين الطرفين، وبعد مرور خمس سنين اصطدم الطرفان في أذربيجان في سنة١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م، وأعقب ذلك صلحٌ آخر هو إتفاقية سراف التي تمت على غراراتفاقية أماسيا[١] .

المطلب الخامس: حملة السلطان مراد الرابع على الصفويين :

ولما كان على العرش العثماني السلطان مراد الرابع (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م - ١٠٤٩هـ/ ١٦٤٠م)، وهو من السلاطين العثمانيين الموصوفيين بعلو الهمة، وتشبه سيرته إلى حد كبير سيرة السلطان سليم الأول، لم يتساهل في بقاء بغداد بيد الصفويين، فجهز حملة قادها بنفسه إلى بغداد في سنة ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م، ولما بلغ السلطان المدينة خيم وجيشه قبالة سورها في رجب/ تشرين الثاني من السنة نفسها، وعلى الفور وزعت الأسلحة، وضرب السور فدمره من مختلف الجهات، وألقيت أنقاض الأبراج المهدمة وأكياس الرمل في الخندق الكبير، وفي السادس عشر من شعبان ١٠٤٨هـ/ الثالث والعشرين من كانون أول ١٦٣٨م شن العثمانيون هجوما عنيفاً صده الصفويين، وفي اليوم التالي شُنَ الهجوم العثماني العام، الذي أدى إلى استعادة المدينة، وخضوعها للسلطان بعد أن وقعت خمس عشرة سنة تحت السيطرة الصفوية[٢].

وفي شوال ١٠٤٨هـ/ شباط ١٦٣٩م غادر السلطان مراد الرابع بغداد إلى تبريز، ومن ثم إلى إستانبول، وابتدأت مفاوضات للصلح بين الطرفين، واستمرت من التاسع من ذي القعدة ١٠٤٨هـ/ الخامس عشر من آذار ١٦٣٩م حتى الثلاثين من ذي الحجة ١٠٤٨هـ/ الثالث من أيار ١٦٣٩م، وتم التوصل إلى اتفاقية صلح المعروفة

---

[١] عوض ، **تاريخ الخليج العربي** ، ص١٥٨ ؛ إبراهيم الراوي، **الحدود الدولية و مشكلة الحدود العراقية الإيرانية** ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٢٢٠.

[٢] ياسين بن خير الله العمري ، **زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية**، تحقيق عماد الدين رؤوف، النجف ، ١٩٧٤، ص٦٧-٧٠.

باتفاقية زهاب، التى تعد أول اتفاقية حاولت أن ترسم الحدود العثمانية الصفوية، ولعل أهم ما يخص العراق في هذه الاتفاقية هو النص على أن ولاية البصرة وتوابعها للدولة العثمانية رغم أنها لم تحدد خط الحدود في شط العرب، وهذا من الأمور التي أدت إلى خلق مشكلات معقدة فيما بعد[١] .

يرى الباحث أن السبب وراء إبرام اتفاقية صلح بين الطرفين يعود لكثرة الحروب التي نشبت بين الطرفين، فكان لابد من جعل المنطقة هادئة بعد تلك الحروب، إضافة لذلك لم تستطع الدولة الصفوية الإستمرار بالضغط على الدولة العثمانية فاضطرت لإبرام تلك المعاهدة، وعلى الرغم من هذه الاتفاقية إلا أن الخلافات بقيت مستمرة بين الدولتين .

المطلب السادس: أسباب النزاع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية على العراق :

ولدى الانتقال إلى توضيح أسباب ذلك النزاع المرير بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية الإيرانية، لأجل السيطرة على هذا البلد، فإنه يوجد هناك عاملان يتسببان في هذا الصراع، يمكن إيجازهما في العوامل الآتية: العامل الأول: يتمثل في الجغرافية السياسية، وموقع العراق بين الدولتين، فإن كلتيهما كانتا توسعيتين ولهما سياسة توسعية منذ نشأتهما. أما العامل الثاني: فيتمثل في الغياب التام لحكومة محلية قوية، وكان هذان العاملان هما الأبرز في صراع هاتين القوتين للسيطرة على العراق، وهو الأمر الذي تسبب في معاناة أهله واستنزاف موارده، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المنازعات العائلية على الاستئثار بالسلطة في منطقة كردستان كانت مستمرة لا تهدأ، فالبعض يستنجد بالشاه الصفوي، والبعض الآخر يستنجد بالسلطان العثماني، وهذا ما يؤدي إلى توتر دائم في العلاقة بين الطرفين ، وفي تغلغل أحدهما في الأراضي الخاضعة للآخر، ولكن إذا كان الأكراد في كردستان الإيرانية قد عانوا الأمرّين على يد الشاهات الصفويين المختلفين، لأسباب مذهبية، وربما لأسباب عرقية ، فلا

---

[١] عوض، **تاريخ الخليج العربي الحديث**، جـ٢، ص١٦٢-١٦٣.

ينتظر أن يكون أبناء عمومتهم في كردستان العراقية أفضل حالاً في الفترات التي سيطر عليهم الصفويون خلالها[١].

أولاً: موقف الصفويين من المشعشعين :

ولعل الوضع في الجنوب كان أشد تعقيداً وحساسية بالنظرإلى وجود إمارة المشعشعين ودورها في خلق التوتر بين الدولتين، وقد وفر موقع هذه الإمارة في منطقة الأهوار نوعاً من الحماية الطبيعية لها وملاذاً لزعاماتها يصعب الوصول إليه[٢]، وعلى الرغم من خضوعها للصفويين والعثمانيين سواءً بسواء، فبالنسبة للصفويين كان خطر المشعشعين ينبع من جملة من الأمور، لعل أبرزها أنهم لم يكونوا شيعة أثني عشرية، إنما كانوا ينتمون إلى فرقة أخرى لا تقبلها الاثنا عشرية، إذا يعتقد أنهم كانوا "علي الوهيةً " أي يعتقدون بألوهية الإمام علي بن أبي طالب [٣] ، فادعوا ذلك مثلما ادعاه الصفويون فيما بعد، ولعل ذلك يفسر ما وجدوه من قسوة من الصفويين، ويضاف إلى ذلك أن إمارتهم نشأت قبل حوالي ثلثي قرن من ظهور الشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية، وهذا يعني أن لإمارة المشعشعين جذوراً ليس من السهل إقتلاعها والقضاء على أتباعها في سبيل إلحاقها بالكامل بالدولة الصفوية، ولهذا كله لم يكن المشعشون أتباعاً مخلصين للصفويين، فسارعت الحويزة[٤] بإعلان خضوعها للعثمانية بعد استيلائهم على بغداد سنة ٩٤٠هـ/١٥٣٤م، ولهذا أخذ العثمانيون بعد هذا الوقت ينظرون إلى هذه المنطقة على أنها جزء من الأراضي الخاضعة لهم، لكن يبدو أن المشعشعين كانوا يغيرون مواقفهم بين الطرفيين من حين إلى آخر، للحفاظ على استقلالهم، وكان العثمانيون يدعون السيادة عليهم كلما لاحت الفرصة، مثلما أكدوا في اتفاقية ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م على جعل الحويزة جزءاً من أملاكهم وطلبوا من الصفويين

---

(١) كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر** ، وزارة الثقافة والشباب ، بغداد، ١٩٨٥م ، ص٢٢٩-٢٣٢.

(٢) محمد كمال عز الدين، **حوادث الدهور في الأيام و الشهور**، جـ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص٥٦٧-٥٦٨.

(٣) العزاوي ، **تاريخ العراق بين إحتلالين** ، جـ٣ ، ص١٥٣-١٥٥.

(٤) الحويزة : الحويزة عاصمة المشعشعيين تقع في مدينة ميسان احتلت على يد الشاه إسماعيل الصفوي ، العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ص١٧٠.

الامتناع عن دعم أميرهم مبارك بن سجاد أو حمايته[١] ، وقد كان هذا الادعاء العثماني بالسيطرة الصفوية فإنهم كانوا يشكلون خطراً حقيقياً على العثمانيين، لأسباب أخرى غير خلافهم المذهبي معهم ، إذ أنهم لن يسمحوا بوجود أي قوة بينهم وبين الخليج. إن أهمية الخليج بالنسبة للعثمانين تجعل الباحث يتأمل الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق بشكل عام، ودور ذلك الموقع في النزاع عليه، فقد رأى العثمانيون أن العراق امتداد طبيعي للولايات العربية الخاضعة لهم في بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية ، وأنه يجب أن يلحق بالدولة العثمانية ، لا سيما بعد سقوط السلطنة المملوكية في الشام (لأنها سقطت في مصر عام ١٥١٧م سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م ، للحيلولة دون تغلغل الدعاية الصفوية، والنفوذ الصفوي في الديار الملاصقة للعراق [٢] ، وقد دعم البرتغاليون الشاه طهماسب وزودوه بمدافع سنة ٩٥٦هـ/ ١٥٤٨م، أثناء غزو السلطان سليمان القانوني لأذربيجان للمرة الثانية، وكذلك الأمر بالنسبة للشاه عباس الكبيرالذي إتبع السياسة نفسها، بتحالفه مع القوة المسيطرة في الخليج ضد العثمانيين، فبعد أن أخلت السيادة البرتغالية على الخليج مكانها للسيطرة البريطانية، لم يتردد الشاه عباس في التحالف معهم ضد العثمانيين، ولقد ترك هذا النزاع المرير حول العراق آثاراً سلبية على الدولتين المتنازعتين وعلى العراق نفسه موضع النزاع، فكلتاهما بذلتا جهوداً مضنية، وَضحّت بجانب كبير من قوتهما ومن مواردهما لضرب الأخرى، وفي آخر الأمر نجح العثمانيون في الاحتفاظ بهذا القطر كجزء من ممتلكاتهم، ولم يهاجمه الصفويين بعد ذلك حتى سقطت دولتهم سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٤م، ورغم ذلك فإن سابقة تاريخية كانت قد أرسيت، حيث إن السلالات الإيرانية المتعاقبة، استمرت في متابعة سياسة أسلافها الصفويين تجاه العراق، وكذلك دأبت إيران كلما

---

[١] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٤ ، ص١٦٣-١٦٤.

[٢] القرماني ، **أخبار الدول و الآثار الأول في التاريخ** ، جـ٣ ، ص٣٩.

شعرت أنها قوية، بغض النظر عن الأسرة الحاكمة، على سوق جيوشها لمهاجمة العراق، ويتصدى العثمانيون للدفاع عن جزء حيوي من دولتهم، فكان هذا القطر ساحة نزف فيها الجانبان كثيراً[١] .

يرى الباحث أنّ تصدي العثمانيين لهجمات الفرس الصفويين أمر هام لابد منه، كون العراق منطقة استراتيجية مهمة مرتبطة ببلاد الأناضول من جهة وبلاد الشام والخليج العربي من جهة أخرى، فكان لابد من ردع أطماع الصفويون ودحرهم، فقد كان الصفويين يسعون على مر العصور حتى يومنا هذا لجعل العراق جزءاً من بلاد فارس الصفوية، لنشر مذهبها في البلاد العربية، وقد جعل هذا الصراع من العراق ساحة حرب مستعرة بين كرٍ وفر .

أما العراق فقد كان مسرح النزاع نفسه فقد عانى ألواناً شتى من المصاعب، فخروجه من يد الصفويين إلى العثمانيين أو العكس، هز هذا البلد من أعماقه، فالحروب المتلاحقة، وأعمال التدمير والحصار، واتساع أذى الحرب باستخدام الأسلحة النارية ليمس الأهالي بقصد أو بغير قصد، إضافة إلى الكوارث الطبيعية خلال هذه الفترة، مثل المجاعات والفيضانات التي أهلكت الكثير من السكان، كلها ظروف أُهمِلتْ فيها الشؤون الداخلية، وتحطمت البنى الإقتصادية، خاصة نظام الري عصب الحياة الزراعية للبلاد، كما أن إضطراب الأمن انعكس سلباً على التجارة وطرقها وعلى الحرف وأصحابها، وتغلبت قوى قبلية على بعض المناطق وتراجعت المدن والمناطق الحضرية، كما أن أوضاعها بالغة السوء على مختلف الصعد لم تسمح بظهور حياة فكرية نشطة وفاعلة[٢] .

يتبين الباحث أنّ أسباب هذا النزاع كثيرة، فقد سعى الطرفان لبسط السيطرة على العراق، لكن الأهداف كانت مختلفة، إذ إنّ الدولة العثمانية كانت تسعى لنشر الإسلام، وجعل العراق مزدهراً بما وضعته من قوانين وأحكام

---

[١] الطروانة ، **النزاع الصفوي العثماني** ، ص٧٠.

[٢] الوردي ، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ، بغداد ، ١٩٦٩م ، ص٩١-٩٢.

نابعة من الشريعة الإسلامية، أما الفرس الصفويون فلم يكن هَمُهم غير نشر مذهبهم الاثني عشري، ونشر الفوضى .

ثانياً: المعاهدات بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية:

لقد تعرض صلح أماسيا حقيقةً لأولِ اختبارٍ حقيقي، حين اندلعَ صراع أسري بين ابنيّ السلطان سليمان القانوني بايزيد وسليم الثاني عام١٥٦٠م، وقد كانت الاتفاقية بجانب السلطان سليم الثاني، مما دفع بايزيد إلى الالتجاء للبلاطِ الصفوي مع جندهِ البالغ عددهم عشرة آلاف وأربعة من أبنائهِ، وقد انتهز الشاه طهماسب الأول النزاع بينَ الإخوة للضغط على الدولة العثمانية، من أجل تعديل بنود معاهدةِ أماسيا، وفي عام ١٥٦٢م إنتهت أزمة الدولتين بعد إجراء تعديلات بسيطة على معاهدة أماسيا، ودامت حالة النزاع الصفوي العثماني مستمرة بعد وفاة السلطان سليمان القانوني والشاه طهماسب الأول، وقد إنتهز الطرفان المشاكل الداخلية التي تقع في الدولة الأخرى للتدخلِ في شؤونها، أو التوسعِ على حسابها، وإمتازت العلاقات الصفوية ـ العثمانية بالعدائيةِ منذ القرن السادس عشر، وخصوصاً بعد معركة جالديران ١٥١٤م [١]، فقد استغل العثمانيون فرصة الاضطرابات التي حلت بإيران خلال فترة حكم الشاه إسماعيل الثاني والسلطان محمد خدا، وشنت القوات العثمانية هجوماً على العديد من الأراضي الصفوية ، وسيطرت على جزء كبير منها، واستولى فرهاد باشا على تبريز وضمها إلى مدينةِ كنجه، كما أنّ حاكم تبريز جعفر باشا العثماني مد سيطرتهُ على المناطق المجاورة لتبريز حتى منطقة سراب، وأما في العراق فقد استطاع جيفال أوغلي إحكام سيطرتهِ على نهاوند وحدود ليرستان، وعندما تسلم الشاه عباس الكبير(١٥٨٨-١٦٢٩)[٢] زمام الحكم في إيران وجدَ نفسهُ يواجه عدوين شديدين هما الأوزبك في الشرق والعثمانيين في الغربِ، وحين وجد نفسه لا يستطيع أن يحاربَ على جبهتينِ في وقتٍ واحد حاولَ حماية الجبهة

---

[١] بديع جمعة ، **الشاه عباس الكبير** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م ، ص١٦٨ .

[٢] أحمد رضا جعفري وآخرون، دور أمارة الأردن في الصراع الصفوي العثماني، مجلة العلوم الإنسانية الدولية، العدد ١٩، ٢٠١٢م ، ص١٧-١٩.

الغربيةِ العثمانية، ليواجه خطر الأوزبك، فرجعَ إلى قزوين وسعى إلى عقدِ صلحٍ مع العثمانيين، وقد وافقَ العثمانيون على عقد الصلح، وجرت الاتفاقات بين الجانبين في استانبول، واستمرت لستة أشهر، توجهت بعدها الدولتان لعقد معاهدة في الثاني والعشرين من آذار ١٥٩٠م، تتنازل فيها إيران للدولةِ العثمانية عن (تبريز والقسم الغربي من أذربيجان وولايات أرمينيا شكي شماخي، تفليس، شروان، الكرج، قرابان، وقسم من ليبرستان مع قلعة نهاوند)، ويتعهد الصفويين بألا يتعرضوا لأئمة الأمة ورموزِها البارزةِ، وأن يظل حيدر ميزار أخو الشاه عباس الكبير أسيراً في إستانبول، للدلالة على حسنِ النية وعدم نقض المعاهدة، ويتعهد الجانبان بإخلاء سبيل أسرى الحرب من كلا الطرفين، وحققَ العثمانيون بتوقيعهم لبنودِ هذه المعاهدة هدفينِ استراتيجيين: الأول: تأمين جبهتهم الشرقية حتى يتوجهوا لحروبِهم مع أوروبا، والثاني: إيقاف الحملات العدوانية التي قامت بها الدولة الصفوية ضد الدولة العثمانية، وبعد عقد هذهِ المعاهدة، انتهت فترة من الحروبِ والمناوشاتِ استمرت ١٢ عاماً[١] ، وكان الشاه عباس يحرص كل الحرص على استمرار هذا الهدوء مهما حصل ما من شأنهِ أن يعكرَ صفوَ العلاقات، وذلك لكي يتوجه لجبهة خراسان، ولعدم قدرتهِ في ذلك الوقت على إخراج العثمانيين من المناطقِ التي سيطروا عليها، فعندما ثارَ خان أخو خان حاكم جيلان على الشاه عباس الكبير التجأ إلى الدولة العثمانية واستقبلته السلطة العثمانية، لم يتحجج الشاه عباس الكبير وهربَ إلى بغداد ليحتمي بالدولة العثمانية، وبقيت العلاقات جيدة بين الدولتين، وكانَ الشاه عباس يتظاهر بأنه يساند العثمانين في حربهم ضد أوروبا، ولكنهُ في نفس الوقت كان يحاولُ الاتفاقَ مع الأوروبين للتعاونِ فيما بينهم وبينهِ ضد السلطان العثماني، وعندما وصلت الأخبار إلى الشاه عباس الكبير بموتِ السلطان مراد الثالث، وأخذ الحكم مكانه السلطان محمد خان الثالث (٩٩٥هـ ١٦٠٣م) أرسل وفداً لتعزية وتهنئة السلطان الجديد في جلوسهِ على سدة الحكم [٢] .

---

[١] جمعة ، **الشاه عباس الكبير** ، ص١٧٢.

[٢] محمد سهيل طقوس ، **تاريخ الدولة الصفوية** ، دار النفائس في إيران ، بيروت ، ٢٠٠٩م ، ص١٧٠.

في هذا الوقت حقق الشاه عباس الكبير انتصاراتٍ كبيرة على الأوزبك في خراسان واستطاع تأمينَ جبهتهِ الشرقية، وبدأت مرحلةٌ جديدة في العلاقاتِ الصفوية العثمانية، أما الشاه عباس فبدأ يخطط لشن حملة عسكرية ضد العثمانيين، وكانت أولى الإجراءات التي اتخذها في هذا المجالِ هو تحويل العاصمة من قزوين إلى أصفهان، لأنه أحس بأن بقاء العاصمة في قزوين يجعلها قريبةٍ من أي هجومٍ عثماني، لذلك عملَ على تحويلها إلى أصفهان لتصبح بعيدةٍ عن الهجماتِ العثمانية[١] .

وبذل الشاه عباس جهوده كلها لتقوية جيشهِ وتدريبهِ وتنظيمهِ وتسليحهِ بالأسلحةِ الحديثة، فقام بإنشاء (فرقة المسلحين وفرقة الغلمان وفرقة المشاة)، واهتمَ بإنشاءِ فرقة المدفعية، وقد إستعانَ بالهيئةِ الإداريةِ الإنكليزية واستفاد من خبرةِ أعضائها، خاصةً الأخوين (أنطوني وروبرت شيرلي)، إذ عاونوه في إنشاء ووضعِ (الأسلحة النارية) وزودوا جيشه بالمدافعِ، وبذلك أصبحَ باستطاعة الجيش الصفوي مواجهة الجيش العثماني، مما أعطى الشاه عباس الكبير الشجاعة على نقضِ معاهدة عام ١٥٩٠م [٢] .

ثالثاً: تأثير جيش الإنكشارية على الأوضاع في العراق.

واجه الحكم العثماني في العراق هزات كثيرة نتيجة الاحتلال الفارسي الثاني، وتمثلت هذه الهزات، في السيطرة العثمانية الضعيفة على مدينةِ البصرة في بدايةِ القرن السابع عشر[٣] ، وانحلال جيش الإنكشارية إذ أصبحت الإنكشارية مصدراً للفتنة ومركزاً للفساد ، وقد سعوا في إثارة الفتن الداخلية في ولاية بغداد ، وتكرر القتال بينهم

---

[١] جمعة، **الشاه عباس الكبير**، ص١٧٣.

[٢] طقوس، **تاريخ الدولة الصفوية**، ص١٧٠.

[٣] حسن الجاف، **الوجيز في تاريخ إيران** ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥م ، ج٣ ، ص١١.

وبين القواتِ المحلية ، فضلاً عن عصيان الولاة ، ومن أخطر ما شهدته بغداد من تمردات هو تمرد (بكر صوباشي)، أحد الضباط في الإنكشارية في بغداد[١] .

وأصبح له نفوذ وله عشرات من الأتباع، فانتاب والي بغداد يوسف باشا الخشية منه، فأرسلهُ لتأديبِ بعض القبائل، ومن ثمَ استعدَ الوالي لقتالهِ، عاد بكر صوباشي إلى بغداد بعد أن علم بذلك وحاصرها، واستمرت المعركة عدة ساعات، قُتلَ خلالها الوالي (يوسف باشا) وبذلك أصبح بكر صوباشي في بغداد حاكماً عسكرياً مستقلاً، ثمَ بدأ يفكر لتعطيهِ الدولة العثمانية الاعتراف بولايتهُ والياً لولاية بغداد، فأرسلَ إلى والي ديار بكر (حافظ باشا) يطلب منه أن يفتح الأمر مع السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠ م)، فقوبل بالرفض من السلطان ونُصبَ (سليمان باشا) والياً على بغداد ثمَ تقدمَ حافظ باشا لقتالِ بكر صوباشي[٢] ، مما دفعَ بكر صوباشي إلى طلبِ العون من الشاه عباس الكبير، عن طريق حاكم لرستان حسين خان، إذ أعطى مفاتيح بغداد له مقابلَ أن ينقدهُ الشاه من قواتِ حافظ باشا[٣].

وأرسل الشاه عباس جيشهُ إلى بغداد لاستعادتها من الدولة العثمانية بعد أن وجدَ الفرصة المواتية لتحقيق ذلك، ولأجل ذلك كسرَ حافظ باشا الحصارَ عن بغدادِ وأبرم مع بكر صوباشي صلحاً وبموجب فرمان عثماني عينه والياً على ولاية بغداد [٤]

وإثر هذا الصلح كتب بكر صوباشي للشاه عباس يخبرهُ بهذا الصلح ويرجو منه أن يسحب قواتهُ التي شارفت على دخول خانقين، لكن الشاه عباس الكبير إستشاط غضباً عنما تسلم الكتاب وقرر أن يدخل بغداد ويعاقب

---

(١) حسن الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨م ، ص٢٨١.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٦م ، ص١٠٨.

(٣) نزار قازان ، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة و فتنة الإنكشارية** ، بيروت ، دار الفكر ، د.ت ، ص٨٠.

(٤) محمد صالح العابد، **حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد ١٦٣٨م** ، مجلة المورد، العدد الرابع، عدد خاص ، المجلد الثامن ، ١٩٧٩م ، ص٧٠.

بكر صوباشي[١] ، فتقدم إلى ولاية بغداد وأطبق عليها الحصار لثلاثة أشهر، وتمكن الشاه عباس الكبير في هذه الفترة من كسب ابن بكر صوباشي المدعو (محمد) إلى طرفه، بعد أن أغراه بحكم ولايةِ بغداد، فدخل الشاه عباس الكبير إلى بغداد في إحدى الليالي بعد أن فتح ابن بكر صوباشي أبوابها أمام قوات الشاه عباس في ٢١ من تشرين الثاني عام ١٦٢٣م [٢] . وقد بدأ السلطان مراد الرابع عندما تسلم الحكم عام (١٦٢٣-١٦٤٠م) استعداده لاستعادة بغداد، فقام بإرسال الصدر الأعظم (حافظ أحمد باشا) ليترأس الحملة لتطهير بغداد من الصفويين سنة ١٦٢٥م، واستمر الحصار الذي فرضه على المدينة ما يقارب الستة أشهر، وبسبب النقص الذي كانت تعانيه المدفعية العسكرية تأخر حافظ باشا عن إقتحام المدينة، وكان حافظ باشا شجاعاً فذاً في مواجهة الشاه عباس الذي تقدم نحو بغداد قادماً بجيشٍ من أصفهان ، واستطاع حافظ باشا الاستحواذ على لوائهم المقدس، واضطر حافظ باشا إلى الانسحاب بسبب تذمر الإنكشارية وتمردهم عليه، بسبب ما عانوه من طول فترة الحصار والنقص في المؤن والذخائر[٣] .

ولهذا تمكن الشاه من بسط سيطرته على المناطق الواحدة بعد الأخرى بعد سيطرتهِ على مدينة بغداد سنة ١٦٢٣م ، خصوصاً مدينة الموصل التي تعتبر أهم منطقة سعى الفرس الصفويون لبسط سيطرتهم عليها بسبب موقعها الاستراتيجي

رابعاً: تأثيرات الصراع العثماني الفارسي على الاقتصاد في العراق.

وجراء تلك الأحداث المضطربة بلغ الإقتصاد في العراق عام ١٧٠٣م أعلى درجات التدهور إذ طلب والي بغداد علي باشا (٤٠٠،٠٠٠) روبية من أجل دفع رواتب الجنود المحليين بسبب عجز خزانةِ الولاية ، وقد ذكرَ بعضُ

---

[١] عبد الجبار محمد جرجيس، **حصار الموصل** ، الموصل ، ١٩٨٢م ، ص١٤ .

[٢] محمد علاء الدين منصور، ت**اريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية(٨٢٠م-١٩٢٥م)**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٦٧٥.

[٣] العابد، **حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد ١٦٣٨م**، ص٧٩.

الرحالةِ الذين زاروا بغداد أمثال (تافرثيبيه) في منتصف القرن السابع عشر "أن عدد الجوامع في بغداد آنذاك خمسة ، معظمها كانت غير جيدة، وأن الخانات التي كان عددها عشرة ، كلها كانت غير عامرة ، إلا اثنين، وأن المدينة من حيث الحكم العام غير عامرة وخالية من مظاهر الجمال عدا الأسواق المسقفة"[١] .

ويرى الباحث أنّ سبب هذا الخراب هو ما تعرضت له بغداد من حصار وحروب، فقد وضِع جُل الاهتمام في كيفية صد هذه الهجمات، وهذا استنزف الكثير من الأموال التي ذهبت للجنود و تسليح الجيش وتجهيزه .

وفي العقد الرابع من القرن الثامن عشر، في العقد الرابع منه ، عاد العراق إلى دائرة الصراع العثماني الفارسي، فقد احتلته قوات إيرانية بقيادة نادر شاه[٢] وقد كان هناك غارات عسكرية عديدة بعد ظهور نادر شاه في المنطقة، فقد إستغل هذا القائد الفوضى والتشتت الذي حلَ بإيران جراء الغزوات الأفغانية والروسية والعثمانية [٣] من أجل توطيد أقدامه ، كونه زعيم قبيلته وزعيماً على إحدى المدن الخراسانية، مما دعا الشاه طهماسب ميرزا بأن يجعل من نادر شاه قائداً مهماً كسبه إلى جانبه[٤] .

استطاع نادر الاستفادة من شرعنة أفعاله السابقة من الاستيلاء على العرش ، فادعى أنه كذلك وتوسع باسم سيده ، وضمَّ خراسان وبلاد أفغانستان ، مما أدى إلى هزيمة الأفغان وسقوط أصفهان، ثم تحول نادر بانتباهه إلى العثمانيين ، الذين كانوا يسيطرون على مناطق واسعة من الغرب ، وهاجمت إيران الحامية العثمانية في نهاوند ، واحتلت المدينة عام ١٧٣٠ م ، وهنا ذهب نادر للاستيلاء عليها وعلى جميع المدن التي تحت الحكم العثماني ، وكشفت نوايا نادر شاه التوسعية وجشعه وأطماعه لاحتلال العراق والسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً ، متذرعاً بحججٍ واهية كلما احتاج لذلك ، فقد بدأ في خريف ١٧٣٢م سيره نحو حدود العراق قادماً من أصفهان ، لكن

---

(١) شاكر ضياء الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، بغداد، دار العربي، ١٩٦٦م ، ص٤٣.

(٢) الوردي، **لمحات اجتماعية** ، ص١١١ .

(٣) الضابط، **العلاقات الدولية ومعهدات الحدود بين العراق وإيران** ، ص٤٣ .

(٤) لونكريك ، **تاريخ العراق منذ أربعة قرون** ، ص١٦٩ .

الوالي أحمد باشا سارع لتحصين حدود العراق في مندلي و درنة ويوره ، وعزز الحماية وأصلحَ المراكز الدفاعية على سورِ بغداد [١] .

وفي الختام يَخْلصُ الباحث إلى أن موقع هذا القطر وغياب حكومة محلية فيه جعلاه مطمعاً لكل طامع من زعماء المغول والتركمان، ومن ثم هدفاً لكل واحدة من الدولتين الكبيرتين المتجاورتين: الصفوية والعثمانية، أما الصفوية فكان مطمعها أن تحتل العراق وتغير هويته العربية ليكون جزءاً من بلاد فارس الصفوية ، وأما الدولة العثمانية فقد كانت تطمح للحفاظ على العراق العربي المسلم دون تغيير في خريطته السكانية وهذا ما جعل أغلب السكان يتمسكون بالدولة العثمانية ويقفون معها ضد الصفويين، وقد كان سكانه الضحية الكبرى لذلك النزاع المرير، وكان لهذا النزاع الأثر الكبير في تدهور إقتصاد العراق لأقصى درجاته، إضافة لانتشار الجوع والفوضى والرعب بين السكان، وإضافة إلى الدمار الذي لحق به وعطّل مفاصل الحياة فيه، فإن الأمر الأخطر هو العمل على تغيير هويته وولائه وانتمائه، وماترتب على ذلك من دعاوى تثور بين الحين والآخر مطالبة بحقها ببعض أجزائه ، بحجة خضوعه يوماً ما لهذا الطرف غير أن هويته العربية التي اكتسبتها ، منذ الفتح العربي الإسلامي هي الأقوى .

---

[١] عبد العظيم رضائي، **تاريخ رسالة إيران** ، سلسلة أفشارية إستعراض قاجارية تهران ، ١٣٧٧هـ ، ص٢١.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية في العراق قبل ١٨٦١م.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية في العراق في فترة حكم المماليك:

احتلت الدولة الصفوية العراق خلال المدة ما بين (١٦٢٣م ـ ١٦٨٣م)، لكن العثمانيين استطاعوا استعادة سيادتهم عليها مرة أخرى بعد أن استعاد السلطان مراد الرابع العراق، وفي عام ١٦٣٨م تم ضم ولاية البصرة مع ولاية بغداد وأصبحت دولة العراق تتألف من ثلاث ولايات هي: بغداد، والموصل، وشهرزور[١] ، إضافة إلى ذلك خضع العراق إلى الحكم المملوكي للفترة مابين (١٧٥٠م ـ ١٨٣١م) إلا أن العثمانيين تمكنوا من القضاء على المماليك[٢] في سنة ١٨٣١م وبقي العراق تحت السيادة العثمانية حتى احتلال بغداد من قبل القوات البريطانية في عام ١٩١٧م، وانتهت السيطرة العثمانية على العراق بشكل نهائي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفق مقررات مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨حزيران ١٩١٨م، إلا أنه لم تستقر الأوضاع العامة في العراق في ظل السيادة العثمانية، فتدهورت الأوضاع المعيشية بسبب الضرائب الباهظة والهجمات الخارجية وأبرزها هجمات[٣] ، نادرشاه أفشاري[٤] ، في الفترة مابين (١٧٣٣م ـ١٧٤٧م)، إضافة إلى هجمات الوهابيين فيما بين عامي ١٨٠٢م ـ ١٨٠٦م حيث نهبوا ودمروا بعض المدن العراقية[٥] ، يعد التاريخ السياسي العراقي في النصف الثاني

---

(١) روزهات ويسي خالد ، مشكلة المناطق المتنازعة عليها في العراق، ط١، دهوك ٢٠١٢م، ص٢١.

(٢) المماليك: يطلق عليهم بالتركية "كوليمن" ومعظمهم من العبيد المسيحيين من أصل قفقاس والذين اعتنقوا الإسلام فيما بعد قد تدربوا في مدارس خاصة ثم تحولوا إلى الجيش وواجبات الإدارة، انظر: منذر أحمد الحسون ، **العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية**، ط١، دمشق ١٩٩٧م، ص ٤١.

(٣) الخيقاني، **جذور التحديث**، ص٣٣.

(٤) نادرشاه أفشاري : شاه إيران من ١٧٣٦م إلى ١٧٤٧م، ومؤسس الأسرة الأفشارية التي حكمت إيران، يعد نادر شاه واحداً من أكبر الغزاة الفاتحين في تاريخ إيران الحديث، حيث قام عام ١٧٣٧م بالاستيلاء على أفغانستان وبعض الأجزاء من وسط آسيا، ثم قاد حملة (١٧٣٨م ـ ١٧٣٩م) إلى الهند تمكن فيها من الاستيلاء على دلهي في ٢١ مارس ١٧٣٨م، حيث نهب دلهي، واستولى على مجوهرات عرش الطاووس، وانتصر في معارك ضد الأفغان، العمانيين، والروس والمغول جعلت منه ـ لفترة وجيزة ـ أقوى حاكم في الشرق الأوسط ، إلا أن إمبراطوريته ما لبثت أن تفككت بسرعة بعد اغتياله في ١٧٤٧م، انظر: رضا زاده شفق، **نادر شاه أفشاري في نظر المستشرقين**، ترجمة: من الفارسية إلى العربية أحمد الخولي، د.ن ، د.ت ، ص٧٢-٨٦-٩٦

(٥) الخيقاني، **جذور التحديث**، ص٣٤ .

من القرن الثامن عشر تاريخ الحكم الذاتي للجورجيين (المماليك) حيث اعتنوا بالجانب الاقتصادي وعملوا بالتجارة مع أوروبا، وذلك بالسماح للشركة الهندية الشرقية بتأسيس وكالة لها في البصرة في عام ١٧٦٣م، بعد فشلهم في إنشاء نظام وراثي أدى إلى فصل بين الأسرة الحاكمة، ففي عام ١٧٧٩م سادت الفوضى بلاد فارس بعد أن توفيَّ كريم خان الزند، ونشبت حرب أهلية فيها، ونشب النزاع حول العرش، الأمر الذي اضطر صادق خان أخا كريم خان الزند إلى سحب جميع قواته والتخلي عن البصرة ومغادرتها [١] .

وقد استطاع المماليك في العراق في عام ١٧٥٠م التمتع باستقلال(شبه ذاتي) عن إستانبول[٢] ، إذ بقي حكم المماليك مدة نصف قرن، وكان آخرهم وأكثرهم شراً داوود باشا[٣] ، وقد تولى داوود باشا حكم العراق حتى عام ١٨٣١م[٤] ، إذ ظهرت بدايات النهوض الحضاري للعراق في تلك الفترة في عهده، حين حكم ولاية بغداد في شباط ١٨١٧م وبقي خمسة عشر عاماً، اعتنى فيها داود باشا بتقوية وتدريب الجيش على النظم الحديثة، وأقبل على شراء أحدث الآلات لتصنيع البنادق من أوروبا، وأوفد الفنيين لإدارتها[٥] ، وكان السلطان محمود الثاني[٦]

---

[١] رسول حاوي الكركوكلي ، **دوحة الوزراء** ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٧٠م ، ص١٦٨.

[٢] محمد عصفور سلمان، **العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)**، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م، ص١٣.

[٣] داوود باشا: ولد في تفليس سنة ١٧٦٧م، وكان نصرانيا وجيء به إلى بغداد، وبيع في أسواق النخاسة أكثر من مرة، واعتنق الاسلام واستطاع بمواهبه العديدة، وشخصيته القوية، أن يتدرج في سلم الرقي فتحول من خادم إلى كاتب، ومن كاتب إلى أمين، ثم شغل منصب "دفتردار" وبعد ذلك ارتقى إلى منصب "الكهية" وهو أعلى منصب في العراق بعد الوالي، وهو من الوالي بمنزلة الصدر الأعظم من السطان، وقد ساعدته شخصيته الجذابة، وذكاؤه الحاد ومعارفه الواسعة على الترقي في المناصب العليا، وكان يتقن اللغات: العربية، والفارسية، والتركية، ومؤلفاته العديدة في الفقه، ثم تزوج من ابنة الوالي "سليمان باشا" وأصبح حاكم العراق المطلق، وقضى على العديد من الثورات في العراق، وقضى على سيطرة الجليليين الذين حكموا الموصل خلال قرن من الزمن، انظر: عبدالرحمن البزاز ، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط٤، دار البراق، لندن، ١٩٩٧م، ص ٣٢-٣٣.

[٤] البزاز ، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال** ، ص٣٢ .

[٥] محمود الثاني: أحد أبرز السلاطين المصلحين (١٨٠٨م - ١٨٣٩م) خاض العديد من الحروب ضد الروس، وفي عهده جرت حرب اليونان، كما واجه محمد علي باشا والي مصر ، الذي هزم الجيش العثماني وسيطر على بلاد الشام ، الخالدي ، **أسباب الانقلاب**، ص٢٢.

[٦] عبدالوهاب حميد رشيد ، **العراق المعاصر**، ط١، دمشق ٢٠٠٢م، ص ٢٥١ .

هو من قام بقتل ستة آلاف من الجيش الإنكشاري وأصدر أمراً بإنهاء الفرق الإنكشارية إنهاءً تاماً، وذلك لإرجاع السلطة المباشرة إليه من جديد[١] .

وبعد واقعة قتل صادق أفندي لمبعوث السلطان، عند عدم قبول داوود باشا إطاعة الباب العالي وعزله من منصبه[٢] ، اتخذ السلطان قراراً بتجهيز حملة عكسرية ضد داوود باشا،وعين علي رضا والي حلب قيادتها، توجه علي بجيشه إلى الموصل، وأرسل جيشه إلى بغداد فتشتت أتباع داوود باشا ولم يبقَ معه إلا خمسون شخصاً، فاستطاع الخروج من الموصل بعد أن اختفى في أحد البيوت، واتجه إلى بغداد لتسلم الحكم فيها، ثم عاد النزاع الدامي مرة أخرى بين أتباع داوود باشا وعلي رضا باشا وانتهى الأمر أن تولى حكم ولايتي بغداد والبصرة أحَدَ عشر عاماً، وكان للعشائر العراقية دورٌ بارزٌ في ذلك النزاع بعدما نَتَجَت عنه مجزرة كبيرة للمماليك[٣] .

الطلب الثاني: أوضاع العراق بعد انتهاء حكم المماليك.

استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على بغداد وعلى الولايات العثمانية المتبقية عام ١٨٣٠م تحت قيادة علي رضا باشا والي حلب، وأصبح وضع دولة العراق حرجاً للغاية بعد أن انتهى حكم المماليك لها[٤] ، وكان أخطر ما في الأمر بعد انتهاء المذبحة ، هو تلقي الأوامر بالقضاء على جميع المماليك أينما كانوا، وبعد هذه الحادثة أصبح العراق ساحة للقتل والعنف، من أجل تنفيذ الأمر ضد المماليك الصادر من قبل السراي العثماني[٥] .

---

(١) تشارلز، **ترتيب بعض الصفحات من تاريخ العراق**،ت : محمد حسين أحمد وعبدالقادر كلهوري، ط٣، أربيل ٢٠١٣م،ص ٢٧.

(٢) أماني بنت جعفر بنت صالح المغازي ، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية** ، السعودية، ٢٠٠٤م، ج١، ص ١٧٢.

(٣) باقر ياسين ، **تاريخ العنف الدموي في العراق**، ط١، بيروت ١٩٩٩م، ص٢٤١-٢٤٣ .

(٤) عبدالعزيز سليمان نوار ، **تار يخ العراق الحديث من نهاية حكم دواد باشا إلى نهاية حكم مدحت**، القاهرة ١٩٦٨م ، ص٦٦.

(٥) الوردي ، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ، ج٣ ، ص٢٨٠.

وقد سيطر والي مصر محمد علي باشا[١] على الشام عام ١٨٣٢م ، وذلك ببسط قوته ونفوذه من خلال جيشه بقيادة إبنه إبراهيم باشا على عدد من المدن الشامية الرئيسية مثل دمشق وحمص وحماة وحلب، وفي هذه الفترة حدثت ثورات عدة في المدن العراقية ضد السلطات العثمانية، وحصلت اتصالات عدة بين القيادة المصرية والثوار في الشام تدعوها للتقدم لجعل العراق كله تحت سلطة الدولة الجديدة الخاضعة لحكم محمد علي، واعتبر حكم علي رضا باشا[٢] بداية عهد جديد في العراق ، وهو عهد تمت فيه العودة إلى طاعة السلطة العثمانية[٣] ، وسعى الوالي الجديد علي رضا بعد التخلص من المماليك إلى إعادة السيطرة بالقوة على المدن العراقية ، فأدى ذلك إلى قيام انتفاضة بزعامة الشيخ عبد الغني آل جميل[٤] ، مفتي بغداد في جانب الرصافة ، لكن الانتفاضة أخمدت بالقوة ، كما حدث نزاع بين جيش الحكومة وعشيرة عقيلين في جانب الكرخ سنة ١٨٣٤م انتهى بهزيمة العقيلين، مما عَرّضَ الأهالي إلى السرقة والاعتداء[٥] . واستمر الخلاف بين السلطات العثمانية والعشائر والإمارات العراقية، ولكن سيطرة الحكومة العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت ضعيفة ، ودليل ذلك

---

[١] محمد علي باشا: ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام ١٧٦٩م ، لأسرة ألبانية، أرسله الجيش العثماني مع كتيبة إلى مصر في عام ١٨٠١م لانتزاعها من أيدي الفرنسيين، ثم أصبح واليا عثمانيا على مصر ، وحكم مصر مابين عامي ١٨٠٥م إلى ١٨٤٨م، واستطاع أن ينتصر على المماليك في كثير من المعارك عند محاولتهم لاستعادة مصر، وصدر فرمان سلطاني بعزل محمد علي من ولاية مصر، وتعينه والياً لولاية سلانيك ، وهذا الأمر لم يجد ترحيبا من قبل محمد علي وأهل مصر، مما تسبب لاحقا في استقلالية محمد علي في حكم مصر عن الدولة العثمانية" انظر: سامي صالح الدوري ، **موقف بريطانيا من سياسة محمد علي باشا في اليونان وبلاد الشام (١٨٢١م ـ ١٨٤١م)**، ط١، القاهرة ، ١٩٩٩م، ص٢٧٧.

[٢] علي رضا باشا : هو أول الولاة الذين حكموا بغداد بعد القضاء على حكم المماليك في العراق في سنة ١٨٣١م ، وقد دامت مدة ولايته على بغداد حوالي أحد عشر عاماً ما بين عامي ١٨٣١ إلى عام ١٨٤٢ وتمثل ولايته بداية عهد جديد في العراق هو عهد العودة إلى طاعة الدولة العثمانية بعد سنين من الحكم الشبه مستقل عن حكم الدولة العثمانية ، علي رضا باشا هو من أهل مدينة طرابزون الواقعة على البحر الأسود ويعتبر هو أحد اتباع الطريقة البكتاشية ؛ الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ٢، ص ٩٢.

[٣] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص٨٢ .

[٤] الشيخ عبد الغني : مفتي العراق، عالم كبير تولى مناصب السياسية والدينية في العراق ولد عام ١٧٨٠م أصله من الشام، استقدمه الوالي داوود باشا إلى العراق، وولاه منصب الإفتاء، ولكنه لم يرض عن سلوك الوالي وطغيانه وظلمه لأهالي بغداد، قام بثورة ضده، وتوفي المفتي عام ١٨٦٣م ببغداد، انظر: محمد سعيد الراوي ، **تاريخ الأسرة العلمية في بغداد** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٧م، ص٢٨٧.

[٥] الحسون، **العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية** ، ص١٩٢.

اعتراض عشائر العراق، وهو مؤشر على ضعف الحكم في بعض ولايات الدولة العثمانية وضعف علاقته مع السكان، ويرجع السبب في تلك الاعتراضات إلى عدم انتماء الولاة إلى العراق بأي صلة، بحيث كان جمع الأموال بطريقة شرعية أو غير شرعية الهدف الأساسي من حكمهم، لكسب رضى الصدر الأعظم من ناحية، وليصبح هؤلاء الولاة من الأغنياء من ناحية أخرى ، ولكي يتمكن الولاة من الحفاظ على مراكزهم كانوا يقومون بإرسال الهدايا الدائمة لأصحاب النفوذ في إسطنبول، فكانت الأموال التي تؤخذ من الأهالي تنقل من العراق إلى إسطنبول بدلاً من أن تستخدمها الدولة في إصلاح الأحوال والإعمار، وبعد انتهاء حكم المماليك سنة ١٨٣١م، قُسِّمَ العراق إلى ولايتين حتى أوائل ستينات القرن التاسع عشر، ونظراً لبعد ولاية بغداد عن إسطنبول، كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبات في إدارتها، ويرجع ذلك أيضاً إلى نزعة القبائل العراقية الاستقلالية، ولأن العراق واسع ممتد من الموصل إلى البصرة[١]. وبموجب فرمان سلطاني كان يتم تعيين الولاة في العهد العثماني، وكان والي بغداد يدير السلطة المدنية والعسكرية معاً، فقد كان بمكانة حاكم الدولة ولديه صلاحيات كبيرة وغير محدودة، وكان القضاة يديرون الشؤون العدلية من أجل تقوية إدارة الباب العالي في العراق، وقد شكل (المجلس الكبير) في عام ١٨٥٠م، وكان دوره يقوم على مراقبة أعمال الوالي، وقد حكم بغداد عشرة ولاة في مدة لا تزيد عن ثمانية وثلاثين عاماً[٢]، فقد حكم الموصل اثنان وعشرون حاكماً بين ١٨٣١م - ١٨٦٩م وحكم البصرة واحد وثلاثون حاكماً[٣].

ويتبين للباحث مما سبق الحالة التي مر بها العراق في تلك الفترة ، إذ تعرض للعديد من الغزوات التي أودت بأمنه واستقراره ، فما كان يلبث أن يتخلص من غزو حتى يغزى مرة أخرى ، فقد سعت كل الأطراف لبسط السيطرة عليه ، لكن الطرف المختلف من بين كل المتنازعين عليه، كان الدولة العثمانية، فقد سعت جاهدة من أجل

---

(١) الحسون، **العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية** ، ص١٩٢.

(٢) نوار ، **تاريخ العراق الحديث** ، ص١٧٩.

(٣) أحمد علي الصوفي ، **المماليك في العراق** ، د.ن ، الموصل ١٩٥٢م ،ص٨٨.

تخليص العراق من تلك الأزمات، فقد طردت الصفويين منه، وأعادته لكنفها، وعلى الرغم من وجود الولاة الفاسدين الذين لم يكن هَمُهم سوى جمع الأموال إلا أن السلاطين كانوا يمتعون بالمسؤولية والهمة العالية في الحفاظ على جميع ولايات الدولة العثمانية ومن ضمنها العراق .

المطلب الثالث : الحالة العمرانية في العراق قبل ١٨٦١م.

كان لبعض الولاة في عهد المماليك دورٌ مهمٌ في إصلاحات عدة في العراق، أبرزهم الوالي (سليمان باشا الكبير) ١٧٨٠-١٨٠٢م ، إذ تم بناء السراي في عهده ، وقام ببناء المحلات التجارية والجسور مثل جسر دلي عباس وإصلاح سور بغداد، وأنشأ قلعة في إسكي موصل (الموصل القديمة) ، وأنشأ مخازن الغلال في بدرة وجصان، وأنشأ قلاعاً في كوت الإمارة ، وخانات في الإسكندرية وكربلاء، كذلك اهتم بالزراعة والري وأنشأ الجداول، وأشرف على إيصال الماء إلى النجف من خلال حفر نهر الهندية جنوب المسيب، واهتم بالعلوم والآداب ، وعمل على تقريب ودعم العلماء والأدباء ، وأنشأ مدرسة باسم السليمانية وأسس فيها مكتبة وبنى مدرستين الفضل والقبلانية[١] .

وشهد العراق في عهد الوالي داوود باشا أحداثاً إيجابية ساهمت في تغيير بنية المجتمع، كما شهد تطورات مهمة في تاريخه خلال العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر[٢] ، وكان له دورٌ بارزٌ في إنقاذ البلاد من الأزمات والقضاء على الفتن ونشر الأمن وبث الطمأنينة التي افتقدها العراقيون منذ عهودٍ طويلة[٣] ، واهتم بمحاولات التحديث في مختلف مفاصل الحياة[٤] ، سعياً لتحقيق غايته في استغلال العراق[٥]، فقد عمل على تطوير

---

[١] علاء موسى كاظم نورس ،**حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨٣١)**، دار الحرية للطباعة (١٩٧٥)، ص ١٢٢ ، ١٣٧- ١٣٨ ، ١٤٠.

[٢] جلال أحمد أمين ، **الشرق العربي والغرب** ، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨١)، ص١٩.

[٣] رسول الكركولي ، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ترجمة موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي،(بيروت، ١٩٦٣)، ص٢٧٨.

[٤] محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ،١٨٦٤-١٩٥٨**، ج١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت،١٩٦٥، ص٣٠ .

[٥] يوسف عز الدين ،**الشعر العراقي الحديث وأثر التيارات السياسية والاجتماعية**، الدار القومية للطباعة والنشر ، (القاهرة،١٩٦٥)، ص١٥.

الصناعة في العراق ووضع الأسس الأولى لبناء قاعدة صناعية[١] ، وأسس أول مصنع حكومي حديث للأسلحة وأول دارٍ للطباعة[٢] ، وأدخل داوود باشا كذلك نظاماً حديثاً على الزراعة في العراق وأنشأ مصنعاً للمنسوجات القطنية، واكتشف الموارد المعدنية مثل النفط، ولعدم وجود كادر ذي خبرة وبسبب انتشار الجهل لم تستغل هذا الموارد[٣] ، وبدأ يجلب الفنيين وأصحاب الخبرة من أوروبا لتطوير الجانب الصناعي[٤] .كما أبدى اهتماماً كبيراً بالزراعة لاعتماد العراقيين عليها في حياتهم ، ولأنها تعتبر مورداً اقتصادياً مهماً للبلاد ، وعمل على تطويرها من خلال فتح الجداول وترميم القنوات والترع، واستطاع إيصال الماء إلى بعض مناطق بغداد والحلة ، وتمكن من إحياء العديد من الأراضي القاحلة بعد الجفاف الذي عانى منه سكان هذه المناطق لفترة طويلة. ويعد نهر عيسى المعروف بأبي غريب في غربي بغداد، ونهر النيل، من أبرز أعماله في هذا المجال وعمل في حفره خمسة آلاف عامل ، أتموه في عام ١٨٢٦[٥] ، وأعطى اهتماماً خاصاً لجانب الثقافة والتعليم ، وذلك لنشأته العلمية إذ أنه تثقف على ايدي مجموعة من العلماء ، أبرزهم محمد أمين الموصلي، وصبغة الله الحيدري، ولطف الله أفندي[٦] ،وأسس ثمان وعشرين مدرسة أغلبها مدارس دينية، ويعد عهده عهد الرعاية للنهضة الثقافية العربية[٧] ، واعتنى داوود باشا بإنشاء جيش قوي بعد المعركة التي خاضها ضد إيران (١٨٢٠-١٨٢٣م) وكان لهذه المعركة أثر في استخدامه

---

(١) المقصود بالقاعدة الصناعية هي : الأرضية التي قامت عليها الصناعات الأولية (البنى التحتية)ش ولا يقصد بها الصناعات الثقيلة.

(٢) محمد سلمان حسن " **خصائص القطاع العام في العراق** " ، مجلة دراسات عربية ، العدد(١٢) ، تشرين الاول ١٩٧٧، ص٢١.

(٣) نوار ، **داوود باشا** ، ص ٧٨٦-٢٨٧.

(٤) المدني ، أمين بن حسن الحلواني، خمس وخمسون عاماً من تاريخ العراق ١١٨٨-١٢٤٣هـ ،مختصر كتاب مطابع السعود لطيب أخبار الوالي داوود ، للشيخ عثمان بن سند البصري، اختصره أمين بن حسن الحلواني، حققه وعلق على حواشيه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، (القاهرة، ١٣٧١)، ص٢.

(٥) أحمد علي الصوفي ، **تاريخ بلدية الموصل** ، مطبعة الجمهور، (الموصل، ١٩٧٠)، ص١٩٢.

(٦) نورس ، **حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨٣١)**، ص ١٤٠-١٤٢.

(٧)عز الدين ، **داوود باشا** ، ص ٣١٢-٣١٥.

الأسلحة الحربية الأوروبية، وأسس قطاعات نظامية مزودة بالمدفعية الحديثة، وأدخل مصنع الأسلحة الحديث من أوروبا ومعه الفنيون لإدارته[١] .

يستخلص الباحث مما سبق أنّ المعارك التي يخوضها الولاة هي السبب الأول والرئيس في جعلهم يتوجهون لبناء الجيش وتهيئته لكل طارئ، وهو ما جعل الدولة العثمانية تتمتع بجيشٍ قويٍ أثناء حكمها.

وأظهر داوود باشا إضافة إلى كل ما سبق اهتماماً خاصاً بترميم المساجد والجوامع، وقام ببناء جامع الحيدر خانة، وجامع الأزبك في باب المعظم، وجامع المولى خانة، واعتنى أيضاً بترميم الأسواق المهمة، ومنها اسوق حيدر خانة، وسوق المولى خانة[٢] . وكان التبذير والبذخ في ديوان الباشا واضحاً وخاصة في مراسيم الضيافة ، في وقت كان العراقيون يعانون فيه من صعوبة الحياة القاسية[٣] . وبعد أن تم القضاء على المماليك وعودة العراق المباشرة إلى السيادة العثمانية، قام ببعض التنظيمات الإصلاحية، والتي تمثلت بأعمال الوالي محمد رشيد باشا الكوزكلي (١٨٥٢-١٨٥٧) الذي يعد من أوائل الولاة الذين قاموا بإصلاحات خدمية في العراق في الفترة مابين (١٨٣١-١٨٦٩) ، إذ اهتم بالجوانب الاقتصادية والإدارية اهتماماً خاصاً ، وقضى على مظاهر الفساد والرشوة التي كانت منتشرة في أغلب دوائر الولاية ، وأدى هذا إلى تضييق مجال النهب والاختلاس، وزيادة واردات الخزينة[٤] .

---

[١] عز الدين ، **داوود باشا** ، ص ٣٢١-٣٢٣.

[٢] عز الدين ، **المرجع السابق** ، ص ص ٣٨-٣٩.

[٣] يعقوب سركيس ، **مباحث عراقية** ، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد، ١٩٤٨) ، جـ١، ص٢٨.

[٤] لونكريك ، **تاريخ العراق منذ أربعة قرون** ، ص ٣٤٠-٣٤١.

وعلاوة على ما سبق كان له دور في استقرار العشائر وتشجيعها على ترك التنقل والترحال، واقتطع لهم أراضي واسعة، كما اهتم بالملاحة التجارية وجلب باخرتين من بلجيكا(بغداد، البصرة)، بعد التعاقد معهما وعمل على تأسيس شركة من أجل هذا الغرض، أطلق عليها اسم الإدارة العثمانية النهرية[١] ، وذلك لتطوير التجارة في العراق بعد المعاناة التي كانت في السابق في نقل البضائع، إذ كانت تستغرق الرحلة بين بغداد والبصرة شهرين[٢] .

[١] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٦ ، ص١١٤.

[٢] العزاوي ، المرجع السابق ، جـ٧، ص ١٠٦، ١٠٩، ١١١.

الفصل الأول

الولاة العثمانيون على العراق في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)

المبحث الأول: الوالي نامق باشا حياته وأعماله.

المطلب الأول: حياته:

ولد "محمد نامق باشا" بإستانبول سنة ١٨٠٤م، وفي الأصل جاءت أسرته من قونية[١] أما والده "خليل رامز أفندي" فكان كاتباً في إحدى دوائر الدولة العثمانية في مجلس الديوان الهمايوني ، والدتهُ "رفعة هانم" ، وقد اكتسب تعليماً خاصاً من خلال والده حتى الرابعة عشر من عمرهِ، حين عُيِّنَ في ٢١ تشرين الثاني ١٨١٦م طالباً متدرباً في سكرتارية "الديوان الهمايوني"، واستطاع تحسين علمه عن طريق فصول تعليمية تلقاها في العربية والقواعد والبلاغة التركية والفارسية والدراسات الدينية، بالإضافة للإنكليزية والفرنسية، ومن ثم تم إرسالهُ إلى باريس عام ١٨٢٣م[٢] حين اختارهُ السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م، فكان أحد الطلاب الأوائل، وقد سميّ بمكتب ترجمة الباب العالي، وكان أحد موظفي أمانة سر الديوان الهمايوني من أجل إرسالهُ للدراسة في أوروبا، ثم التحق هناك بالكلية العسكرية متقناً في الوقت ذاته اللغة الفرنسية التي تعلمها سابقاً، وبسبب ذلك اكتسب تعليماً جيداً، وقد أتقن أربعة لغات على الأقل، وبعد عودتهِ كانت إحدى مهامهِ أن صار عضواً في سكرتارية "الديوان الهمايوني"، كي يكون ثاني مترجم في الوفد العثماني الذي وقع معاهدة "آق كرمان"مع الروس عام ١٨٢٦م ، وبعد حل الإنكشارية في العام ذاته، تم التحضير على إثر ذلك لإعادة بناء الجيش، إذ تعين عليه

---

(١) Enver Ziya Karal , "Mehmed Namık paşanın Hal Tercümesı ,1804-1892 " , TarihVesikalari , Cilt (ll) Sayı (9) , Ankara , 1942 , SS . 220-227

(٢) Ahmet Nuri Sinapli ,Delevet, Mıllete Beş Padişah Devrinde kıymetli Hizmetlerinde Bulunan Şeyhül Vüzera, Serasker Mehmed Namık Paşa, Istanbul, 1987, S. 7.

مهمة ترجمة النصوصِ الفرنسية التي تخص القوانين والأنظمة العسكرية، وجراء ذلك أتقن ترجمة تلك النصوص، وحصل على تكريم السلطان محمود الثاني، لأن السلطان اهتم بتلك النصوص اهتماماً بالغاً ، وتم ترفيعه إثر ذلك لرتبة (رائد) سنة ١٨٢٧م ، وكان ذلك سبباً في دخول نامق أفندي في المجال العسكري ، وبعد عام تم ترقية نامق باشا إلى رتبة (مقدم) وتم إرسالهُ إلى سانت بطرس بورغ في روسيا كإمداد عسكري وفي مهمة لدراسة تنظيم الجيش الروسي ، وبعد عام عادَ ليتم تعيينهُ (عقيداً) في الفرقة التي استطاع أن يجعلها فرقة مثالية. وفي عام ١٨٣٢م تمت ترقيته إلى رتبة (عميد)، تقديراً لجهودهِ[١] ، وقد كلّف بترجمة كتب العلوم العسكرية المتخصصة من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية، بعد أن رشحه وزير الحربية في الجيش العثماني خسرو باشا ، وسرعانَ ما تمت ترقيته إلى (ضابط برتبة لواء)[٢] وفي ذات الوقت ظهرت علاقتهُ مع جيمس ريدهاوس ، الذي أصبح فيما بعد مؤلف قواميس مشهور[٣] . وعندها دخلت الإمبراطورية العثمانية في حالة مأساوية بسبب الأزمة المصرية واحتلال جيش محمد علي باشا بقيادة ابنه إبراهيم سوريا، كان (محمود الثاني) بأمس الحاجة للأفراد الأكْفَاء والمخلصين الذين يتقنون فن التحرك على أرضية الدبلوماسية الأوروبية، فقام بإرسال نامق باشا في بعثة دبلوماسيّة إلى باريس ولندن ١٨٣٢م –١٨٣٣م ، ومرة ثانية إلى سان بطرس بورغ ولندن في آب سنة ١٨٣٤م[٤] ، وكان نامق باشا

---

(١) يدعي أحمد نوري سنابلي بأن نامق باشا زار الأكاديمية العسكرية في باريس ، و لم يتحقق الباحث من صحة هذه المعلومات من مصادر أخرى ؛ انظر: Karal , Op . Cit ., PP . 220-221

(٢) Karal, Op . Cit., P.221

(٣) Carter V . Findley , "Sir James W .Redhouse (1811-1892):Mükemmel Bir Dğuilimcinin Öyküsü " , (çev : Nuray Şimşek) ,Kebikeç dergisi , Sayı 6 , Yıl 3 , Ankara, 1998 , S , 220.

(٤) Şinasi Altundağ Mehmed Ali Isyanında "Yardım Talebinde Bulunmak Üzere 1832 Tarihinde Namık Paşa Hususı Elçi Olarak londra'ya Gönderilmesi", Tarıh Vesikaları Dergisi , Cılt (2), Sayı (12) , Nisan1943 , SS . 441-451 .

يتميز بنشاطهِ السياسي حين قررت الدولة العثمانية أن يكون هناك تمثيل دائم للباب العالي في بعض العواصم ذات الأهمية مثل لندن وباريس ، وكان من نصيب نامق باشا أن يكون أول سفير عندما تم فتح السفارة بالفعل في لندن، واستمر فيها من (١٨٣٤-١٨٣٦م)، وقام بالتواصل مع رجال الدولة مثل ولنكتون والمرستون[١] .

المطلب الثاني : تحقيقه في حادثة كربلاء الدامية ١٨٤٣م.

وفي سنة ١٨٤٣م عُين رئيساً لوفد للتحقيق في الأحداث الدامية خلال الهجوم على كربلاء في بداية تلك السنة ، ولأول مرة سافر إلى العراق في هذه المهمة ، إذ كلف من قبل الدولة العثمانية في ١ نيسان ١٨٤٣م بالتحقيق في حادثة كربلاء، وفي الوقت ذاته تم استدعاء أحد القادةِ العسكريين وهو(سعد الله باشا) لإستانبول من أجل أخذ أقواله بخصوص الحادثة ذاتها ، لأنه كان يعتبر الشخص الثاني المسؤول عن حادثةِ كربلاء بعد (نجيب باشا) ، واستطاع نامق باشا الحصول على معلومات هامة من سعد الله باشا ، وكتب سعد الله باشا تقريراً يروي فيه تفاصيل الحادثة و قدمهُ لنامق باشا ، ولكون هذا التقرير مهماً للغاية فقد قرر نامق باشا أن يرسله لإستانبول، لذلك طلب من (محمد إينجه البيرقدار) والي الموصل (١٨٣٥م-١٨٤٤م) أن يقوم بإرسالهُ عن طريق رجال البريد الذين يعملون عندهُ [٢] .

وقد احتوى التقرير الذي أرسلهُ نامق باشا إلى حكومتهِ قبل أن يذهب إلى كربلاء على أنه :"أثناء دخول سعد الله باشا والفريق محمد باشا قلعة كربلاء قاموا بالتنبيه على الجنود الموجودين في معيتهم بألّا ينهبوا أية أموال أو متعلقات، وبالرغم من ذلك قام بعض الجنود بالاستيلاء على بعض المتعلقات والأموال، إلا أن الباشوات

---

(١) G . R . Berridge , British Diplomacy in Turkey , 1583 to the Present: A Study in the Evolutıon of the Resident Embassy , Leiden , Boston , 2009 , p . 287 ; Sinaplı , OP . Cit . P . 10.

(٢) BOA , Irade Mesail-i Mühimme , Nr. 1834 , Lef: 2 , Tarıh: 2 Rebıulevvel 1259 (2 April 1843).

المذكورين عرفوا بالأمر وأعادوا تلك الأموال لأصحابها، وقد قتل ٥٠٠ شخص أثناء اقتحام القلعة، لكن ثبت أن قتلهم لم يكن بالرصاص أو النار، أما المقبوض عليهم في الحادثة فلم يتم قتلهم، بل تم إستجواب (٥٠-٦٠) شخصاً منهم ، ثم أرسلوا إلى بغداد لمحاكمتهم"[١] .

وكان نامق باشا مبعوثاً من قبل الحكومة العثمانية وعند وصولهِ إلى بغداد للتحقيق في هذه الحادثة ، لم تكن المعلومات التي حصل عليها في بغداد كافية، فقرر أن يذهب بنفسهِ إلى كربلاء فأوصل خبراً للحكومة المركزية بالنتائج التي ترتبت عليها الحادثة وأسبابها، وبين أن السبب هو سياسة نجيب باشا في المنطقة التي كانت تسعى لتغيير إدارة علي رضا باشا الرخوة، والتي تسببت بميل الأهالي للقيام بهذا التحرك[٢] .

المطلب الثالث: توليه قيادة الجيش السادس في ولاية بغداد سنة ١٨٤٩م.

في الثاني من تموز سنة ١٨٤٩م صدرأمر من السلطان (عبد المجيد الأول) بتنصيب نامق باشا قائداً لجيش العراق والحجاز والذي عُرفَ بإسم (الجيش السادس)، واستقر بعدها في ولاية بغداد، وبدأ مزاولة أعماله في بغداد بعد وصولهِ إليها في ٣٠ آب ١٨٤٩م في عهد الوالي (عبدي باشا) ١٨٤٩-١٨٥٠م، وحصل الجيش السادس في عهده على الإمدادت التي نهضت بمستوى الجيش في العراق، وقام نامق باشا بإجراء التعداد السكاني لولاية بغداد، إذ إنهُ كان مهماً لمعرفة الأصناف العمرية لكي يتم ترتيب توزيعها على جيش الولاية[٣]. وقد قام نامق باشا بحملة على الهندية (أحد مدن مدينة كربلاء) سنة ١٨٥١م ، وباءت حملته بالنجاح، إذ أُلقي القبض فيها على سبعة من شيوخ بني حسن والخزاعل في الحلة، وقام بإرسالهم إلى إستانبول لتتم محاكمتهم، وقد سعى للأمن

---

[١] قايا ديلك ، **كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م)** ، الدار العربية للموسوعات ، ترجمة: حازم سعيد منتصر و مصطفى زهران ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٣-٢٠٤.

[٢] BOA , Irade Mesail-i Mühimme , Nr. 1834 , Lef: 2 , Tarıh: 19 Rebıulevvel 1259 (2 April 1843).

[٣] BOA , Irade-I Dahiliye , Nr .12311 , Tarih : 5 Cemaziyelevvel 1266 (19 March 1850) ; Sinapli , OP . Cit ., p . 127.

في المناطق العشائرية، وقام وجيهي باشا بإجراء صلح مع عدة عشائر منتفضة، لذا لم يقم بأي هجمات أخرى[١].

المبحث الثاني: ولاية نامق باشا الثانية.

المطلب الأول : توليهِ لمنصب ولاية بغداد للمرة الأولى (١٨٥١-١٨٥٢م).

تعهد نامق باشا بحل مشاكل العشائر في العراق ، لذلك وجد دعماً منَ الباب العالي ، وبعد أن صدرَ أمر سلطاني بتنصيب نامق باشا على ولاية بغداد ، استقال وجيهي باشا بعد ذلك الأمر السلطاني في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٨٥١م [٢] ، وتحركت عشائر الفرات الأوسط بوجه الوالي (نامق باشا) في أول أيام ولايتهِ لكونه اعتمد على القوة العسكرية ، وجهّز الحملات للسيطرة على العشائرِ. وفي عام ١٨٥٢م شنَّ حملةً عسكرية على الشيخ منصور بن راشد بقيادةِ (تركجه يلماز) ، ولكن منصور بن راشد استطاع التصدي لهذه الحملة في مكان يسمى (مغسيل) قربَ نهرِ الفرات، قتل قائد الحملة على يد (مشاري بن عبدالله السعدون) وأدى هذا إلى هزيمة العساكر العثمانية [٣] .

وعُزلَ نامق باشا من منصب ولاية بغداد إذ كان هذا الفشل أحد أسباب عزلهِ في ١٦ آب ١٨٥٢م ، وعين في منصب (المشيرية) للمدفعية في إستانبول [٤] .

---

(١) Keiko Kiyotaki , Ottoman Land Policies in the Province of Baghdad , 1831-1881 , A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph .D, University of Wisconsin – Madison , 1997 , P .72.

(٢) BOA Irade-i Dahiliy , Nr . 15120 , Tarıh: 7 Rebıülevvel 1268 (30 December 1851) ; Karal , OP . Cit ., P . 224 .

(٣)"من أوراق يعقوب سركيس ، حوادث عام ١٨٥٢م" ، مخطوطة محفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد ، تحت رقم (٦٦٧٠) ، ناهدة حسين علي ويسين ، ص٨٨-٨٩ .

(٤) Sinaplı , Op. Cit ., PP. 156-157 ; Karal ,Op. Cit , P. 224

ونسبَ نامق باشا القول بأن التدخل في إستانبول من قبل السفير الفرنسي (تشارلز جين دي لافلت) كان سبباً في عزلهِ من منصبهِ بعدَ أن أنزل نامق باشا من على الحصان احد رعايا فرنسا بسبب عدم معرفتهِ للتقاليد، فلم ينزل من فوق الحصان حين مشى موكبَ الوالي وذلك أثناء سيره في الطريق إلى صلاة الجمعة[١] .

أما الوثائق العثمانية فقد أشارت إلى أن تردي الحالة الصحية لنامق باشا أدت إلى عزلهِ[٢] .

لكن نامق باشا في حقيقة الأمر لم يقدرعلى على كسب العشائر أو إخضاعهم بالحملاتِ العسكرية، ولم يستطع تهدئة الأوضاعِ في جنوبِ العراق[٣] .

ويرى الباحث أنّ استخدام القوة العسكرية من قبل الوالي نامق باشا، كان السبب في تحرك العشائر العراقية ضد السلطات العثمانية آنذاك، كون العشائر لا تتقبل دخول نظام جديد يزيل المشيخة وقوانينها ، لأنهم متمسكون بتقاليدهم وأعرافهم ، فهم حتى يومنا هذا يعترفون بالعشيرة وقوانينها أكثر من قوانين الدولة .

المطلب الثاني: تولي نامق باشا منصب ولاية بغداد للمرة الثانية (١٨٦٢-١٨٦٨م).

صدرَ فرمان سلطاني في تشرين الثاني عام ١٨٦١م بعزل الوالي أحمد توفيق باشا وتنصيب نامق باشا للمرة الثانية والياً على بغداد، وقد عاد إلى بغداد في ٢ من شباط سنة ١٨٦٢م[٤] . ويعود السبب في إختياره والياً على بغداد للمرة الثانية لخبرتهِ في أوضاع الولاية العسكرية والسياسية وأيضاً رضا الحكومة في استانبول بقدرتهِ على تهدئة الأوضاع المضطربةِ في الولاية، ويستنتج من هذا : أن الخلافة العثمانية تختار أصحاب الكفاءة والخبرة وتتمسك بهم وتعيدهم إلى تولي الولايات للاستفادة من خبرتهم، كما أن الدولة تتبع سياسة حكيمة في الحرص على استقرار الولايات، ومنها الولايات العراقية، وتحرص على حفظ الأمن والهدوء، وعلى العلاقة الحسنة مع

---

(١) Sinaplı , Op. Cit ., PP. 156-157 ; Karal ,Op. Cit , P. 224

(٢) الوردي ، **لمحات إجتماعية** ، جـ٢ ، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) BOA , Mühimme Defteri , 258 , Nr. 79. S. 99 , Tarih : 29 Şevval 1268 (16 August 1852)

(٤) العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ج٧ ، ص١٥٨.

السكان لأجل سلامة الدولة وأمنها واستقرارها، ولأجل ازدهار واستقرار ولاياتها وكسب ولاء السكان في تلك الولايات، فالعلاقة مع هذه الولايات هي علاقة ودية منسجمة، وليست علاقة سيئة أو متنافرة أو عدائية، وكان لنامق باشا أثناء ولايته عام ١٨٦٢-١٨٦٨م سياسة تلزم شيوخ العشائر بترك بعض الأراضي للحكومة، وهو الأمر الذي كان سبباً في بقاء عشيرة المنتفق غير راضية عن الأوضاع العامة معلنة انتفاضتها مرة وكامنةً مرة أخرى[١] .

ويرى الباحث أن سبب تنصيب نامق باشا ولاية ثانية على بغداد تحديداً، هو تمكنه من مواجهة العشائر العراقية، وكونه قادراً على مواجهتهم من جهة، وخبرته السابقة في الولاية من جهة أخرى .

كما كانَ لولايةِ نامق باشا أهمية كبيرة لكونها الخطوة الأولى لتحول تام في الولاية، فقد هيأ الظروف لمدحت باشا الذي عين والياً بعده، لتوسيع الإصلاحات، وقد حول نامق باشا مناطق عشائر المنتفق إلى سنجق لتسوية اتحاد المنتفق ، بالرغم من إلغاء القائم مقامية فترة قصيرة في المنتفق[٢]، وحين واجهتهُ عشائر المنتفق قام بتقسيم أجزائها الشمالية والجنوبية، فأما الجزء الشمالي فقد ربطهُ بسنجق الحلة في الديوانية ، بينما ربط الجزء الجنوبي بالبصرة[٣] .

وكان سير الدولة العثمانية سريعاً من أجل بسط سيادتها على سوق الشيوخ[٤] ، وبعد استمرار الشيخ بندر بدفع الضرائب فترة من الزمن تخلف عن دفعها ، فقام نامق باشا بإصدار أوامر لمتسلم البصرة (منيب باشا) لإلقاء القبض على الشيخ بندر عندما جاءهُ بزيارة على متن سفينةٍ عثمانية ، لكن أطلقَ سراحهُ سريعاً ، أما نامق باشا فقد كان مرتاباً بعد أن أُطلق سراح الشيخ بندر ، وكان سبب ذلك هو الرشوة ، لذا أصدر نامق باشا أمراً لإلقاء

---

[١] خالد حمود السعدون، **الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني ١٩٠٨-١٩١٨م**، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٤٢٦هـ ، ص٥٥-٥٦.

[٢] BOA , Irade-i Mahsüs , Nr. 18268 , Tarih: 22 Şevval 1275(25 May 1859).

[٣] النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** ، ص٥٠-٥٢.

[٤] سوق الشيوخ: تقع هذه مدينة على جانبي نهر الفرات وتحدها من الشمال شطرة العمارة ومن الجنوب صحراء الشامية والناصرية وهي أحد أقسام سنجق المنتفق التابع لولاية البصرة في العراق العثماني ؛ انظر : لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ٣ ، ص٣٠٤٨ .

القبض على منيب باشا وإحضاره إلى بغداد فقد ثبتت عليه الجريمة متلبساً بها، وبسبب ذلك حضر الشيخ بندر إلى بغداد مجبراً ودفع الضرائب المتخلف عن سدادها ، ولكن الشيخ توفيَّ في ١٣ من تشرين الثاني سنة ١٨٦٣م في بغداد و بذمتهِ (١٢٥ ألف) شامي للخزانةِ العثمانية [١] .

وفي العام ذاته تراجع نامق باشا عن هذه الحالة بإعادة المشيخة للسنجق، جاعلاً سوق الشيوخ مركزاً لهُ، وقد نصبَ الشيخ (منصور السعدون) عضواً في المجلس الإداري لبغداد لسنتين، وفي قائم مقامية سوق الشيوخ، كما قام نامق باشا بإرسال عدد من المسؤولين الإداريين والكُتابِ و المحاسبين[٢] ، وكان الهدف من كل هذا جعل نطاق نفوذ عشائر المنتفق ضيقاً[٣]، وبعد التخلص من قلاقل عشائر المنتفق سنة ١٨٦٤م ، بدأت عشائر الخزعل بالاضطراب عندما إنتفضت المدن الشامية ضد الدولة العثمانية ، أما الشيخ (مطلق بن كريدي) شيخ عشيرة خزعل فقد أظهر الاختلاف مع الإدارة العثمانية سنة ١٨٦٤م، وكانت حركة خروجه على السلطة العثمانية ممتدة بحدود مشيختهُ من (الشنافية) إلى (النجف) من جهةٍ، إلى (أبي جواريد) من جهةٍ أخرى، أما الشيخ منصور السعدون والشيخ مطلق كريدي الذي كانت آلبو حسان تحت إمرتهِ ، فقد كان شيخ بني حكيم بصلة معهما ، وبسبب إتساع إتفاق العشائر كانت هناك مخاوف من هجوم القوات العثمانية على العشائر[٤].

ويرى الباحث أنّ سياسة نامق باشا العنيفة ضد العشائر ساهمت بالمزيد من التوتر والنزاع بينهم وبين الدولة العثمانية ، فلم يستخدم السياسة أو المعاهدات معهم، إنما استخدم القوة ضدهم، ما جعلهم لا يتنازلون عن شيئ ، وزادت بسببه معارضتهم لسياسات الدولة.

---

[١] نوار، **تاريخ العراق الحديث** ، ص١٨١.

[٢] BOA , Irade-i Mahsüs , Nr. 22666 , Tarih: 22 Şevval 1280 (1 February 1864)

[٣] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ص١٦٨.

[٤] From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer ,No.37 , dated the 13th July 1864 . Quoted in: Saldanha , Op .Cit ., P.67 .

وفي هذه الفترة أصدر نامق باشا عدة قرارات منها تصريف عدة مقاطعات محاذية للبصرة، أما القطع الجديدة فقد تم إفرازها أيضاً، وبحدود الثلثينِ تقريباً تم رفعُ بدلِ الالتزامِ بالعقد الموقع مع (فهد العلي) لإفراز عدة مقاطعات منها العامية، والفياضي، وكوت الفرنجي، ويوسفان والكباسي الصغير، والكباسي الكبير، وريان، وجزيرة العين، وكتيبان، وجبارات، وباغات الصفارية كاملةً ، وبهذا يكون نامق باشا قد اتبع مع المنتفق سياسةً لينةً من أجل أن يحصل على أموال الضرائب، فكانت طريقة المزايدة هي المتبعة وكانت هذه الطريقة مجدية في تلك الأوضاع والظروف بعد أن أنهى فهد العلي إلتزامهُ في ١٣ أيلول ١٨٦٦م، وفي النهاية وقعت المزايدة على الشيخ ناصر السعدون، وتم إرسال تبليغ بتلك الإجراءات للسلطات في إستانبول، وكان قدر البدل السنوي (٨٧٥،٣٣٨،٤) قرشاً [١] .

كان الهدف لنامق باشا بعد تلك الإجراءات هو التمكن من فرض سيطرتهِ الإدارية على الأراضي العراقية كاملةً ليتسنى له تطبيق (قانون الولايات العثماني) الذي صَدرَ في ٨ تشرين الثاني ١٨٦٤م، وقد لاحظ (جوكهان جتين صايا) محاولات نامق باشا لتطبيق قانون الولايات الجديد عام ١٨٦٧م، لكنهُ لم ينجح في ذلك، واستطاع مدحت باشا تطبيقه فيما بعد[٢] .

ويرى الباحث أن عدم تمكن نامق باشا من تطبيق قانون الولايات كان بسبب انشغاله بتهدئة العشائر، وبسبب كثرة الاضطرابات بين تلك العشائر، فلم تهيئ تلك الأحداث الظروف المناسبة لنامق باشا لتطبيق قانون الولايات .

---

[١] يعقوب سركيس ، **مباحث عراقية في الجغرافية و التاريخ و الآثار و خطط بغداد** ، ق١ ، بغداد ، ١٩٤٨م ، ص٧٦.

[٢] Gökhan Çetinsaya , The Ottoman Administratıon of Iraq ,1890-1908 , Routledge , 2006 , P. 30.

المطلب الثالث: إصلاحات نامق باشا.

قام نامق باشا بتدابير عسكرية في ولاية بغداد، فحصل على الذخيرة التي إحتاجها الجيش السادس في بغداد بعد أن قُبِلَ المقترح الذي قدمَه للباب العالي، ثم بنى ترسانة من الأسلحة ومقرّاً عسكريًا في بغداد وأسس قاعدة عسكرية داخل أسوارها، كما عمل نامق باشا على الانضباط وزيادة عدد الجنود، مما زاد بدورهِ من قوةِ الردع[١] .

وقد تم إرسال ذخيرة القوات المسلحة أولاً من إسطنبول إلى بغداد ، لكن المسافة زادت من تكلفة النقل، فكانت أكثر من تكلفةِ الذخيرة ذاتها ، لذلك تولى نامق باشا مسؤولية الإنتاج المحلي للذخيرة اللازمة، ووسع السجن المحلي بشكل إضافي، إذ لم يكن كافياً بسبب صغرِ حجمه[٢] ، كما سعى إلى تحقيق إصلاح للعشائر وإجراء إحصاء سكاني، وإيجاد مصادر تمويل للوحدات العسكرية [٣] .

كما حاول نامق باشا إصلاح مالية ولاية بغداد، من خلال تنظيم طريقة تحصيل الضرائب وإلغاء عملية الرقابة الضريبية في بعض المناطق، والتحصيل الصارم لها في مناطق أخرى، ونتيجة لذلك استطاع أن يدفع للموظفين المدنيين والعسكريين رواتبهم بصورةٍ مستمرة ، كما أنه كان يرسل الأموال الكثيرة للسلطان عبد العزيز في العاصمة، وشيّد في العاصمة إستانبول قصراً يطلق عليهِ إسم بغداد ، وربما كانت الأموال التي أرسلها الباشا إلى العاصمة هي السبب في فترة ولايتهِ الطويلة مقارنة بأيام معظم الباشاوات في ذلك الوقت، إضافة إلى أن عهده شهد عدداً من التطورات في مجال النقل والمواصلات منذ عام ١٨٦٢م، إذ تم إنشاء النقل المنتظم في نهر دجلة لنقل البريد والركاب والبضائعِ بين بغدادِ والبصرة، فقد عملت أربع سفن، اثنتان منها إنجليزيتان واثنتان عثمانيتان، وفي العام ذاته تم تنظيم خدمة للسفن التجارية بين بومبي والبصرة، وفي البداية كانت القوارب تستغرق

---

(١) Ceylan , Namık Paşanın Bağdat Valilikleri , SS. 77-78 .

(٢) BOA , Irade-i Meclısüs , Nr. 21996 , Tarih 21 Zilhicce 1279 9 June 1863

(٣) BOA , Ayniyat Defteri , Nr.851 , S.22 , Tarih: 19 Safer 1284 (22 June 1867).

ستة أسابيع للوصول إلى البصرة، ولكن مع حلول عام ١٨٦٦م تقلصت هذه المدة إلى الثلث فأصبحت مرة واحدة كل أسبوعين، وقد تم ربط العراق بأوروبا والهند في عام ١٨٦٥م بخطوط التليغراف، وأدى ذلك كله لحصول زيادة ثابتة ولكن محدودة في تجارة العراق البحرية[١] .

[١] عبدالله ، **تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨– ١٩١٨م** ، ص٤٤٠-٤٤١.

المبحث الثالث: الوالي مدحت باشا وإصلاحاته.

المطلب الأول: شخصية مدحت باشا وحياته.

ولد "أحمد شفيق مدحت باشا" في إسطنبول في أكتوبر سنة ١٨٢٢ م، وهو ابن حاجي"محمد أشرف أفندي" وكان عالماً دينياً[١] ، تولى في فترة من حياتهِ المحاكم الشرعية في بعض ولايات الدولة العثمانية، وكان الأب معروفاً بنزاهته وميلهِ للتجديد والإصلاح، تلقى ابنه مدحت التربية الدينية حتى حفظ القرآن الكريم في سن العاشرة من عمره، وسمي في عصره بالحافظ، لأن هذا اللقب كان يُعطى في الدولة العثمانية لمن حفظ القرآن عن ظهر قلب[٢] ، وفي الواقع لم يكن مدحت باشا حاكماً عادياً مثل الحكام الآخرين الذين حكموا العراق في العهد العثماني، بل كان من الرجال العظماء، ولم تكن فترة ولايته في العراق سوى فترة قصيرة مليئة بالأعمال التي أحدثت تحولاً متميزاً في العراق في ذلك الوقت، واشتهر بنضاله من أجل الحركة الدستورية ومقاومته للاستبداد، وكانت نهايتهُ الموت لأجل نضاله، وقيل أنه مات مخنوقاً في منفاه في مدينة الطائف في الجزيرة العربية، هذه السيرة جعلت من مدحت باشا "بطلاً شهيدًا" في نظر مؤيديه[٣] ، خاصة بعد انتصار ما يسمى الحركة الدستورية[٤] في الدولة العثمانية، عندما يصير الرجل بين الرجال في التاريخ (أسطورة)، ينسى الناس عيوبه وسيئاته ويبالغون في مزاياه وفضائله، وهذا ما حدث بالفعل في قضية مدحت باشا، إذ أصبح في أعين بعض من الكتاب والمؤرخين معصوماً من الخطأ ، وكأن كل أعماله حسنة ولا تشوبه شائبة، ويشبه مدحت باشا في هذا الصدد بعض عظماء

---

(١) محمد عصفور سلمان، **العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٤م)**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م ، ص٤٧ ؛ النجار، جميل موسى، **الإدارة العثمانية في بغداد** ، ط٢ ، ص١٣١.

(٢) نصار ، عبد العظيم ،**الإصلاحات العثمانية** ، د.ت ، د.م ، ص٦.

(٣) عبد المنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، دار ابن الحزم للطباعة، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٤م ، ط١، ص٥٦٣ .

(٤)الحركة الدستورية : هي حركة قام بها المتمردون على السلطان عبد الحميد الثاني ، بقيادة مدحت باشا في عام ١٩٠٨م ، ومن ضمن المتمردين الضباط نيازي باشا ، أنور باشا ومصطفى كمال وجمال باشا ، وآخرون ،وانضمت إليهم فرق الجيش التي أرسلها السلطان عبد الحميد لإخضاعهم ، مما اضطر السلطان بالقبول بمطالبهم ، فأعاد العمل بدستور عام ١٨٧٦م و ألغى الرقابة ، وأطلق سراح المسجونين السياسيين ، الأمر الذي يعتبر نصراً للحركة الدستورية ، فيليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين** ، ترجمة : الدكتور كمال اليازجي ، دار الثقافة ، بيروت ، ص٣٤٨-٣٤٩.

التاريخ الذين مجدتهم أممهم، فترانا عندما نقرأ سيرتهم الذاتية الآن، لا نجد فيها سوى الثناء، مع العلم أنهم كانوا بشراً يصيبون ويخطئون، ويمكن وصف سيرة أحد هؤلاء الرجال بأنها (مغربلة)، وهي سيرة لا يمكن للمنهج العلمي قبولها، كما لا ينبغي أن يخفى الكلام فيها[١] .

يذكر البعض عن مدحت باشا أنه: "في أوائل أيامه في بغداد جمع أعضاء مجلس الإدارة واقترح عليهم أن يكتبوا إلى الباب العالي استئذاناً بزيادة الضرائب، فوافقه الأعضاء على اقتراحه، وكتبوا بذلك محضراً ختموه بأختامهم، وبعد أيام عاد المجلس إلى الانعقاد، وعرض عليهم مدحت باشا اقتراحاً مضاداً لاقتراحه الأول، وهو أن يكتبوا قراراً يذكرون فيه أنهم تسرعوا في قرارهم الأول وأنهم وجدوا الضرائب الحالية ثقيلة فلا يجوز زيادتها، وأسرع أعضاء المجلس فوافقوا على ما قال، وختموا المحضر المطلوب بأختامهم، وهذا أمر كثير الحدوث لدى مجالس الإدارة في العراق، أو هو بالأحرى المادة الجارية فيها، حيث يسرع الأعضاء إلى الموافقة على كل ما يرتئيه الرئيس، حقاً كان أو باطلاً ، وأراد مدحت باشا أن يلقنهم درساً في ذلك ، فأخرج المحضرين المتناقضين و مزقهما أمامهم"[٢] .

المطلب الثاني: إصلاحات مدحت باشا الإدارية والعسكرية.

١ــ إصلاحاته في الجيش

حظيَ الجيش في النصف الأول من القرن التاسع عشر باهتمامٍ واسعٍ من الحكومة العثمانية، إذ أدخل الوالي مدحت باشا صيغاً وأنظمةً حديثة، عناصر جديدة إلى بُنى الجيش، وبنى مدارس عسكرية حديثة، وفرض لأول مرة التجنيد الإجباري في العراق[٣] .

---

[١] الوردي ، **لمحات إجتماعية** ، جـ٢ ، ص٢٣٥ .

[٢] سليمان خطار البستاني ، **عبرة و ذكرى** ، د.ن ، القاهرة ، ١٩٠٨م ، ص٦٨-٦٩.

[٣] النجار، **الإدارة العثمانية** ، ص ٤١٨.

وصار العراق في المجال العسكري منذ تشكيلات عام ١٨٤٨م العسكرية مركز الجيش السادس، وكان مدحت باشا يهدف إلى استبدال العناصر الأجنبية بالعراقيين حتى يشعر السكان بالولاء للجيش العثماني[١] . ويتألف الجيش النظامي من جنود، ومتطوعين، واحتياط، مع فرقتين، فرقة القافلة وفرقة المدفعية، والفرقتان احتشدتا من الديوانية وبغداد ، أما فرقة المشاة فتوزعت في مختلف مناطق العراق[٢]. وعلى الرغم من عدم خلو الجيش من المتطوعين المحليين، إلا أن معظم عناصره كانوا غير عراقيين، كما أن كل ضباطهِ أجانب، ولذا استهدف مدحت باشا في إصلاحاته العسكرية استبدال الجنود الأجانب بعناصر عراقيين، لكي يشعر السكان بالولاء للجيش، وأيضاً لتفادي النقص في عدد الجنود الذين اعتادوا البقاء لفترات قصيرة فقط في العراق، ثم يعودون مسرعين إلى بلادهم، وبسبب هذا طبق مدحت باشا قانون التجنيد الإلزامي، وقد نجح بتطبيقه في عدة مدن عراقية، إلا أنه فشل في تطبيقه في مناطق الفرات الأوسط والتي تشمل النجف، وكربلاء ، والديوانية، وبابل والمثنى، إذ كان أفراد العشائر يرفضون بشدة أن يكونوا في الجيش النظامي[٣] .

ويستنتج الباحث مما سبق أن سبب رفض العشائر للتجنيد الإلزامي، عائداً إلى كونهم يدينون بالولاء للقبيلة وليس للدولة، وكذلك بسبب مدة التجنيد الطويلة التي تصل من ٤-١٢ سنة، وأيضاً لموقفهم المعارض لإرسال المجندين لمدن بعيدة، إذ لا يعود المجند إلى أهله .

لقد نجح مدحت باشا في فرض هذا القانون في العراق بعد أن قضى على ثورة مواطني بغداد التي قامت ضد هذا القانون، وطُبِّقَ قانون التجنيد الإلزامي في أنحاء العراق كلها، عدا مناطق معينة منه، وبعد تطبيق هذا القانون

---

(١) يلماز أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، ط١ ، إسطنبول ، ١٩٩٠م ، جـ٢ ، ص٣٢.

(٢) سليمان فائق بك ، **تاريخ بغداد** ، ترجمة : موسى كاظم نوروز ، د.ن ، بغداد ، ١٩٦٢م ، ص١٥١.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (١٥١٦-١٩٤٦م)**، د.ن ، د.ت ، ص٢٢٢.

إرتفع عدد الجيش في العراق إلى (١٣ ألف) أثناء ولاية مدحت باشا بينما كان قبل قدومه إلى بغداد (٧ آلاف) جندي فقط[١] .

٢ _ قانون الطابو :

قرر مدحت باشا عندما تولى الحكم أن يحل مشكلة توزيع الأراضي، إذ إنتشرت ظاهرة الطبقة الكبيرة من ملاك الأراضي (الإقطاعيين) بعد أن تهرب الفلاحون من تسجيل الأراضي بأسمائهم، وذلك حين سيطرت بعض العائلات على مناطق واسعة في البلدات والقرى، وبصدور قانون منع الممتلكات وقرارات تسجيل الأراضي، ظهرت عائلات جديدة انتهزت الفرصة لفرار الفلاحين من تسجيل أراضيهم، فحصلت تلك العائلات على مساحات كبيرة من الأراضي، وسعت الدولة العثمانية إلى تثبيت سيطرتها على الأراضي، وتقليل هيمنة بعض وجهاء العشائر وكبار ملاكي الأراضي على مساحات واسعة في الأرياف والقرى ، ولكنها فشلت في واقع الأمر، مما أدى إلى نمو وزيادة أملاك كبار ملاك الأراضي، وتم إدخال بعض التعديلات على قانون الأرضي سنة ١٩١٣م ، وبموجبها وضمن ظروفٍ معينة، أتيح تملكَ الأراضي الأميريةِ ، وسُمح لبعض الشركات بملكية هذه الأراضي الأميرية، ونتيجة لهذه التغييرات، أصبح من الممكن الآن تسجيل الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة لمدة عشر سنوات متتالية، وكذلك أرض التأسيس المزروعة لمدة ١٠ سنوات، وزرعت أراضي الأوقاف لمدة ٣٦ عاماً، وقد استخدم كبار ملاك الأراضي، هذه القوانين لمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي وجمع سندات الملكية في أيديهم، وساهمت هذه القوانين أيضاً في نقل ملكية الأراضي من أملاك الدولة والأوقاف إلى الملكية الخاصة[٢] .

---

[١] جاسم محمد حسن، **العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩م** ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥م، ص٤٥ .

[٢] ليوار لوكيتز ، **العراق والبحث عن الهوية الوطنية**، ت: دلشاد ميران، د.م، د.ت ، ص٨٠.

المطلب الثالث: سياسته تجاه القبائل العراقية :

يتألف المجتمع العراقي من القبائل وسكان المدن، تشكل العشائر الغالبية الكبرى من عدد سكان العراق، وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام أساسية : عشائر البدو، وسكان الريف بما في ذلك العشائر شِبْه الرُّحَّلِ والمتوطنة، وسكان الحضر[١] .

كان مدحت باشا يتبع في سنوات حكمه على العراق سياسة تسعى إلى إستبدال الولاء القبلي بالولاء للدولة العثمانية[٢] ، أي تقوية سلطة الحكومة، ويمكن تحقيق هذه السياسة إذا أعطي الشعب كل شيء من العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لضمان المساواة بين سكان المجتمع المختلفين في القومية والدين والمذهب، وكان نمو التجارة، والتوسع في الزراعة، وتعزيز الأمن ، وإدخال قانون (الطابو)، عوامل مهمة جداً للمجتمع العراقي، وكان تأثيرها يكمن في المساهمة في توطين العشائر[٣] ، أما المجتمع العراقي فقد تغيرت بنيته، فانخفضت أعداد سكان البدوِ، وارتفعت أعداد سكان الريف، بعد أن إنتقلت أعداد من البدو للعمل في الزراعة، مما زاد في الترابط بين الريف والمدينة، وكانت إحدى محاولات مدحت باشا هي تتريك العشائر العراقية ، لكنه لقيَ العديد من الصعوبات على مدار أيام ولايته[٤] .

---

(١) عمر إبراهيم محمد الشلال: **التطورات الإقتصادية والإجتماعية ١٨٩٦-١٩١٤م** ، إطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨م ، ص١٥٢.

(٢) سمير عباس ريكان، **قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية في العهد العثماني المتأخر ١٨٣٨-١٩١٥م** ، مجلة كلية التربية، ع٤ ، العراق ، ٢٠١٧م ، ص٥٨٣.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦م** ، دار الأثير ، العراق، ٢٠٠٥م ، ص٥.

(٤) إبراهيم سكران ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، ع٢ ، مج١٥، العراق ، ٢٠٠٨م ، ص٤٢٧.

المبحث الرابع : الولاة العثمانيون في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م).

المطلب الأول : أبرز الولاة العثمانيين في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

تعاقب الكثير من الولاة على الولايات الثلاث في العراق أثناء الفترة من (١٨٧٢-١٩٠٩م) ، فقد تعاقب (١٨) والياً على بغداد، اختلفت فترات حكمهم من ٨ أشهر إلى ٦ سنوات، و كان الوالي تقي الدين باشا قد قضى أطول فترة من بين هؤلاء الولاة في ولايته للمرة الثانية على بغداد[١] ، فقد قضى ست سنوات وعدة أشهر، وقد اشترك ثلاث ولاة في أقصر مدة حكم ، إذ لم تَزِدْ عن ٨ أشهر[٢] .

وقد تعاقب على ولاية البصرة من الفترة (١٨٧٢-١٩٠٩م) (٣٤) والياً ومتصرفاً، ٧ متصرفين منهم في الفترة من (١٨٧٢-١٨٧٥م) والفترة ما بين (١٨٨٠-١٨٨٤م) حيث كانت البصرة متصرفية في تلك الفترة تابعة لبغداد، وفي الأعوام (١٨٧٥-١٨٧٩م) و(١٨٨٥-١٩٠٩) صارت البصرة ولاية منفصلة، وتوالى عليها ٢٧ والياً، لم تستمر ولاية ٢١ والياً منهم أكثر من سنةٍ واحدة، بينما تراوحت فترات حكم خمسة ولاة منهم فقط من سنتين إلى ٣ سنوات ، وكان الوالي (أحمد حمدي باشا) قد قضى أربع سنوات في الحكم وهي أطول مدة حكم في الفترة ما بين (١٨٩٢-١٨٩٦م)[٣] ، وقد تعاقب على ولاية الموصل (٣٤) من الولاة والمتصرفين في الفترة نفسها (١٨٧٢-١٩٠٩م)، سبعة منهم متصرفون في الفترة (١٨٧٢-١٨٧٩م)، وكانت الموصل في وقتها متصرفية تابعة لبغداد، لم تزد فترة حكم المتصرفين عن السنة الواحدة، وأصبحت الموصل في المدة (١٨٧٩-

---

[١] تولى تقي الدين باشا حكم ولاية بغداد مرتين، الأولى (١٨٦٧-١٨٦٩م)، والثانية من (١٨٨١-١٨٨٧م)، العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ٧ ، ص١٥٤.

[٢] وهم الوالي قدري باشا ، والوالي أبو بكر حازم بك، والوالي نجم الديم منلا ؛ لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق** ، ص٢٨٦.

[٣] أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين** ، رسالة ماجستير ، منشورة ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص٤٧.

١٩٠٩م) ولاية منفصلة قائمة بذاتها، وتولى (٢٧) والياً الحكم فيها، وكانت فترة حكم معظم الولاة قصيرة ، إذ إن (٢٣) منهم كانت فترة حكمهم لا تتجاوز سنة واحدةً ، اثنان منهم فقط لم تزد مدة حكمهما عن السنتين هما الوالي (عزيز باشا) في فترة (١٨٩١-١٨٩٣م) ، و الوالي (مصطفى يمني بك) في فترة (١٩٠٣-١٩٠٥م) ، وزادت فترة حكم اثنين فقط من الولاة عن الثلاث سنوات وهما (تحسين باشا) في فترة (١٨٨١-١٨٨٤م) والوالي (نوري باشا) في فترة (١٩٠٠-١٩٠٣م)، ويلاحظ أن أبرز سمة لولاة ولايات العراق هي "قصر مدة الحكم" و ظهرت هذه الصفة و كأنها سياسة الدولة العثمانية في العراق [١] .

وبناء على ذلك يرى الباحث أنّ سبب قصر مدة حكم هؤلاء الولاة قد يعود لعدة أسباب، منها عدم فهمهم لطبيعة البيئة العربية وعشائرها وهو أول تلك الأسباب، وقد يعود السبب إلى أن الدولة العثمانية ذاتها هي التي تغير الولاة بما تراه مناسباً لتلك الولاية، وقد كان لهذه التغييرات الكثيرة في الولاة الأثر السلبي على المجتمع العراقي، فلم يكن من الممكن لأي من أولئك الولاة أن ينجز شيئاً ينفع السكان في تلك المدة القصيرة، إضافة إلى عدم قدرة السكان على الاعتياد على الوالي في تلك المدة القصيرة، وهذا ما تسبب في التوتر الدائم بين المجتمع والسلطة .

واتبعت الدولة العثمانية هذه السياسة خشية أن تحدث إنقلابات على الدولة إذا ما زاد نفوذ الوالي في الولاية، فكانت تعمد إلى سحب إختصاصات الوالي شيئاً فشيئاً من أجل إضعاف سلطته ، وكان لذلك تأثيرٌ سلبيٌ انعكس في إضعاف الإدراة وضرب استقرارها، وَأثَّر ذلك على سير الولاة لإنجاز أعمال إصلاحية ، وقد اتصف الولاة في تلك فترة بكونهم موظفين أكثر من كونهم ولاة ، وكانوا يقدمون الأموال للباب العالي وينصاعون لأوامره

---

[١] العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص١٨٠.

وبعد أن عجزوا عن تسديد رواتب الموظفين ونفقات الدولة، امتدت أياديهم إلى خزينة أموال الأوقاف في بغداد[١] .

ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود لكثرة الانقلابات والخيانة في تلك الفترة ، فقد كان بعض الولاة يسعى للإطاحة بالسلطان ، كمدحت باشا ، فكان لابد من إضعاف سلطة بعض الولاة للسيطرة عليهم .

ويلاحظ أن بعض الولاة في ولايات العراق كانوا ولاة على ولايتين في المدة نفسها ، ومن ذلك مثلاً الوالي (عبد المجيد بك) الذي حَكَمَ ولايتي بغداد والبصرة في الفترة (١٩٠٥-١٩٠٧م) وكان والياً على البصرة بالوكالة سنة ١٩٠٦م، ومن الولاة الذين جمعوا بين ولايتين بالإدارة لهما هو الوالي (مصطفى نوري باشا) الذي حكم ولايتي الموصل و البصرة في الفترة (١٩٠٠-١٩٠٣م)، ويُرجع الباحث سبب ذلك إلى شعبية الوالي وفهمه لطبيعة البيئة العربية، والإدارة الجيدة التي مكنته من حكم ولايتين معاً، وإلى كونه أيضاً حسن السياسة وحكيماً بارعاً في كسب قلوب الناس وفي نيل رضاهم، وإلى حقيقة أنه بسياسته كان منسجماً مع المجتمع محبوباً وليس مكروهاً، الأمر الذي عاد بأثر طيب عليه وعلى قبول الناس للخلافة العثمانية، فالمجتمع المسلم في العراق ينقاد لسلطة الخلافة من منطلق إسلامي. وبالرغم من تعامل الولايات بشكل مباشر مع الأستانة، إلا أنها لم تنفصل بشكل تام، وهذا يؤكده حكم بعض الولاة لولايتين في الوقت نفسه، ويلاحظ أن أغلب الولاة في العراق في المدة (١٨٧٢-١٩٠٩م) كانوا إما من تركيا أو ألبانيا أو الشام[٢] .

أما الولاة العراقيون فلم يتولَ أحد منهم حكم العراق عدا والٍ واحد وهو (ناصر باشا السعدون)، وكان والياً على البصرة في المدة (١٨٧٥- ١٨٧٧م) من أجل كبح جماح عشيرة المنتفق في ذلك الوقت [٣] .

---

[١] علي ظريف الأعظمي، **تاريخ الدولة الفارسية في العراق** ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٩٢٧م ، ص٢٤٤

[٢] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق** ، ص٢٨٦-٢٨٧.

[٣] لوريمر ، ج.ج ، **دليل الخليج** ، القسم التاريخي ، جـ١ ، ترجمة : مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، د.ت ، ص٤٢٧.

ويلاحظ أن الولاة الذين حكموا ثلاث ولايات عراقية، كانوا من ناحية الكفاءة الإدراية على درجات مختلفة، ولم يكن إلا قليل منهم مهيئين لإدارةالولاية، كما يتبين أن ولاة بغداد كان منهم الفقيه[١] ، ومنهم القاضي[٢] ، ومنهم النزيه[٣] .

وبعضهم الزاهد[٤] ، وبعضهم المرتشي[٥] ، وبعضهم العلماني[٦] ، وبعضهم المتدين[٧] ، ومنهم الأديب[٨] ، ومنهم من يتبع النظام الصارم في إدارته للأمور[٩] .

وكان ولاة البصرة رجالاً مختلفي الفئات والطبائع، إذ منهم المرتشي[١٠]، وبعضهم النزيه[١١] ، ومنهم مستبدٌ وظالم[١٢] ، وبعضهم إداريٌ ناجح[١٣] .

---

[١] مثلَ : تقي الدين باشا (١٨٨١– ١٨٨٧م) ، العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٧ ، ص١٥٧.

[٢] عطاء الله باشا كان قاضياً في بغداد في زمن الوالي محمد رؤوف باشا سنة ١٨٧٣م . انظر : العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص١٩.

[٣] الوالي عبد الرحمن باشا والي بغداد (١٨٧٩– ١٨٨١م) ، و الوالي نامق باشا الصغير والي بغداد (١٨٩٩–١٩٠٢م) ، العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص٥١ ، ١٥٨ .

[٤] مثل نامق باشا الصغير (١٨٩٩– ١٩٠٢م) ، انظر : لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق**، ص٢٨٧.

[٥] مثل أحمد فيضي باشا ، و عبد الوهاب باشا ، و سري باشا ، انظر : إبراهيم الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١م ، ص١٧٩ .

[٦] مثل : قدري باشا (١٨٧٨م) ، و عاكف باشا (١٨٧٧– ١٨٧٨م) ، و يبدو أنه كان يهتم بالعلم أكثر من اهتمامه بالدين ، مما جعل لونكريك يصفه بأنه كان في غاية التفسخ الروحي ، أنظر : لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق ، ص٢٨٦ ، "العلماني" : نسبة إلى العلم بمعنى العالم ، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي ، **أحمد حسن الزيات وآخرون** ، مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط** ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، جـ٢ ، ص٦٢٤ .

[٧] مثل الحاج حسن رفيق باشا (١٨٩١– ١٨٩٦م) ، الذي يصفه، بأنه إداري فاشل لا يستحق صفراً في الإدارة انظر: دي فوصيل ، **الحياة في العراق** ، ص٩٠.

[٨] مثل سري باشا ، انظر : الأثري ، محمد بهجة ، **أعلام العراق** ، القاهرة ، ١٩٢٧م ، ص١٠٤.

[٩] مثل رديف باشا ، ونجم الدين منلا ، لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق** ، ص٢٨٦ .

[١٠] مثل أمين بك (١٨٩٢م) ، وعارف باشا (١٨٩٦م) ، لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ٤ ، ص٢٢١٣ ، و نافذ باشا ، وهدايت باشا، علي ظريف الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة** ، بغداد ، ١٩٢٧م ، ص١٥٤.

[١١] مثل ثابت باشا (١٨٧٩– ١٨٨٠م) البستاني ، عبرة وذكرى ، ص٨٠–٨٢ .

[١٢] مثل ناصر باشا السعدون ، مع أنه العراقي الوحيد الذي تولى ولاية البصرة ، الوائلي ، إبراهيم ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، ص٥٠ ، العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص٣٤ .

[١٣] مثل الفريق أحمد حمدي باشا ، و لكنه غير محبوب ، لوريمر جون جوردون ، **دليل الخليج** ، جـ٤ ، ص٢٢١٢ .

و كان التنوع في اختيار الولاة من أجل وضع حدٍ للخروج المتكرر للعشائر ضدَ الدولة ، كما كان لولاة البصرة صلة بحكام الخليج في الكويت وقطر ونجد[١] .

وبسبب كثرة الحكام الذين توالوا على الحكم، لم يكن لأي والٍ فيها أثر القوة والحزم في الإدارة يكن أثر القوة والحزم واضحاً في إدارة أي منهم لولايته، وكان لكثرة الولاة بالوكالة[٢] أثر كبير في عدم إستقرار الولاية .

أما في الموصل فكان ولاتها من مختلف الأصناف أيضاً، فمنهم العسكري ذو القوة[٣] ، ومنهم الفوضوي[٤] ، وقد جعل موقع الموصل البعيد ولاة الموصل بمنأى عن العملية السياسية[٥] .

المطلب الثاني : إنجازات الولاة العثمانيين في العراق.

تعاقب على العراق بعض الولاة الذين أنجزوا أعمالاً ومشاريع عدة كان لها أثر وفائدة عادت على بعض ولاياته، وكان عدد هؤلاء الولاة قليلاً بحيث يمكن عدهم على أصابع اليد الواحدة، ففي ولاية بغداد يبرز اسم الوالي تقي الدين باشا سنة (١٨٨١-١٨٨٧م) الذي كانت ولايته هي الأطول من بين الولاة العثمانيين في ولايات العراق الثلاث خلال حكم السلطان الثاني عبد الحميد الثاني، إذ كان اهتمام هذا الوالي منصباً على أمن واستقرار الولاية، كما أنه استطاع إخماد خروج وعصيان عشائر المنتفق، وقام بإنشاء العديد من مراكزِ الشرطة، إضافة إلى

---

[١] مثل علاقة كل من الفريق أحمد حمدي باشا ، و نافذ باشا مع قطر ، انظر : لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ٣ ، ص١٢٢٣- ١٢٤٨، وعلاقة محسن باشا بالكويت، وعلاقة فخري باشا و مخلص باشا مع ابن سعود، انظر : لوريمر : **دليل الخليج** ، جـ٤ ، ص٢٢١٤.

[٢] الوكالة : يعني أنه عندما تعزل الدولة بعض الولاة كانت تكلف بدلاً منهم ولاة بالوكالة إلى حين قدوم الوالي الجديد ، وقد تطول فترة الوكالة هذه لبضعة أشهر ، و كان من يتولى منصب الوالي بالوكالة ، إما أن يكون قائد جيش ، أو والي بغداد ، أو دفتر دار الولاية ، أو متصرف أحد السناجق بالولاية ، السيد مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية مدحت باشا إلى قيام الاتحاديين (١٨٧٢-١٩٠٨م)**، ص٥١ .

[٣] مثل الفريق محمد منير باشا ، و الفريق عبد الله باشا ، و المشير عارف باشا ، و محمد فاضل باشا الداغستاني عام (١٩٠٧م) ؛ العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ص ٣٥٦ .

[٤] مثل عثمان باشا (١٨٩٠م) ، و في عهده أرسلت الدولة العثمانية الفريق عمر وهبي قائد القوة الإصلاحية لتهذيب اليزيديين ، العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ص٣٦٠ .

[٥] مثل محمد فاضل باشا الداغستاني ، و هو رجل عسكري ممتاز اشترك في الحرب الروسية عام ١٨٧٦م و كان له مكانة كبيرة في القصر السلطاني ، انظر : F.O 406 \18\Part V1 .No ,88 ,P62 Sir .N .O'conor to the Marquess of Lansdowne ,Therapia ,September 20 , 1904 (No . 735)

أنه أقام عدة جسورٍ ونظم الشوارع والطرقات، وقام بتعديل الموازين التي كانوا يتعاملون بها[١] ، وعَمَّرَ ناحيةَ العزيزية[٢] ، وعُرف كذلك الوالي (نامق باشا الصغير) على أنه من الولاةِ الإصلاحيين (١٨٩٩-١٩٠٢م) إذ أنشأ بعض المدارس الإبتدائية، وافتتح دار المعلمين في ولاية بغداد[٣] ، وقد اهتم حسن رفيق باشا والي بغداد عام (١٨٩١-١٨٩٦م) بالأمن وأنشأ المدارس[٤] ، واشتهر عنه أنه مؤسس مطبعة بغداد[٥] .

أما ولاة البصرة فلم يكن منهم والٍ مصلح إلا الوالي ثابت باشا، وكانت فترة ولايته عام (١٨٧٩-١٨٨٠م) وكان مهتماً بإصلاح إدارة عُمان النهرية، وأنجز عدداً من الأعمال في الولاية، كما نَصَّبَ لها ناظراً، وسدد ديون الولاية واستكمل العجز المالي الذي تعاني منه، واهتم بالعمال و دفع أجورهم، وأُشير إلى أنه أعاد في الولاية افتتاح معملٍ للحديد[٦] .

وفي ولاية الموصل أنجز الولاة بعض الأعمال في الولاية ، وكان فيضي باشا عام (١٨٧٨م) في مقدمتهم إذ أنشأ من أجل طباعة أوامر الدولةِ العثمانية وطباعة بعض الكتب داراً، ومن بين الولاة الذين اهتموا بالطباعة الوالي تحسين باشا عام (١٨٨١-١٨٨٥م)، إذ اهتم أيضاً بإصدار الصحف والمجلات، ففي عهده صدرت مجلة كوكب المعارف، أما جريدة الموصل فقد صدرت عام ١٨٨٥م[٧].

---

(١) وسميَّ عيار الوزن باسمه (عيار التقي) ، انظر : العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص٨١-٨٢ .

(٢) العزاوي ، المرجع السابق ، جـ٨ ، ص٦٢ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العرب الحديث** ، جـ١ ، العراق ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٥٩ .

(٤) Chiha , Habib.k : La Pravince de Baghdad , El-Maref , (La caire , 1908) , P, 82.

(٥) العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص١١٨.

(٦) البستاني ، **عبرة وذكرى** ، ص٨٠-٨١.

(٧) عباس ياسر الزيدي، **تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦م** ، رسالة دكتوراه ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥م ، ص١٣,٣٢.

ويتبين للباحث أن الأثر من الإصلاح والتنظيم العثماني كان قليلاً محدوداً في ولايات العراق في الفترة (١٨٧٢-١٩٠٩م) ، إذ إن جميع ولاة العراق في تلك الفترة لم ينجزوا ما أنجزه مدحت باشا الذي ذُكرَ عنه أنه كان مغروراً بنفسه، وكان لقصر مدة حكم الولاة تأثير سلبي على أدائهم تمثل في عدم تمكنهم من إنجاز الأعمال والإصلاحات، كما كان الولاة ضعيفي الشخصية آنذاك، وأغلبهم لم يرغب بالخدمة في العراق كونه منطقة بعيدة ونائية .

الفصل الثاني

سياسة الدولة العثمانية في العراق أثناء خلافة السلطان عبد العزيز وأهم إصلاحاتهِ

المبحث الأول : الأوضاع السياسية في عهد السلطان عبد العزيز.

المطلب الأول : تولي السلطان عبد العزيز الخلافة.

إعتلى السلطان "عبد العزيز" السلطة في الدولةِ العثمانية عام ١٨٦١م[١] ، بعد أن توفيَّ أخوه السلطان "عبد المجيد الأول" عام ١٨٦١م، وكان عمرهُ في ذلك الوقت ٣٢ عاماً[٢] ، وقد أطلق عليه الشعب إسم السلطان "عزيز" وهو ما عرفَ بهِ[٣] ، ويذكر أنه عندما كان السلطان "عبد العزيز" متوجهاً في موكب ملكي مهيب لضريح الصحابي الجليل "أبي أيوب الأنصاري"[٤] تم هناك تقليدهُ "السيف السلطاني"، وهذه من العادات المتوارثة للسلاطين الذين سبقوه بالحكم، وهناك قام بزيارة لقبر السلطان "محمد الثاني"[٥] كان هذا أول الأعمال التي قام بها بعد أن عَيّنَ الوزراء في مناصبهم، وكان ترتيبه بين سلسلة السلاطين على أنه الثاني والثلاثون بين سلاطين الدولة العثمانية، واستمر حكمهُ ما يقارب(١٥)عاماً إلى أن تم خلعه من الحكم[٦] .

---

(١) علي محمّد الصلابي، الدولة العثمانية، **عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط١، ٢٠٠٣م، ص٣٩١ .

(٢) حليم، إبراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية التحفة الحليمية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٢١٦.

(٣) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص٦٥.

(٤) الصحابي أبو أيوب الأنصاري : استشهد لدى أول حصار للقسطنطينية ، و قد بنى السلطان محمد الفاتح جامع أيوب الذي أصبح أقدس جامع في استنبول العاصمة العثمانية آنذاك ، و دفن فيه، وكانت الدولة تقيم فيه حفل تقليد السلطان الجديد سيف عثمان ، ثم يصلي فيه السلطان الجديد ركعتين، ينظر : مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **في إصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، ط١، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص٣١٢.

(٥) محمد الثاني : الملقب بالفاتح، والده السلطان مراد الثاني، ولد سنة ١٤٣٢م، وارتقى العرش مرتين الأولى سنة ١٤٤٤م، عندما تنازل والده السلطان مراد الثاني له للتفرغ للعبادة، والمرة الثانية التي ارتقى فيها العرش كانت سنة ١٤٥١م، وأهم أعماله فتح القسطنطينية وكان ذلك في عام ١٤٥٣م، لذا لقب بالفاتح : انظر، أورخان، محمد علي، **روائع من التاريخ العثماني**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط١، مصر، ٢٠٠٨م، ص٤١ وما بعدها ؛ محمد مصطفى صفوت، **السلطان محمد الفاتح**، مؤسسة هنداوي، ١٩٤٧م، ص٦٥-٦٦.

(٦) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ترجمة :إحسان حقي ، دار النفائس ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص٥٣٠ .

المطلب الثاني : تأثيرات سياسة السلطان عبد العزيز على العراق.

بدأ عهد السلطان "عبد العزيز" بجملة من الأحداث والإصلاحات، إذ أصدر عدداً من الأنظمة والقوانين شملت كل مفاصل الدولة وقطاعاتها، سائراً على أثر السلاطين الذين سبقوه خاصةً إصلاحات "عبد المجيد الأول"، وسعياً منه لتنظيم الأمور الحديثة للدولة وبنائها على أسسٍ جديدة من جهة، وليقف في وجه أوروبا ولأجل إحكام سيطرته على ولايات الدولة العثمانية بعد زيادة إضطرابات البلقان والضغط على الدولة من قبل أوروبا من جهة أخرى. وكان هدف هذه الإصلاحات هو تهيئة الأوضاع المناسبة للرعايا الأجانب، وكان السلطان "عبد العزيز" يواصل هذا الإصلاح في تلك الفترة الحساسة، الأمر الذي أعطى للدولة العثمانية استمرارية قوية لصد محاولات التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وتطوير مؤسساتها ومرافقها.

١- تشكيل مجلس الشورى عام ١٨٦٨م :

أعلن "عالي باشا" الصدر الأعظم عن مجلس الشورى في ١ نيسان ١٨٦٨م بعد سبع سنوات من تولي السلطان عبد العزيز شؤون السلطة العثمانية، وكان اهتمام مجلس الشورى في الشؤون الإدارية العليا للدولة، أما الهدف من تشكيله فكان من أجل الاستمرار في عمليات الإصلاح التي بدأ في تنفيذها من قبل، وتم سن (قانون تشكيل الولايات عام ١٨٦٤م)[١] .

وقد بقي مجلس الشورى حتى نهاية السلطنة[٢] ، ويُعَدَ هذا المجلس بديلاً عن "مجلس الإصلاحات"[٣] الذي تم حله، ويتألف المجلس من (٥) لجان هي : الداخلية، والشؤون المالية والعسكرية، والأشغال العمومية، والعدل ،

---

[١] قانون تشكيل الولايات : هو قانون تم تنظيمه في عام ١٨٦٤م من قبل كل من فؤاد باشا ومدحت باشا وبموجبه تم تقسيم ولايات الدولة العثمانية السبع والعشرين إلى ثلاثين ولاية ، أنظر : عوض، **تاريخ الخليج العربي الحديث** ، ص٦٦-٦٧.

[٢] أوزتونا، ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص٧٤ .

[٣] مجلس الإصلاح : هو المجلس الذي قامت الدولة العثمانية بإنشائه في عام ١٨٥٤م ، و الذي يتمتع بصلاحيات تشريعية وقضائية ، انظر : روبير مانتران، وآخرون ، **تاريخ الدولة العثمانية**، جـ٢ ، ترجمة : بشير السباعي، دار الفكر ، ط١ ، القاهرة، ١٩٩٢م ، ص٨٦.

إضافةً إلى لجان الزراعة و التجارة، وكذلك التعليم، وكان عدد الأعضاء فيه ٥٠ عضواً، وكان بعض الأعضاء من طوائف غير مسلمة، وكان يضم ممثلين عن "مجالس الولايات"، ويعدُ مجلس الشورى هذا من الأجهزة التشريعية المهمة جداً في ذلك الوقت [١] .

وقد قسم قانون تشكيل الولايات المجلس لقسمين : القسم الأول سميَّ "شورى الدولة" ويهتم هذا القسم بشؤون الدولة الإدارية العليا، أما القسم الثاني فيسمى "ديوان الأحكام العدلية" الذي كان يهتم بشؤون الدولة القضائية العليا، لكون ميزانية الدولة أحد قوانين الدولة العثمانية، وقد أوكلت للقسم الأول مهمة مناقشتها، فعندما تعّد وزارة المالية الميزانية تمر هذه الميزانية عبر الهيئة المالية لمجلس شورى الدولة قبل المصادقة عليها من قبل الهيئات الأخرى، ومن المهام الرئيسية التي يقوم بها المجلس هي محاسبة الموظفين المتهمين بالفساد، كما وتعتبر دائرة التنظيمات من الأقسام المهمة في المجلس، إذ تقوم هذه الدائرة بمعاينة القوانين وتدقيق مدى توافقها مع نظام التنظيمات، وهذا ما جعله المسؤول عن تطبيقِ تنظيمات الدولة العثمانية، أي أنه يؤدي مهام المحكمة الدستورية دون الدخول بالشؤون الدينية، أي أنه كان بمكانة المجلس التشريعي[٢] ، أما القسم الثاني للمجلس فهو "ديوان الأحكام العدلية" وهو يمثل أعلى الهيئات القانونية [٣]، وهو يعتبر أحد المحاكم القضائية العليا، وهذا الأمر كان دليلاً على تشبث السلطان "عبد العزيز" بإحقاق الحق وتطبيق العدل، من خلال الأحكام التي تطبق على الكثير من رجال الدولة، وهناك دائرتان للأحكام العدلية : الاستئناف والتمييز[٤] ، وهما بمثابة الوجهة القانونية الأخيرة لوضع الدعاوي الجزائية ، وأعضاء هذا الديوان يعينون مدى الحياة [٥] .

---

[١] مانتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص٨٦-٨٧.

[٢] أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص٧٥.

[٣] آق كوندوز أحمد، **الدولة العثمانية المجهولة** ، د ن ، ٢٠٠٨م ، ص٤١٧.

[٤] التمييز : هو تمحيص موافقة قرارات المحاكم للأحكام الشرعية ، و الأصول المشروعة ، أو المصادقة عليها أو رفضها ، أما الاستئناف فهو إعادة القرارات المنقوصة إلى محكمة أخرى . أحمد، **الدولة العثمانية المجهولة** ، ص٦٣٢.

[٥] أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص ٧٥.

وقد كان لهذه القوانين التنظيمية التأثير المباشر على العراق، باعتبارها قوانين تهدف إلى إصلاح الأوضاع في ولاية العراق من جميع النواحي الإدارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وكان قانون الولايات عام ١٨٦٤م هو الذي ينظم إدارة البلاد، وبهذا عَرفَ العراق لأول مرة في العصر الحديث تنظيماً محكماً أرتبطت بواسطته كافة أنحاء العراق بمراكز إدارية رئيسية[١] .

٢- تأسيس وإصدار مجلة الأحكام العدلية :

من أجل إنشاء "مجلة الأحكام العدلية" وضعَ ديوان الأحكامِ العدليةِ[٢] ، وذلك بسبب التغيرات والتطورات التي حلت بالدولة العثمانية، وكان أكثرها تأثيراً وأبرزها تلك القادمة من قبل الغرب، وقد بانَ ذلك من خلال التنظيمات السابقة التي ألحقت الضرر بقضاء الدولة العثمانية، فبات بذلك تطبيق الأحكامِ الفقهيةِ ضرورياً جداً، وقد تم جمع الأحكام في مؤلف كبير للعمل به في محاكم الدولة النظامية، وتعد مجلة الأحكام العدلية من أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة لتقنين الأحكام الشرعية، وينظر إلى إعدادها على أنه إنجاز ومظهر من مظاهر التطوير والتجديد في الدولة العثمانية[٣]. ولقد تم إصدار هذه المجلة عام ١٨٦٧م، وهي تتألف من ١٨٥١ قانوناً، وأصدرت في (١٦) كتاباً، ولكونها تجمع القوانين المدنية على وفق المبادئ الإسلامية، فقد كانت تعتبر مرجعاً للعمل بها في القضاء، وهي متوافقة مع تحقيق المصالح العامة، وهي تشبه التقنيات الأوروبية[٤] من

---

[١] تقي الدباغ ، **العراق في التاريخ** ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ص٥٤٢.

[٢] مجلة الأحكام العدلية : تحتوي على القوانين الشرعية والأحكام العدلية المطابقة للكتب الفقهية، حررتها لجنة مؤلفة من العلماء و الفقهاء، وبعد أن تم التوقيع عليها من الباب العالي تقرر بأن تكن دستوراً للعمل بها بموجب إرادة سنية، وقعت في ٢٦ شعبان ١٢٣٩هـ والأعضاء الذين وقعوا عليها هم من أعضاء مجلس شورى الدولة سيف الدين رئيس محكمة التمييز ، السيد أحمد حملي و رئيس مجلس التدقيقات الشرعية، ومجلس انتخاب الحكام السيد أحمد خلوصي ومعاون مميز الإعلامات الشرعية عبد الستار، مستشار مفتش الأوقاف عمر حلي، انظر : **مجلة الأحكام العدلية النسخة الأصلية**، ترجمة : يوسف الأسيران، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠٦هـ، ص٢٦٨.

[٣] الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨-١٩١٦م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص١٥٦-١٥٧.

[٤] زياد أبو غنيمة، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك** ، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، ط١، عمان ، ١٩٨٣م ، ص٢٥٧.

حيث الصياغة وترتيب الفصول والأبواب، خاصة النابليونية[١] . ومن أجل إنشاء هذه المجلة فقد شكلت لجنة لذلك، وكان رئيس اللجنة "أحمد جودت باشا" الذي اختار من مُشرعي العصر أفضلهم للاستعانة بهم، وبعد أن استمر العمل بها سبع سنوات، أكملت اللجنة عملها بعد أن وضعت (١٦) مجلداً من القوانين المستندة إلى المذهب الحنفي. وتعد "مجلة الأحكام العدلية" أبرز المؤلفات القانونية الإسلامية في تلك الفترة ، وما تضمنته من أحكام الشريعة الإسلامية يدل على تقبل المعاصرة والمرونة، وعلى الحرص على التجديد والتحديث ومواكبة الغرب في إعادة هيكلة الدولة وعصرنتها على أسس جديدة وحديثة لإحياء الدولة العثمانية وتقويتها [٢] ، وقد استمرت الأحكام تطبق في بعض الدول العربية ، وطبقت أيضاً في الدولة العثمانية إلى سنة ١٩٢٦م، وعدت المجلة القانون المدني للمسلمين في أنحاء الدولة العثمانية [٣] ، وهذه دلالة على أن المجلة إنجاز قانوني ممتاز لصالح دولة بني عثمان في عهد السلطان "عبد العزيز"، خاصةً أن أساسها وضع في عهده. كذلك أنشأت المحاكم النظامية التي عملت على أساس قوانين جديدة، وبذلك وضعت القوانين الضرورية واللازمة لإصلاح شؤون القضاء العثماني . يرى الباحث أن إصدار مجلة الأحكام العدلية كان له أثر كبير في تنظيم شؤون المسلمين في الدول العربية ومن بينها العراق، فقد وجدت هذه المجلة أساساً لتنظيم شؤونهم، خصوصاً أن أساسها كان قائماً على أحكام الشريعة الإسلامية التي تتسم بالمرونة ومواكبة التطور في العصر الحديث، وما جعل هذه المجلة ناجحة أنها لم تصدر في يوم واحد ولا من شخص واحد، وإنما ممن كان لهم الخبرة في هذا المجال .

---

[١] تم وضع هذه التقنيات على النمط الفرنسي ، فهي مقتبسة من تنظيمات نابليون التي أحدثت ثورة كبرى في تطور النظام القانوني في فرنسا، هذه التنظيمات تم إصدارها في أوائل القرن التاسع عشر، حتى هذا القرن أصبح يطلق عليه قرن التدوين القانوني. محمد حسين محمد فايز، **الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل** ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، د.ت ، ص٣٧.

[٢] العزاوي ، قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية للعلوم ، ط٢ ، لبنان ، ٢٠٠٣م ، ص١١٣.

[٣] أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص٧٥-٧٦.

٣- اللائحةُ التنظيمية للمعارفِ العمومية عام ١٨٦٩م :

تعد اللائحة التنظيمية من الإنجازات الفريدة من نوعها، وهي بداية جديدة للتعليم في الدولة العثمانية، وهي الوثيقة الأولى التي أعدت سياسياً بشكل رسمي للدولة العثمانية لتطوير مؤسسات التعليم، أما عن بدء العمل بها فكان عام ١٨٦٩م[١] ، وقد أنشأها عدد من الموظفين العثمانيين الذين أثرت بهم المناهج التعليمية الأوروبية، وقد شملت جميع مراحل التعليم من المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الجامعية[٢] ، ولقد بدا تأثير فرنسا في هذا المجال واضحاً، إذ تم ترتيب صياغة اللائحة وفق التنظيم الفرنسي المعمول به، وشُكّلت هيئة لدراسة تجارب فرنسا التعليمية من أجل تطبيقها على مؤسسات التعليم العثمانية[٣] ، وضمت اللائحة التعليمية ١٩٧ مادة مقسمة إلى خمسةِ أقسام، ففي القسم الأول تناولت درجات المدارس وأقسامها، و تم تقسيم المدارس تحت مسمى المدارس العمومية إلى : القسم الأول المدارس الرشيدية ومدارس الصبية ، والسلطانية، والإعدادية، والعالية، والقسم الثاني هو قسم (المعارف العمومية)، أما القسم الثالث فقد تناول وضع الشهادات، وأصول إجراء الإمتحانات، واهتم القسم الرابع بشؤون المعلمين، واهتم القسم الخامس بالجوانب المالية لنظام المعارف[٤] . وقد فتحت المدارس العمومية أبوابها أمام كافة المسلمين وغير المسلمين ، مع فصل مدارس الصبيان عن مدراس البنات في مدارس صبيانية أولية، ويكون التعليم مجانياً وإجبارياً لأربعِ سنواتٍ، والمرحلة التي تليها من الدراسة هي المدارس الرشيدية وتدوم الدراسة فيها لمدة أربعِ سنوات[٥] . وقد أخذ التعليم الخاص نصيبهُ من القانون في المادة

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ و حضارة** ، مج٢، ترجمة : صالح السعداوي، مكتبة إنجلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة ، إسطنبول ، ١٩٩٩م ، ص٥٤٥.

(٢) عبد الرحيم مصطفى أحمد، **مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ – ١٩٥٨)** ، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ،مطبعة الرسالة ، (د.م ، ١٩٦٦ – ١٩٦٧)، ص٢١٧.

(٣) أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، مج٢، ص٥٤٥.

(٤) أوغلي ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج٢، ص٥٤٥.

(٥) مصطفى ، **مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ – ١٩٥٨)**، ص٢١٧.

١٢٩ التي أوجبت على المدارس أن تحصل على مؤهلات فرضتها وزارة المعارف في الدولة العثمانية كشرط لممارسة التعليم في المدارس الخاصة، وتقوم السلطات التعليمية المحلية أو المركزية بتعيين المدرسين، ويقوم مجلس التعليم في الولاية بإقرار المناهج والكتب بعد تقديمها لهم ، أو تقوم بهذه المهمة وزارة المعارف إذا كانت إحدى مدارس العاصمة، وكان ذلك من أجل ألا يتعارض أحد مع النظام السياسي والأخلاقي القائم[١] .

ويتبين للباحث مما سبق أن التوسع الحاصل في تأسيس المدارس الحكومية الحديثة، قد أدى إلى انتشار التعليم بين سكان الولايات العربية ومن ضمنها العراق ، فقد كان لمجلة الأحكام العدلية الأثر الواضح في انتشار التعليم بين السكان، وأنشاء المدارس في تلك الولايات، وقد ظهرت فئة من المثقفين في المجتمع العربي، كما نجحت الدولة العثمانية في سياستها التعليمية، إذ خرجت عدداً من الطلبة تم تعيينهم في الدوائر الحكومية العراقية .

٤– خط الإصلاحات والتنظيمات الجديد عام ١٨٧٤م.

يتضمن مجموعة من القوانين وضعها السلطان "عبد العزيز" في جملة التنظيمات عام ١٨٧٤م، وأكد هذا الخط على ما جاء في خط التنظيمات الخيرية وكلخانة، وهو ضمان حقوق الأهالي وإلتزام العدل مع جميع الرعايا في الدولة العثمانية[٢] ، وأهم ما جاء في هذا الخط: فصل السلطتين القضائية والتنفيذية، وكذلك ضمان حق جميع الرعايا في إنتخاب الأعضاء في مجلس الإدارة ومحاكم النظام وتعيينهم، سواءً كانوا مسلمين أم من غير المسلمين، وقد أقر السلطان برداءة توزيع الضرائب وتحصيلها من الرعايا، ومن أجل إستفادة الدولة من تحصيل الضرائب وجعل الأمول في خزينة الدولة مشروعة، طلب السلطان "عبد العزيز" وضعَ نظام يخلص الأهالي من الإزعاج الحاصل عند جمع الضرائب، وقد كان ملتزماً في فرض الضرائب المعتدلة، وقد وعد السلطان بالحفاظ على أموال

---

[١] مصطفى ، **مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ – ١٩٥٨)**، ص٢١٨.

[٢] عوض ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤م**، ص٣١.

الرعايا جميعاً وسمح لغير المسلمين بإستخدام أجهزة الدولة، وكان إصدار هذا الخط في نهاية حكم السلطان "عبد العزيز" لذا لم يُنفذ ما جاء فيه كون الوقت لم يتسع لذلك [١] .

٥- الإصلاحات العسكرية :

كان السلطان "عبد العزيز" يهتم بالجيش والبحرية اهتماماً كبيراً، وكان لديه اهتمام بالجوانب العسكرية، وكان يجيد صناعة السفن، وكان لهذا الاهتمام والميول لديه تأثيرٌ كبيرٌ على حال الجيش في عهده، فقد كان يبذل قصارى جهده لتحسين أوضاع الجيش، لاسيما أن الدولة العثمانية كانت عسكرية بامتياز، وأولى هذه الاهتمامات كان إعداد مراكز للتعليم و التكوين العسكري الذي يعد الحجر الأساس من أجل إنشاء جيش قوي، ومن أجل هذا تم إنشاء العديد من المدارس (العسكرية الرشدية) عام ١٨٧٥م، والتي كانت تهدف لقبول المتمرسين باللياقة البدنية والشؤون العسكرية والخبرة القتالية، في المدارس والكليات العسكرية العليا[٢] .

وقد ارتفع تعداد الجيش مع نهاية حكم السلطان لـ ١٨٠ ألفاً، كونه سعى لمضاعفة أعداده، وكان تعداد الجيش في عهد السلطان "عبد العزيز" أضعاف ما كان عليه الجيش في عهد أخيه "عبد المجيد الأول" الذي سبقه بالحكم، إذ كان عدد الجنود في نهاية عهده قد بلغ ٥٠ ألف جندي[٣] ، ومثل الجيش العثماني قوة عسكرية هائلة العدد، وفي عام ١٨٧٠م وصل عدد الجنود الملتحقين بالخدمة العامة لـ ٢١٠،٠٠٠ جندي، أما جنود الاحتياط فقد وصل عددهم لـ ١٩٠،٠٠٠ مجند ، أمّا عدد الحرس فقد بلغ ٣٠٠،٠٠٠ حارس، وكانت تجهيزات الجيش من أحدث العتاد والأسلحة التي كانت بحوزة الجيوش الغربية[٤] .

---

[١] عوض ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤م**، ص٣٢-٣٣.

[٢] عوض، **المرجع السابق**، ص٣٩.

[٣] أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عصره**، ط٤، اسطنبول، ٢٠٠٨م ، ص٢٦.

[٤] مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ص٩٨.

أما في العراق فقد بلغ تجهيز الجيش في ذلك الوقت درجة لم يبلغها من قبل من حيث العدة والعتاد فقد صار مؤلفاً من (١٦) كتيبة مشاة، وكتيبتين من الخيالة، أما كتيبة المدفعية فقد بلغ عددها ما يقارب (١٢،٠٠٠) جندياً[١].

وكذلك اهتمت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز بتطوير أسطولها إلى جانب إهتمامها بالجيش، كونهما مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ويكمل أحدهما الآخر، وكان ذلك عن طريق شراء السفن الكبيرة التي تجاوز عددها (١٥) سفينة حربية، وكان ثمن السفينة الواحدة مليوني ليرة إنجليزية[٢] ، إذ كلفَ تطوير الأسطول البحري مبالغ مالية كبيرة، وجاء الأسطول العثماني بعد الأسطول البريطاني في المرتبة الثانية من حيث الحمولات البحرية، وقد اهتمت الدولة العثمانية بهذا المجال لدرجة أنها أنشأت مراكز لصناعة السفن، وكان الهدف من هذه المشاريع كلها تحسين الأسطول والجيش بعد ما لحق بهما الضرر في حرب القرم مع روسيا[٣] .

والجلي إذاً السلطان عبد العزيز أنجز إنجازات كبيرة لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية على الرغم من مدة حكمه القصيرة، وبسبب الضعف الذي حل بالدولة العثمانية آنذاك، فقد كانت هذا الإصلاحات مهمة للغاية لإخراج الدولة من حالة الضعف ولإيقاف التراجع والانحدار اللذين عانت منهما آنذاك، وكان التطور العسكري الذي لقيه الجيش العثماني في عهد السلطان عبد العزيز ينافس جيوش الدول الأوروبية، وبدت الإصلاحات القانونية واضحة من خلال إصداره مجلة الأحكام العدلية، واستمر العمل بها إلى نهاية الدولة العثمانية، أي أن الإصلاح السياسي والعسكري الذي انتهجه السلطان عبد العزيز في إدارة الدولة العثمانية ككل أنما يندرج وتظهر نتائجه الإيجابية على ولايات الدولة العثمانية كافة، بما فيها ولاية العراق .

---

[١] الدباغ، **العراق في التاريخ** ، ص ٦٤٣.

[٢] علي، **روائع من التاريخ العثماني**، ص ٢٦.

[٣] ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص٤٤.

المطلب الثالث: سياسة الإدارة المالية في العراق في عهد السلطان عبد العزيز.

إن الإدارة المالية والسياسة التي تتبعها الدولة العثمانية في تنظيم شؤونها المالية من أهم الأمور وذلك من أجل استمرارها وحفظ استقرارها، وهي مؤثرة بشكل كبير وفعال على كل مفاصلها السياسية والإدارية والعمرانية، فكل أمر تقوم به الدولة يتطلب رأس مالٍ لإنجازه.

ولم يشهد العراق في الفترة ما بين عامي ١٨٣٩م إلى ١٨٦٩م تطبيقاً كبيراً للإصلاحات إنما جزءاً منها، من ضمنه الإصلاح المالي، وكان سبب ذلك العجز في تطبيق الإصلاحات النزاع الداخلي المتأزم مع السلطة في العراق الذي سبب عدم استقراره في تلك الفترة، وعلى الرغم من عجز النظام المالي وعدم تطبيق صلاحياته كاملةً في تلك الفترة، إلا أنه كان يتكامل بالتدريج[١] ، فلقد كانت عمليات تطبيق النظام المالي الجديد في تلك الفترة مقترنة بالفائدة المادية المأخوذة منها، سواءً ما يذهب لجيوب الولاة منها، أوما يذهب لخزينة الدولة[٢] ، وقد كان يتم التغافل في بعض الأحيان عن بعض ما يعود بالمنفعة للصالح العام من النظام المالي أوالنظام الضريبي[٣] ، وقد أخذت الإصلاحات طريقها الجاد في عام ١٨٦٩-١٨٧٢م، عندما تولى مدحت باشا أمر الولاية، ويعد البعض تلك الفترة التحول الأساسي للعراق نحو العصر الحديث[٤] ، وأصبحت الخطوات الإصلاحية بطيئة بعد نهاية ولاية مدحت باشا، وأخذت تسير نحو مزج الطرق الجديدة بالطرق القديمة، بالاعتماد ذلك على سياسة الوالي وحرصه على تطبيق الطرق الإصلاحية[٥] . ومن العقبات التي واجهت الدولة العثمانية في تطبيقها للإصلاحات تشكيل هيكل وظيفي مؤهل ونزيه، وكان للعراق النصيب الأسوء من هذا الكادر[٦] ، ورغم الجهود المبذولة من

---

[١] لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث** ، ص٣٣٦.

[٢] بيير دي فوصيل، **الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤م** ، ترجمة: أكرم فاضل ، بغداد ، ١٩٦٨م، ص٧٨.

[٣] ج.ج . لوريمر، **دليل الخليج التاريخي** ، ج٤ ، ترجمة: لجنة من الأساتذة ، الدوحة ، د ت ، ص٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ص٢٠٢٠-٢٠٢١

[٤] صديق الدملوجي ، **مدحت باشا**، د.ن ، بغداد، ١٩٥٣م ، ص٣٣-٥١.

[٥] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ الحديث**، ص٣٨٧.

[٦] الدملوجي ، **إمارة بهدينان** ، د ن ، الموصل ، ١٩٥٢م ، ص٣٨٧.

قبل الدولة، إلا أنها لم تستطع إيجاد كادر نزيه[١] ، وقد أصاب الجانب المالي ما أصاب الأجهزة الأخرى من ازدواجية في تطبيق الطرق والأساليب القديمة والجديدة، على الرغم من حرص الدولة واهتمامها الكبير في تنظيم هذا الجهاز بأدق التفاصيل، وحرصها على إنتقاء الموظفين النزهاء، من خلال حصرهم بكفالاتٍ ضامنة، بدءاً من الدفترداري وكذلك المتصرفين والقائمقامية ومديري المال والمحاسبين وأمناء صندوق المال، إلى مُحَصّلي تلك الأموال[٢] ، أما الكفالات الضامنة، فقد شملت كل من كان متعاملاً بأموال الدولة، سواءً كان مُحَصِّلاً أو صَرّافاً، مع التأكيد على إصدار مستند مالي للصرف أو قبض الأموال مهما كانت صغيرة[٣] ، وقد فرضت على العاملين في هذا المجال عقوبات قانونية صارمة، تصل لدرجة فصل الموظف من وظيفته نهائياً في حال حصول خلل ما، ولا يعين الموظف المفصول مرة أخرى إلا بعد ثبوت براءتهِ مما وجه إليه من تهمة[٤] .

ويرى الباحث أن لهذه القوانين الأثر الكبير في القضاء على من تسول له نفسه استغلال منصبه من أجل مصلحته الشخصية ونهب أموال الدولة ، وكان لهذا القانون الصارم الأثر الإيجابي في حفظ أموال الدولة سواءً في العراق أو السلطة المركزية ، فلا يجرؤ الموظف على استغلال صلاحياته والإخلال بالمصلحة العامة .

وعلى الرغم من ذلك كان بإمكان من يمتلك المال أن يدفع رشوة ويتخلص من تلك التهمة[٥] ، وقد شعرت الدولة بوجود خلل في هذا الأمر، فكان لابد من اتخاذ إجراءات من أجل المحافظة على نزاهة موظفي النظام المالي، ومن ذلك أنها أصدرت قراراً في عام ١٨٦٩م حُدد فيه سنوات عمل الموظف المسؤول عن صندوق الولاية

---

(١) إن السبب في ذلك يعود إلى الرغبة في تلبية حاجات الجيش من الكادر المؤهل في المدارس الرسمية العثمانية أكثر من تأكيدها على المفهوم الحضاري للثقافة في مناهجها ، للمزيد أنظر : الحصري ، ساطع ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٦٠م ، ص٧٨,٨٣,٨٦ ، و كذلك : خليل أحمد إبراهيم، **تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢م** ، د ن ، البصرة ، ١٩٨١م ، ص٢٩-٤٨.

(٢) صادق الحلو ،الدستور ، **(مجموعة من القوانين و التنظيمات العثمانية المنشورة باسم الدستور)** ، ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، مجلد٢ ، بيروت ، ١٣٠١هـ ، ص٥١,٩٤ .

(٣) الحلو ، المرجع السابق ، ص٤.

(٤) الحلو، **المرجع نفسه** ، ص١١٨.

(٥) الدملوجي، **مدحت باشا**، ص٨٠ .

(أمين الصندوق) بسنتين فقط، ويتم بعدها عزل الموظف وتدقق سجلاتهُ فإن وجد أنه مقصر أو مُخل بالنظام في مدة عمله القصيرة هذه، فحينذاك يتم عزله ولا يعاد توظيفه مرة أخرى أبداً، أما إذا وجد أنه نزيه وغير مقصر فيتم توظيفه بوظيفةٍ أخرى لفترة من الزمن، إلى أن يتم إصدار قرار لإعادته لوظيفته السابقة (أمين صندوق الولاية)[١] ، ومن أجل ذلك أصدرت الدولة تعليمات خاصة بتبرئة ذمة الموظف ، وتتم هذه الإجراءات على النحو الآتي : تجرد حسابات الموظف المتهم ويتم تدقيقها من قبل سلفه، وتنظم قوائم مضبوطة بذلك، وبعدها تجرد وتدقق من قبل المجلس المحلي مع المصادقة عليها، ويتم ختمها من قبل السلف والخلف، وبعد ذلك يتم تنظيم قوائم التسليم والتسلم بينهما[٢]. لقد كانت عملية تطبيق أنظمة الإدارة المالية الحديثة في العراق مقترنة بقانون الولايات الذي طبق عام ١٨٦٩م، إذ إن هذا القانون صدر عام ١٨٦٤م لكن تأخر تطبيقه إلى قدوم الوالي مدحت باشا، وكانت الأهداف التي يسعى إليها هذا القانون هي ربط الولايات بالحكومة المركزية في إسطنبول من أجل أن يكون الحكم مركزياً، وكذلك من أجل ربط التقسيمات الإدارية للولاية بالمركز. ومن أهدافه أيضاً أن يُعطي شكلاً معاصراً للهيكل الإداري للولاية، وأن تُشَكّل مجالس إدارية يتم انتخابها محلياً، من أجل إشراك الأهالي ليتعاونوا مع الحكم، ولإصلاحِ أمور القضاء[٣] .

ويرى الباحث أن هذا القرار كان صائباً لأن الموظف يقضي بالوظيفة مدة سنتين، مما يجعل مراجعة حساباته أمراً سهلاً، وبالتالي تكون إمكانية كشف الخلل والتقصير في العمل موجود، كما يمكن مكافحة الموظفين غير النزهاء بفصلهم وعدم إعطائهم أي وظيفة أخرى ما يعطي إنذاراً لبقية الموظفين بألّا يقصروا في عملهم، لقد عدّت الولاية في هذا القانون الوحدة الإقليمية الأكبر التي ترتبط بالمركز إدارياً، تليها الوحدات الإدارية الأصغر وهي السنجق أواللواء، ويتم تقسيم هذه الوحدات إلى وحدات أصغر هي الأقضية، وتقسم هذه إلى نواحٍ و قرى أومقاطعات.

---

[١] صادق الحلو ، **دستور (ذيل)** ، ج١، استانبول ، ١٢٩٨هـ ، ص٦٦.

[٢] الحلو، **الدستور** ، مج٢ ، ص١٨.

[٣] الحلو، المرجع السابق ، مج١ ، ص٣٨٢-٤٢١.

المبحث الثاني : الإصلاحات في العراق خلال فترة السلطان عبد العزيز.

المطلب الأول : الإصلاحات الإدارية للسلطان عبد العزيز.

لقد سارت التنظيمات العثمانية على النظام الأوروبي في الإصلاح، وقد شجعت الدول الأوروبية هذا السير خصوصاً بريطانيا، وقد حافظت سياستها التقليدية على بنية الدولة العثمانية ، من أجل أن تقف بوجه روسيا القيصرية وأطماعها[١] . وأهم إصلاحات السلطان عبد العزيز الإدارية هو إصدار قانون الولايات عام ١٨٦٤م، وإنشاؤه "ديوان الأحكام العدلية" و"مجلس شورى الدولة"، الذي أُنشئ في عام ١٨٦٨م أنشئ "مجلس شورى الدولة" الذي كان واجبه الأهم أن يقوم بمناقشة أمور الميزانية[٢] .

وكما تقدم بالذكر فقد كان قانون الولايات من أبرز الإصلاحات عام ١٨٦٤م، وكان مبدأ عمله هو كسب الأهالي من أجل المشاركة في الأعمال الإدارية، وكذلك فصل كل من السلطة القضائية والتنفيذية عن بعضهما[٣]، ويعد هذا القانون من أهم التشريعات في مجالي تنظيم وتطوير المؤسسات الإدارية للدولة في الولايات العثمانية ويعد "المحاولة العملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة"[٤] ، وقد تم تشكيل لجنة خاصة لوضع هذا القانون يرأسها أحمد جودت باشا عام (١٨٢٣-١٨٩٥م) [٥] ، وقد عمل مع محمد فؤاد باشا الصدر الأعظم عام ١٨٦٤-١٨٦٩م ، والوالي مدحت

---

[١] توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م** ، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص٢٧.

[٢] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، ط٢ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٧م ، ص١٤٨.

[٣] ألكسندر أداموف، **ولاية البصرة في ماضيها و حاضرها** ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، ج٢ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، (بغداد ، ١٩٨٩م) ، ص٨٠.

[٤] النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م** ، ص٤٤.

[٥] أحمد جودت باشا : هو أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي ، و يعد مؤرخاً لتاريخ الدولة العثمانية وأحد مفكريها البارزين، ولد في مدينة (لوفجة) التابعة لولاية الطونة، و تلقى تعليمه فيها، خير الدين الزركلي **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب و المستعربين و المستشرقين** ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٦٩م ، ج١ ، ص١٠٣-١٠٤.

باشا الذي تسلم إدارة ولاية الطونة بين عامي ١٨٦٠-١٨٦٩م، وتتألف هذه الولاية من عدة مناطق وهي ودين، وسيلستريا، ونيش، وتم العمل من أجل إصدار مسودة لهذا النظام في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٨٦٤م، والعمل به بعدها، وكان هذه النظام مقتبساً من نظام الإدارة الفرنسية الحديثة، وعلى أساس هذا النظام تم تقسيم ولايات الدولة العثمانية الـ٢٧ لـ ٣٠ ولاية[١] .

وكانت صيغة هذا النظام في ٧٨ مادة ومادة واحدة مخصوصة، وقسمت هذه المواد على خمسة أبواب، وقسم كل باب لعدة فصول[٢] ، وكانت أول خمس مواد متعلقة بالتقسيمات الإدارية في هذا النظام، فقد كانت تنص على أن يتم تقسيم إيالات الدولة العثمانية إلى وحداتٍ إدارية تسمى ولايات، وكل ولاية يرأسها والٍ[٣] .

ويتم تقسيم الولاية كذلك لوحدات إدارية أصغر تسمى السناجق[٤] أو الألوية ويرأسها حاكم إداري يسمى الـ(متصرف)[٥] وهذه الألوية أو السناجق تقسم أيضاً لعدة أقضية و يرأس كل قضاء موظف إداري يسمى القائم مقام[٦] ، وكل قضاء يقسم إلى مجموعة من القرى والنواحي ، و يشرف على القرية مختار ينتخب من قبل

---

(١) Shaw , Stanford J. and Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol . II , Reform , Revolution , and Republic : The Rise of Modern Turkey , 1808 – 1975 , Cambridge University Press , (Cambridge , 1977) , PP .146 ,151 .

(٢) أمل ميخائيل بشور ، **سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة ١٨٤٠ لـ ١٨٨٠** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، (طرابلس ، ٢٠٠٦) .

(٣) وجيه كوثراني ، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٣) ، (بيروت ، ١٩٨٨) ، ص٨٨.

(٤) السنجق :كلمة تركية كانت تعني في البدء وحدة إقطاعية يحكمها حاكم برتبة بيك، ثم صارت وحدة إدارية تابعة للإيالة و يحكمها المتصرف . ستيفن هيمسلي لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق** الحديث ، ص٤٢٤.

(٥) المتصرف : موظف كبير على رأس الجهاز الإداري، في كل سنجق من سناجق الولاية، ويعين بفرمان يصدره السلطان، كما نصت بذلك المادة التاسعة والعشرون من قانون الولايات، و من مهامه الإشراف على أمور الإدارة المدنية والمالية والأمنية . النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص١٨١-١٨٢.

(٦) القائم مقام : أكبر موظف إداري في الوحدة الإدارية (القضاء) و رئيسه المباشر متصرف السنجق ويعين من قبل الحكومة المركزية في إستنبول ، ويكون مسؤولاً عن الأمور المدنية والمالية والأمنية في القضاء . النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص١٨٩-١٩٠ .

الأهالي[١] أما الناحية فيرأسها موظف يسمى (مدير الناحية)[٢] وكل الموظفين من الوالي وحتى المختار، يوجد بجانبهم مجلس إداري من الموظفين الرسميين وغير الرسميين، تنتقيهم الإدارة المحلية من القوائم التي يقدمها المسلمون وغيرهم، متساوية الأعداد[٣] وبموجب الفرمان السلطاني يتم تعيين كل من والي ومتصرف السنجق، ويتم تعيين قائم مقام القضاء من قبل الحكومة المركزية في إستانبول، والتي تقوم بتعيين أيضاً "رؤساء دوائر مركز الولاية الذين تتبع دوائرهم الوزارات المختصة في العاصمة"، وهؤلاء تكون مسؤوليتهم مشتركة تجاه كل من والي الولاية والوزارة التابعين لها في إستانبول، ويتم انتخاب المختار من قبل الأهالي، كما "حدد هذا النظام وظائف واختصاصات كلٍ من الولاة والمتصرفين والقائم مقاميين والمختارين، وكذلك وظائف رؤساء الدوائر القضائية والمالية ومختلف دوائر الدولة، كما نظم هذا النظام كيفية تشكيل مجالس الإدارة في الوحدات الإدارية الأربع التي تألفت منها الولاية، وطريقة انتخاب أعضائها"[٤] وقد أصدر عام ١٨٦٤م نظام الولايات من أجل "تنظيم إدارة الدولة ومركزية الحكم العثماني، وتصفية الإقطاعات القديمة، وتحديد صلاحيات الموظفين والإداريين الجُدد من الولاة إلى المدراء، كما ألغى هذا النظام التيمارات[٥] والزعامات[٦] ، وأنشأ المجالس الإدارية للموظفين الكبار ومن الولاية

---

(١) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٦م، ص٦٢.

(٢) مدير الناحية : هو رأس الجهاز الإداري في الناحية ، التي تتبع الوحدة الإدارية الأكبر (القضاء) ويكون مسؤولاً تجاه رئيسه الأعلى قائممقام القضاء ، ويتم تعيينه من قبل والي الولاية ، و من مهامه نشر قوانين الدولة و أنظمتها . نوار، **تاريخ العرب المعاصر** ، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٣) A dmiralty Intelligence Division , Hand book of Mesopotamia , Vol . 1 , (Oxford, 1916) , p . 102 .

(٤) النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م** ، ص٤٥-٤٦.

(٥) التيمارات : هي قطعة أرض تُمنح لشخص أو جماعة مقابل وظيفة معينة، وتقل واردات التيمار السنوية عن عشرين ألف آقجة وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع . سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط٣، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص٧٦.

(٦) الزعامات : تشير إلى الأراضي الإقطاعية التي تقع وارداتها ما بين عشرين ألف آقجة إلى مائة ألف آقجة، كانت تمنح لذوات، مقابل مصالح معينة للدولة . صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، ص١٣٠.

نفسها مع أعضاء منتخبين"، ورئيس المجلس الذي يسير أمور الولاية هو الوالي وهو يمثل فيها الباب العالي، ويتابع فيها أمور السياسة والمالية والأمن والإدارة [١] .

المجلس الإداري للولاية : ويتألف من الوالي والدفتردار[٢] والمكتوبجي[٣] والمفتي[٤] ، وأربعةِ أعضاء إثنين مسلمين والآخرين من ديانات أخرى ومسؤولية هذا المجلس هي الخدمات العامة مثل الطرق والأبنية والسكك والمبايعات والرسوم والتزام الواردات والتدقيق في الولاية وفض النزاعات بين مختلف الدوائر، ومراجعة دعاوى الأهالي[٥] .

مجالس إدارة اللواء: ويتألف هذا المجلس من متصرف اللواء ونائبهِ والمحاسب[٦]

---

[١] محمد العريس ، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ١٥١٦م / ١٩١٦ م** ، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠٥م) ، ص٢٦١-٢٦٢ ، وانظر : الزيدي، مفيد ، المبسط في تاريخ العرب الحديث (١٥١٦ – ١٩١٦م) ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط١، (عمان ، ٢٠٠٤م) ، ص١٢٠.

[٢] الدفتردار : "هو الشخص المسؤول عن الإدارة المالية في الولاية ، يعين مباشرة بفرمان سلطاني ، وسلطته منفصلة عن الوالي أو القاضي وتعرف الدائرة التي تضم هذا المنصب بـ(الدفتر خانة)"، وهو المرجع الأساس الذي له الدراية بشؤون الولاية المالية، ويتابع حساباتها، ويبلغ الوالي عن المخالفات المالية التي يرتكبها موظفوا الولاية، ويعرض الأمور التي تتعلق بتعيين وعزل المحاسبين ، ويرتبط الدفتردار بنظارة المالية . عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني، ص٦٠-٦١ . وانظر : سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية النشأة و الإزدهار** "وفق المصادر العثمانية المعاصرة و الدراسات التركية الحديثة"، نشر مكتبة الآداب، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص١١٤-١١٧.

[٣] المكتوبجي: هو أحد أركان الولاية ، وعضو دائم في مجلس إدارة الولاية، يعين مباشرة من قبل الحكومة ، المركزية في إسطنبول " وهو المسؤول عن المكتبات الرسمية التي تجريها الدولة ، من خلال دائرة قلم المكتوبجي (مكتوبجي قلمي) التابعة له ، كما أنه مسؤول عن مهمة حفظ المراسلات الرسمية التي تقوم بها دائرة وثائق (أرشيف) خاصة يطلق عليها غرفة الأوراق (أوراق أوطه سي) يديرها مدير خاضع لإشراف المكتوبجي ، ومن مهامه أيضاً الإشراف على مطبعة الولاية التي كانت تحت إدارة مدير خاص بها، وإصدار تقارير الولاية السنوية المعروفة بـ(السالنامات) وتدقيق ومراجعة المواد الرسمية التي تحرر في صحيفة الولاية الحكومية"، النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ١٧٥.

[٤] المفتي : "رجل دين وهو الذي يتولى مهام الإفتاء ، وتنحصر مهمته في بيان مدى تطابق الممارسات العملية مع أحكام الشريعة التي هي الدستور الديني، فالإفتاء حسب التعريف العثماني هو جعل الممارسات و البيانات لدى معالجة سائر القضايا الشرعية متطابقة مع أحكام الشرع الشريف" وحكمت قفلجملي ، **التاريخ العثماني – رؤية مادية** ، تعريب فاضل لقمان جنكر ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (دمشق ، ١٩٨٧م) ، ص٢٧٨ .

[٥] الجميل، سيار كوكب علي ، **تكوين العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٦** ، (الموصل ، ١٩٩١) ، ص٣٤٩ ، برجيت شيبلر **انتفاضات جبل الدروز – حوران من المعهد العثماني إلى الاستقلال ١٨٥٠-١٩٤٩** ، دراسة انتربولوجية – تاريخية، ترجمة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار النهار للنشر، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص٩٦.

[٦] المحاسب : "هو الموظف المسؤول عن الأمور المالية للسنجق ، وتنظيم حساباته العامة من واردات ومصروفات ، وإدارة دائرة الحسابات التي توجد فيه ، وذلك وفق التعليمات التي يبلغه بها مرجعه دفتر دار الولاية عن طريق الوالي فمتصرف السنجق" .النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م** ، ص١٨٧.

والمفتي ومدير التحريرات[١] وكذلك ثلاثةٍ أعضاء يتم انتخابهم، ومهمة هذا المجلس تدقيق الميزانية الخاصة بهذا اللواء، ومراقبة ماليته وكذلك الخدمات العامة الصحية والعمرانية والاقتصادية والتعليمية في اللواء.

مجالس إدارة القضاء: ويتألف من المفتي والقائممقام ومدير الأموال[٢] وكاتب التحريرات[٣] وعدد من الأعضاء المناسبين الذين يتم انتخابهم لهذا المجلس، ومهام هذا المجلس هي الإدارة المالية لهذا القضاء وتدقيق الحساباتِ، ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالقرى، وإمضاء المقاولات والمبيعات والمزايدات الحكومية[٤] .

مجالس إدارة الناحية: ويتكون هذا المجلس من مدير الناحية بالإضافة إلى أربعة مستشارين لتمثيل المجالس الاختيارية في القرى، وتكون إجتماعاته على أربع مرات سنوياً[٥] .

مجالس القرى الاختيارية: ويتألف من عشرة إلى ثلاثة عشر كحدٍ أقصى من كبار السن، ومهمته النظر في إحتياجات القرية وحل الخلافات فيها، وكذلك رفع مشكلاتها إلى الجهات العليا في الناحية[٦] .

ولم يتم تطبيق نظام الولايات بعد صدوره في الولايات مباشرة، وإنما طبق في بادئ الأمر في بعض ولايات البلقان، ففي نهاية عام ١٨٦٤م نشأت ولاية جديدة من أجل تطبيق هذا النظام وهي ولاية الطونة (الدانوب)، إذ تم دمج مناطقها (سيلستريا وودين ونيش) في إيالة واحدة، واستطاع مدحت باشا تطبيق بنود هذا النظام فيها، فقد أدخل نظام الانتخاب في إدارة الولاية، وألغى الأعمال الإجبارية (السخرة) وقد بنى الجسور والطرقات في

---

(١) مدير التحريرات: "هو الموظف المسؤول عن المكاتبات الرسمية للسنجق، وحفظ السجلات والأزوراق الخاصة بها" ويعين من قبل الباب العالي في إسطنبول، وتدعى دائرته بـ(قلم التحريرات). النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م** ، ص١٨٨.

(٢) مدير الأموال : "هو الموظف المختص بمالية القضاء وتسوية الحسابات الرسمية من واردات ومصروفات ويكون تابعاً لمحاسب السنجق ، ويلتزم بتنفيذ تعليماته و أوامره التي يبلغها إلى قائممقام القضاء عن طريق المتصرف" . النجار ، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** ، ص١٩٥.

(٣) كاتب التحريرات : "موظف يتولى أمور المكتابات الرسمية للقضاء ، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها ، والتقيد بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر قائممقام القضاء". النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** ، ص١٩٥.

(٤) النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص١٩٥.

(٥) العريس، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، ص٢٦٢.

(٦) العريس، **موسوعة التاريخ الإسلامي، ص٢٦٢–٢٦٣**؛ الزيدي، المبسط في تاريخ العرب الحديث (١٥١٦–١٩١٦م)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١ ، عمان، ٢٠٠٤م، ص١٢١.

مجال النقل،كما ساعد الفلاحين مالياً بعد أن افتتح المصارف الزراعية ، كما وأقام عدة دور حديثة للبريد ، وبعد نجاح مدحت باشا في هذا الأمر قامت الدولة العثمانية بنشرهِ في بقية ولاياتها شيئاً فشيئاً ، وقد أضيفت بعض التعديلات عليه ليصبح مناسباً مع جميع الولايات[١] .

وبعد أن صدر نظام الولايات في عام ١٨٦٤م ، "بدأت التنظيمات البلدية الحديثة ، وتقرر بموجب النظام تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والأقضية"، وأعطى النظام الصلاحية للبلديات لتولي الشؤون الإعمارية ورقابتها، وإنجاز الخدمات العامة من نظافة وإضاءة المدينة، وتسجيل الدور والأراضي، وكذلك التعداد السكاني وتوفير الخدمات الصحية لهم، ومتابعة الأسواق ومراقبتها، وكذلك متابعة شؤون المدارس ضمن حدود مناطق الولاية وتحصيل الموارد الخاصة ببلدياتها[٢] .

ويتكون الجهاز البلدي من مجلس البلدية ومديره ومعاون المدير وستةِ أعضاءٍ آخرين، من الأعضاء الفنيين في أمور البلدية وأعضاء منتخبين وأمين الصندوق، أما مدير أو رئيس مجلس البلدية فيجري انتخابهُ من قبل الأعضاء في الباب العالي لأربع سنوات، ويجب أن يكون من أبناء المدينة ذاتها أو أحد أعيانها[٣] .

ويتم تحصيل واردات البلديات من الضرائب والرسوم والتبرعات والإعانات ، ويتم بعد ذلك إنفاقه على خدمة المدينة ورواتب الموظفين في البلدية، ويكون مدير البلدية مسؤولاً عن شؤون البلدية الخاصة بها، كالشؤون المصرفية والمشاريع وتنفيذ قرارات المجلس الذي يعقد مرة كل أسبوعين، ويتم عقد اجتماع بين المجلس البلدي والمجلس الإداري مرتين في كل عام، ومن نتائج هذا الإجتماع ما يسمى (الجمعية البلدية) من أجل مناقشة الأوضاع

---

(١) العريس ، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، ص٤٦ ؛ عبد الوهاب عباس القيسي ، **تاريخ العالم الحديث ١٩١٤– ١٩٤٥م**، د.ن، ط١ ، بغداد، ص١١٧ – ١١٨.

(٢) محمد عصفور سلمان الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٥)، ص٥٩.

(٣) نوار، **تاريخ العراق الحديث** ، ص٣٦٤ ، الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، ص٥٩ – ٦٠.

العامة في البلدية، ويتم بعد ذلك إرسال تقرير بشأنها إلى والي الولاية، الذي بدوره يهتم بأمور الحسابات والميزانية وخدمات البلدية[١] ، غير "أن موارد البلديات كانت قليلة وشحيحة وكانت تعاني من قلة العاملين، وتفتقر أيضاً إلى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها"[٢] .

وقد اتخذ السلطان عبد العزيز إجراءات إصلاحية مهمة إذ إنه أعاد النظر فيما اتخذه والده السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٨م من إجراءات، بإنشاءه ما سماه بـ "مجلس عالي أحكام عدلية" وقام الصدر الأعظم رشيد باشا بدعمه حينذاك، فقد كان يتألف من مجلسين، مجلس (شورى الدولة) ومجلس (الأحكام العدلية)، وقد أصدر السلطان بعد توليه العرش بتسعة عشر يوماً فرماناً سلطانياً يأمر فيه بدمج المجلسين في مجلسٍ واحد، وكان ذلك في ١٤ تموز سنة ١٨٦١م، باسم "مجلس الأحكام العدلية"، والذي قسم إلى أقسام ثلاثة، "الأول خاص بإدارة الأمور الملكية (الإدارية)، والثاني للمذكرة و تنظيم القوانين والأحكام، والثالث للمحاكمات التي يلزم إحالتها إليه باقتضاء نظام الدواوين للجنايات"[٣] ، لكنه عاد بعد ذلك وقسم المجلس إلى دائرتين، الأولى مجلس شورى الدولة "شوراي – دولت"، والأخرى ديوان الأحكام العدلية، وكان ذلك في ١ نيسان سنة ١٨٦٨م، وقد أوكل رئاسة المجلس الأول لمدحت باشا ، أما المجلس الثاني فقد تولى رئاسته جودت باشا، وقد إفتتحهُ السلطان عبد العزيز في ٨ آيار من العام ذاته، واهتم المجلس الأول بأمور الدولة الإدارية العليا، أما المجلس الثاني فقد اهتم بالأمور القضائية العليا للدولة، وقد تم نشر "(نظام الدوائر العمومية) في الولايات في عام ١٨٦٩م "دائرة عمومية ولايت نظام نامه سي"، الذي وضع للموظفين من الولاة إلى مدراء النواحي، وحتى مختاري القرى، وبَيّنَ فيه

---

[١] الجميل ، **تكوين العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٦**، ص٣٥٣ ، الريس، **التاريخ الاسلامي الحديث** ، ص٢٦٥.

[٢] نصار ، **بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤م – ١٩١٨** م ، ص١١١ ، للمزيد من المعلومات عن وظائف رؤساء مجالس البلدية و إدارتها راجع : يوسف قزما خوري ، **مختارات من القوانين العثمانية**، دار الحمراء للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٨٨ – ٩٠.

[٣] سليم فارس ، **كنز الرغائب في منتخبات الجوائب** ، مطبعة الجوائب ، ط١ ، الأستانة ، ١٢٩٤هـ – ١٨٧٧م ، جـ٥ ، ص٢٠.

مؤهلاتهم وصلاحياتهم ومسؤولياتهم، وقد صدرَ عام ١٨٧١م نظام خاص بصرف رواتب الموظفين و كيفية محاكمتهم[١] .

وقد أصدرت الدولة العثمانية في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٧١م "نظام إدارة الولايات العمومية" الذي تكون من ١٢٩مادة ومادة مخصوصة، وقد جاء هذا النظام ليؤكد تقسيمات الولاية الإدارية التي جاء بها نظام الولايات في عام ١٨٦٤م تفصيلياً، حيث "قسمت الولاية على وفق هذا النظام إلى سناجق، وأقضية ونواحٍ وقرى، كما أعطى نظام عام ١٨٧١م، شكلاً محدداً للوحدة الإدارية الجديدة (الناحية) وقسم القضاء إلى عدد من النواحي ، يرأس كل ناحية منها (مدير) ، وتتألف إحداها من مجموعة من القرى" [٢] .

وكان نظام عام ١٨٧١م يشير أيضاً إلى "واجبات ووظائف رؤساء الوحدات الإدارية من الوالي إلى المختار"، بشكل موسع ومحدد أكثر من نظام سنة ١٨٦٤م ، وبين كذلك "واجبات ووظائف رؤساء الدوائر و مجالس الإدارة في مركز الولاية"، والوحدات الإدارية التابعة لها جميعاً ، ومن مما نص عليه النظام أيضاً تشكيل المجالس البلدية في المدن والقرى، ويتم منح الوالي كافة الصلاحيات على كافة الموظفين والدوائر في ولايته، ومن ضمنها الدوائر العسكرية أيضاً[٣] ، وقد كان أحد أهداف هذا النظام أن يكون مناسباً لأوضاع جميع الولايات، وبعد إدراك العثمانيين أن الولايات مختلفة عن بعضها البعض، رأوا أنه من الصعب "وضع نظام موحد ينظم جميع

---

(١) Karal Enver Ziya Karal , Osmanli Tarihi , **Islahat Fermani Devri (1861 – 1876)** , Cilt,Vll ,4 Baski , Turk Tarih Kurumu Basimevi , Ankara,1988 S 160 – 161 .

(٢) النجار ، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص٤٦ ، عوض ، الإدارة العثمانية ، ص٦٨.

(٣) الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، ص٥٦ ، النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** ، ص٤٦ – ٤٧، و لمراجعة محتويات هذا النظام كاملة ، راجع: نوفل أفندي نعمة الله ، **الدستور** ، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري ، المطبعة الأدبية ، مج١، بيروت ، ١٣٠١ هـ – ١٨٨٣ – ١٨٨٤م ، ص٣٩٧ – ٤٣١.

القوميات المسيحية البلقانية المتعددة المذاهب، والأكراد الجبليين وعشائر العراق، وعصبيات الشام وعرب شمال أفريقيا، وأتراك الأناضول ومسلمي البوسنة وألبانيا"[١].

إن نظام الولايات الذي أصدره السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٤م، كان يهدف إلى أن تكون الدولة العثمانية ذات سلطة أقوى في إدارتها الجديدة، وهو نظام تبلور في القرن التاسع عشر الذي مثل تاريخاً طويلاً في مسيرة الدولة العثمانية ويبرز جهودها في التأقلم والتكيف مع تطور العالم الحديث[٢] .

ويمكن القول بأن هذا النظام هو من "كَسى نظام الحكم العثماني باللحم و العظم" بسبب ما حققه من أمن وإستقرار في ولايات الدولة ، ووضع للرعايا من غير المسلمين نصيبٌ منه، الأمر الذي هدف لتمثيل جميع طوائف السكان في المجالس العمومية للإيالات[٣] . ويبدو للباحث أن هذا عزز محاولات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ووضع حداً نهائياً للإقطاع وألغاه، فالنظرة الفذة للسلطان عبد العزيز غيرت الكثير في الدولة العثمانية، إذ أن الكثير من القوانين تم إقتباسها من الأنظمة الأوروبية بسبب تطورها الكبير والواسع الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تواكب التطور الحاصل في تلك الحقبة.

المطلب الثاني: الإصلاحات التعليمية والثقافية للسلطان عبد العزيز.

"كان التعليم في الدولة العثمانية حتى أواسط القرن التاسع عشر مجرد دروس تلقى في المدارس الملحقة بالجوامع والكتاتيب (مدارس الصبيان) المخصصة لتعليم الصغار، والمدارس العسكرية التي أنشئت في عهد السلطان سليم الثالث، وخلال فترة التنظيمات العثمانية (١٨٣٩ – ١٨٧٦ م)، بدأت حركة الإصلاحات في مرافق

---

[١] نوار ، **تاريخ العراق الحديث** ، ص١٩٥ ، إبراهيم ، بكر محمود ، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر والإعلام ، (القاهرة ، ٢٠٠٦) ، ص٢٧٢.

[٢] الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، ص٥٦.

[٣] مصطفى ، **مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ – ١٩٥٨)** ، ص٢٢١ ؛ الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، ص٥٩.

الدولة العثمانية المختلفة"[١] ، ومنها مجال التعليم إذ اتسع في عهد السلطان عبد العزيز النشاط الثقافي في ولايات الدولة العثمانية وفي مؤسساتها التعليمية، وقام السلطان بتأسيس مدارس ابتدائية عدة، واستطاع الاستفادة من زيارته لفرنسا بعد مشاهدته التطور الثقافي هناك في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، افتتح مدرسة بعد عودتهُ من أوروبا، وجعل الفرنسية لغة التدريس فيها[٢] ، واتبع الطرق الفرنسية في التعليم الحكومي ، واستفاد من الأساليب الحديثة في التربية، كما افتتح جامعة في إستانبول[٣] . وقد شهد عهد السلطان عبد العزيز كذلك اهتماماً كبيراً بإنشاء وإصلاح المدارس الابتدائية، وكان الإهتمام متركزاً بشكل أساسي على المدارس الرشدية (المتوسطة)، وبدأ عددها بالازدياد بشكل سريع، ففي عام ١٨٦٠م كان عددها ٥٧ مدرسةً، وفي عام ١٨٦٨م ارتفع عددها لـ٨٧ مدرسة، وفي عام ١٨٧٤م[٤] ارتفع عدد هذه المدارس إلى ٣٨٦ مدرسة ، كما افتتح السلطان عبد العزيز في بداية حكمه أول مدرسة عامة خصصت للفتيات العثمانيات، وكان هدفه رفع مستوى التعليم لدى النساء[٥]، كما سمحت الحكومة العثمانية للكثير من المعاهد الأوروبية بالعمل في أراضيها، فأنشأت الإرسالية التبشيرية الأميركية في سنة ١٨٦٣م كلية روبرت (Robert College) وقد توسعت هذه الكلية حتى بلغ عدد طلابها " مائتين وسبعة وتسعين طالباً في العام الدراسي ١٨٩٩– ١٩٠٠ م "[٦] ، واستمر التعليم في

---

(١) فاضل مهدي بيات ، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، دار المدار الإسلامي، ط١، (بيروت ، ٢٠٠٣) ، ص ٣٧٠.

للمزيد من المعلومات حول هذه الكتاتيب راجع : عبد الرزاق الهلالي ، **تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢** ، وانظر: عايف حبيب خليل العاني ، دار الشؤون الثقافية العامة، " آفاق عربية " ، ط١، (بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص٣٧٨ – ٣٩٢.

(٢) ماري ملز باتريك ، **سلاطين بني عثمان صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، دار الحضارة للطباعة والنشر، ط١ ، (بيروت ، ١٩٨٦) ، ص٦٦.

(٣) ليلى صباغ ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان،(دمشق ، ١٩٨١ – ١٩٨٢) ،ص ٣٠٣.

(٤) Enver Ziya Karal , A. G. E. , S. 200 .

(٥) باتريك ، **سلاطين بني عثمان** ، ص ٦٧ ؛ طقوش ، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب** ، ص٤٢٠.

(٦) الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨** ، ص ٦٢ ؛ النجار ، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩ – ١٩١٨م** ، سلسلة رسائل جامعية ، دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية " ، ط١ ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص٦٢-٦٣.

التقدم في عهد السلطان عبد العزيز، إذ شهد عهده إنشاء مدارس عديدة، ومنها المدرسة الثانوية باسم " مدرسة غلطة سراي " أو الليسيه (المدرسة السلطانية) في إستانبول في اليوم الأول من شهر أيلول عام ١٨٦٨م، واتخذت في أسلوب عملها من الثانويات الفرنسية نموذجاً لها، واحتوت هذه الثانوية أبناء الطبقة الوسطى[١] .

وكانت مدة الدراسة فيها خمسة سنين، وفي أول الأمر كان كادر الإدارة والمعلمين فرنسيين، ثم بعد ذلك أصبح الكادر عثمانياً في عام١٨٧٠م[٢] ، وكانت " مواضيع الدراسة فيها تتناسب مع الإصلاحات ، مثل دراسات في القانون الدولي وأسس الإدارة الأوروبية ونظام المحاسبة "[٣]، وكان الهدف من تأسيسها تخريج كادر من الشباب المثقف القادر على تحمل أعباء الوظائف العامة، وكانطلابها يتخرجون من مختلف الديانات من المسيحيين كاليونان والأرمن، إضافة إلى أعدادٍ من اليهود إلا أن أغلب طلابها كانوا من المسلمين ، وقد بلغ مجموع طلابها في عام ١٨٦٩ م، نحو ستمائة طالب[٤] ، وهي من المدارس العالية في العاصمة إستانبول، والتي كان يضرب بها المثل في انتظامها، وكانت تدرس باللغة الفرنسية، وأنشئت مدارس أخرى منها: مدرسة الطب العسكري، ومدرسة الطب الملكية (المدنية)، وهي مستقلة عن الأولى، وتلقى فيها الطلاب التعليم باللغة التركية العثمانية[٥]. كما وأقدمت الدولة العثمانية في خطوة ناجحة منها على إصدار قانون المعارف العام " معارف عمومية نظام نامه سي "، من أجل تطوير طرق التعليم ، وذلك في اليوم العشرين من شهر أيلول عام١٨٦٩م، و"نص القانون على تأليف مجلس عالٍ للمعارف، ومجالس معارف في الولايات "، ويتألف مجلس المعارف في الولاية من مدير المعارف وهو رئيس المجلس، ويساعده معاونان وعددٌ من الموظفين، ويضم المجلس

---

(١) طقوش ، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب** ، ص ٤٢٠ ؛ أنكه لهارد ، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية** ، الترجمة إلى العثمانية علي رشاد ، الترجمة إلى العربية محمود علي عامر ، تقديم وتعليق سمر بهلوان ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (دمشق ، ٢٠٠٨) ، ص١٨٣.

(٢) الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨** ، ص٦٢ .

(٣) بشور، **سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة ١٨٤٠ – ١٨٨٠**، ص ٢٩٦ .

(٤) عيسى الحسن وآخرون، **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الإنهيار**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٩٣.

(٥) أحمد صائب بك ، **وقعة السلطان عبد العزيز** ، ص ١٢٢ ؛ أنكه لهارد ، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية** ، ص١٨٣.

أيضاً أعضاءً من الأهالي، وكان من اختصاصاته "الإشراف على تنفيذ الأوامر والتعليمات التي ترد من وزارة المعارف، وتدقيق ميزانية مديرية المعارف، وتفتيش المدارس والعمل على رفع مستواها، وإرسال تقرير سنوي إلى وزارة المعارف عن أحوال التعليم في الولاية " [١] .

وبالرغم من الإصلاحات الخاصة بالتعليم، لم تظهر آثارها بالشكل الواضح إلا بعد أن أصدرت الدولة العثمانية قانون المعارف العام، والذي وضع الأسس لنظام كامل خاص بالتعليم[٢] .

ويعتبر هذا القانون أهم حدث شهده ميدان التعليم في عهد الدولة العثمانية، إذ حددت الدولة فيه سياستها تجاه التعليم، وأهداف المدارس الرسمية والأهلية على السواء، والضوابط والتعليمات الخاصة بهذه المدارس[٣] .

وتناولت مواد هذا القانون البالغة نحو مائة وثمان وتسعين مادة في نواحي التعليم المختلفة، قسم قانون المعارف العام المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام هي : المدارس الابتدائية، والمدارس الرشدية، والمدارس الإعدادية، والمدارس الثانوية، والعالية، كما أسس مدارس ثانوية وعدداً من المدارس المهنية في بعض مراكز الولايات، وجعل التعليم إلزامياً في المرحلة الابتدائية[٤] ، وقد أُلِفت لجان رأسها " موظفون عثمانيون يميلون إلى الأخذ والاقتباس عن أوروبا ، لوضع الخطط الشاملة من أجل إقامة نظام تعليمي متطور يشمل جميع مراحل التعليم المختلفة من الابتدائية إلى الجامعة ، كما قسم قانون المعارف العام المدارس إلى عمومية وخصوصية، وجعل التعليم في المدارس الأولية (صبيانية) إجبارياً ومجانياً لمدة أربع سنوات للذكور والإناث دون تفريق، ولكن دون اختلاط بينهم في

---

[١] إبراهيم خليل أحمد ، **تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ – ١٩٣٢)** ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (٦٢) ، ط١ ، (بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ٣٣ .

[٢] الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩– ١٩٠٨**، ص٦٢.

[٣] بيات ، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني** ، ص ٤١٢.

[٤] بشور ، **سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة ١٨٤٠ لـ ١٨٨٠** ، ص ٢٩٦ ؛ النجار ، **التعليم في العراق** ، ص٦٤-٦٥.

القرى والمدن، ودون تمييز بين المسلمين وغيرهم "[١] ، ثم تلتها بعد ذلك مرحلة الدراسة الرشدية، ومدة الدراسة فيها أربعة أعوام، ويستلزم نص القانون فتحها في المدن الكبرى، وقسم التعليم الثانوي على مرحلتين : سفلى " إعدادية " وعليا " سلطانية"، وأوجدت الدولة كذلك " المدارس العليا (عالية)، وفيها كليات التدريب التي كانت تفضي إلى قمة النظام، أي الجامعة "، هذا بالنسبة إلى التعليم العمومي، أما التعليم الخاص الذي تناولته المادة التاسعة والعشرون والمائة من قانون عام١٨٦٩م، فقد استوجب"حصول مدرسي المدارس الخاصة على مؤهلات تقرها نظارة المعارف العثمانية، كما يشترط أن تقر تعيينهم السلطات التعليمية سواء كانت محلية أو مركزية "[٢] .

كما وألزمت المادة التاسعة والعشرون والمائة من القانون هذه المدارس بوضع جميع مواد التدريس في قوائم، وتقديمها مع نسخ من الكتب المقررة إلى مجلس الولاية لوضعها في مناهج التعليم، وتقدم إلى وزارة المعارف إذا كانت المدرسة في العاصمة، وكان الغرض من ذلك هو"الاحتياط ضد أي تعليم يعارض النظام الأخلاقي والسياسي القائم " في الدولة العثمانية[٣] .

ويستنتج الباحث أنه كان للدولة العثمانية توجهات من أجل الحفاظ على المجتمع أخلاقياً وسلوكياً، من خلال حرصها على جودة التعليم واقترانه بالتربية والأخلاق وليس تعليماً وحسب .

وعملت الدولة كذلك على تطوير مدارس الطوائف الدينية ، وافتتاح المعاهد العليا ، كما ازداد عدد الإرساليات التبشيرية من إنكليزية وفرنسية وألمانية ونمساوية وإيطالية وأمريكية، والتي فتحت كل منها مدارس خاصة[٤] ، ونظم

---

(١) محمد حرب ، **الدولة العثمانية** ، ص ٦٠ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني** ، ص٢١٧ . للمزيد من المعلومات عن مراحل تطور التعليم راجع : W. S. Monroe , Turkey and the Turks , The Lands , the peoples , and the Institutions of the Ottoman Empire , Darf publishers limitel , (London , 1985) , PP. 162 – 163

(٢) جميل بيضون، وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ، ص١٤١ ؛ مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني** ، ص٢١٧ – ٢١٨.

(٣) الصامري، **أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز ١٨٦١ – ١٨٧٦م**، ص١٣٢ .

(٤) حرب ، **الدولة العثمانية** ، ص٦٠ ؛ مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني ، ص ٢١٨ – ٢١٩** . للمزيد من المعلومات عن هذه الطوائف الدينية راجع : هاملتون جب وآخرون ، دراسات في حضارة الإسلام ، جـ٢ ، ص١٢٣ – ١٣٠.

قانون المعارف العام طريقة تأليف " مجلس المعارف الكبير " و " مجالس معارف الولايات " وحَدد أعمالهما، كما حدد القانون الصفات والمؤهلات التي يجب أن يتصف بها معلمو المدارس بكافة مستوياتها، وأشار القانون إلى كل الأمور التي تعنى بالتعليم ، كالامتحانات والأمور المالية، وإجازات تأسيس المدارس ، والوسائل الانضباطية وغير ذلك من الأمور[١] .

ويرى الباحث أن سبب فتح المدارس التبشيرية ليس ضعفاً أو خوفاً من تلك الدول ، فليس معروفاً عن الدولة العثمانية التي واجهت الفرس وروسيا الخوف من الدول الأخرى، لكن ربما يعود السبب لكون بعض رعياها من غير المسلمين لهم الحق أيضاً في التعليم ، ولابد أنها وضعت حدوداً لعمل تلك المدارس فليس لدولة مسلمة مثل الدولة العثمانية أن تسمح بنشر دين آخر غير الإسلام في ربوعها .

واستمرت الدولة بعملها في فتح المدارس الإعدادية والثانوية والعسكرية، فأسست خمس مدارس للإناث، وكذلك مدارس مهنية ومدرسة للحقوق وداراً للمعلمين، وأصبحت ميزانية المعارف مستقلة عن ميزانية الولاية منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، الأمر الذي ساعد في تطور التعليم[٢] .

يستنتج الباحث أن الدولة العثمانية قد استمرت بتطوير التعليم من خلال الاستمرار في فتح المدارس، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في احداث نهضة علمية في أرجاء الدولة.

وقد أنشأت الدولة في عام ١٨٦٩ م " مجلساً أعلى للتعليم العام " داخل نظارة المعارف " وضم ممثلين عن مختلف الطوائف الدينية، لمتابعة شؤون التعليم وتأسيس المدارس التي أقرها قانون المعارف العام "، وقد أعطى الجهاز التعليمي العثماني عدداً محدداً من المقاعد الدراسية للطلاب من أبناء الطوائف الأخرى في مدارس التعليم العالي، كما وضعت مادة اللغة التركية (العثمانية) في المناهج الدراسية، بل جعلت دراستها إجبارية،

---

[١] الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨** ، ص ٦٣.

[٢] علي سلطان ، **تاريخ العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٨** ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس ، د . ت ، ص ٢٠٨.

الأمر الذي فرض على السكان من غير المواطنين العثمانيين تعلم ودراسة اللغة التركية[١] ، ونصت المادتان الثالثة والثلاثون والثانية والأربعون من قانون المعارف العام على السماح لرعايا الدولة بالقبول مجاناً في مدارسها الثانوية (السلطانية) في إستانبول بعد إنهاء دراستهم في ولاياتهم الأمر الذي عمل على تعليم وجذب كل الفئات من مواطني الدولة للعمل في الأجهزة الإدارية للدولة [٢] .

إن إنشاء المدارس المدنية بصورة عامة، أدى لانتشار العلم والمعرفة وتطور الأفكار، ولاشك أن ذلك تأثر بإطلاع العثمانيين على الأفكار الأوروبية، ولا سيما أفكار الثورة الفرنسية في الحرية والمساواة والإخاء[٣] .

وفي الختام تبين للباحث أن الدولة العثمانية قد بذلت جهوداً تشكر عليها من أجل انتشار التعليم وتطويره، وسعت بأنشاء المدارس بكافة مراحلها، خاصةً المدارس الابتدائية، التي كان لها دورٌ في انتشار التعليم بين كافة فئات السكان، ولا يخفى سعي الدول الأوروبية لنقل أفكارها الماسونية لسكان الدولة العثمانية، من خلال المنادة بالحرية والمساواة، فقد علمت هذه الدول الأوروبية أن احتلال الدولة العثمانية ليس بالأمر السهل، فعمدت إلى نشر أفكارها بين السكان، ولابد أن لهذه الأفكار تأثيرها السلبي الذي بدا واضحا في وقتنا هذا.

---

[١] الأموي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨**، ص٦٣ – ٦٤.

[٢] الأموي ، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية** ، ص٦٤.

[٣] صباغ ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، ص ٣٠٤.

الفصل الثالث

تطورات الأوضاع السياسية والعمرانية في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م).

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول : التطور السياسي في إستانبول وأثره على العراق.

لقد كان لاستلام السلطان عبد الحميد الثاني الحكم تأثير في تحقيق الاصلاحات في الأجهزة الإدارية، وتطبيق الدستور، وبناء أسس جديدة للدولة، وتحقيق المساواة بين المواطنين، وباعتلاء السلطان عبد الحميد العرش عام ١٨٧٦م، عينَ مدحت باشا صدراً أعظم، وأعلن عن إنشاء مجلس الدولة من أجل تطبيق القوانين الجديدة، ومراقبة ميزانية الدولة، وتم تشكيل هيئة مكونة من (٢٨) عضواً وظيفتها إعداد الدستور للبلاد، وتم إعداده على غرار الدستور البلجيكي، وتم الإعلان عنه في كانون الأول عام ١٨٧٦م[١] ، ومن أهم البنود التي نص عليها الدستور هي المادة الأولى التي نصت على وحدة الدولة العثمانية ، أما المادة الثانية فقد نصت على أن إستانبول هي عاصمة الدولة العثمانية، وقد نصت المادة الثالثة على أن السلطان بحسب الخلافة هو حامي الدين الإسلامي، وحاكم على جميع التبعة العثمانية وسلطانها، فالخلافة هي حرية الدين وسياسة الدنيا، والخليفة حامي الدين أي الذي يخوله الدين أن يكون قائماً على حماية الدين بما أعطاه الله من سلطة وقوة، تخاف منه الرعية والناس، فلا ينتهكون حرمة الدين، ولا يتجرأون على الاعتداء على حرمة الدين وأحكامه وحدوده وتشريعاته[٢] ،

---

[١] إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٨٥٦-١٩١٦م**، مطابع جامعة الموصل، الموصل ، ١٩٨٣م ، ص٢١٠.

[٢] الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، دار ابن قتيبة ، ط١ ،الكويت ، ١٩٨٩م ، ص٣.

كما تم إطلاق لقب عثماني على كل من ينتمي للتابعية العثمانية، وأكد الدستور أيضاً على الحرية الشخصية، وكذلك ضمان التعليم لكل أفراد الدولة العثمانية، ونصَ أيضاً على أن جميع العثمانيين متساوون بالواجبات أمام القانون، وكذلك متساوون بالحقوق، كما أكد أيضاً على ضمان الملكية الخاصة لجميع أفراد الدولة العثمانية، وتناول الدستور كذلك تشكيل المجلس العمومي المتألف من هيئتين هما : (مجلس الأعيان) و(مجلس المبعوثان)، ومنح أيضاً الحرية للأعضاء في المجلس العمومي من أجل طرح أرائهم ومناقشاتهم داخل المجلس، وقد إشترط الدستور على النائب في المجلس العمومي أن يكون أهلاً للثقة العثمانية، وأن يكون له خدمات جيدة، وألّا يتجاوز الأربعين سنة من العمر، وكذلك نص على أن النائب يتم انتخابه من قبل الأهالي، وتناول أيضاً أمور المحاكم، والديوان العالي، وشؤون الولايات وغيرها[١] .

وقد أخذت الصحف تنشر أخبار زهد السلطان وورعه ، وهذا من الأمور التي أكسبت السلطان تأييداً شعبياً كبيراً ، وقد أولى اهتماماً خاصاً بالجيش ، فزاد عدد أفراد الجيش في الثكنات العسكرية ، وأشاد بشجاعة العسكر وولائهم للدولة [٢] .

لقد كان إعلان الدستور امتداداً للعملية الإصلاحية العثمانية التي خطط لها التيار التغريبي منذ أيام السلطان سليم الثالث مروراً بالسلاطين محمود الثاني وعبد المجيد الأول، وعبد العزيز، إلى أن آل الأمر للخليفة عبد الحميد الثاني، إذ اشترط عليه قادة هذا التيار مدحت باشا وأعوانه، أن يستمر في تطبيق برنامجهم، الذي يدعونه برنامجاً إصلاحياً، وهو في الحقيقة برنامجٌ لتحويل الحكم العثماني من النظام الإسلامي إلى النظام العلماني الغربي، بقوانينه وتشريعاته وبكافة أجهزته ونظمه، وقد نص الدستور على فصل السلطات عن بعضها بشكل شكلي وليس من حيث المحتوى، ولم يحد الدستور من سيادة السلطان، فقد كان له الحق في تعيين الوزراء أو إقالتهم،

---

[١] ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠م، ص٢٥٧- ٢٧٨.

[٢] قدري قلعجي ، **مدحت باشا** (أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين)، دار العلم للملايين، ط٣ ، بيروت ، ١٩٥٨م ، ص٥٢-٥٤.

وعقد المعاهدات، وإعلان الحرب، والإشراف على تطبيق الشريعة وإصدار القوانيين العثمانية، ونفي أي فرد يحاول المس بأمن الدولة، ولكن عندما استجدت بعض الأمور التي كانت تمنع السلطان من تطبيق الدستور بما نص عليه، اتخذ عدة إجراءات صارمة، ومنها إقالته لمدحت باشا من منصب الصدر الأعظم[١] وكان مدحت باشا يسعى لكسب الحاضنة الشعبية لصالحه ، ومن ثم التخطيط لعزل السلطان ، وكذلك أوقف السلطان عبد الحميد عمل البرلمان في ١٤ من شباط عام ١٨٧٨م[٢] بسبب الحرب مع روسيا، فلم يكن هناك حاجة للرجوع إلى البرلمان، وبسبب قرارته الحكيمة لم تحدث أية ردود فعل سلبية داخل البلاد[٣] .

لقد كانت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تعتمد على أسس عِدّة، منها انتهاج السياسة المركزية في حل القضايا الإدارية والمالية ، وكذلك توجيه السياسة الخارجية للدولة، والإشراف عليها مباشرة من أجل مواجهة المطامع الأوروبية المتزايدة على الدولة العثمانية، خصوصاً بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م ، فقد تمت السيطرة على قبرص من قبل بريطانيا عام ١٨٧٨م ، وكذلك احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م ، في حين احتلت تونس من قبل فرنسا عام ١٨٨١م ، واستولت اليونان على بعض أراضي الدولة العثمانية ، ومن بين تلك الأراضي تساليا(تقع على الحدود اليونانية العثمانية) عام ١٨٨١م [٤] ، لذلك كان السلطان عبد الحميد يرى ضرورة وجود قوة خارجية تسانده ، لمواجهة أطماع بريطانيا وروسيا والدول الأخرى، وقد كانت تربط الدولة العثمانية بألمانيا علاقات حسنة، فكانت ألمانيا أنسب دولة لتحقيق تلك السياسة ، فعمل على تطوير تلك العلاقات ، وكانت من نتائجها زيارة (القيصر وليم الثاني) مرتين للدولة العثمانية، الأولى عام ١٨٨٨م، والثانية عام ١٨٩٨م [٥] ، واستطاع السلطان عبد الحميد بهذه السياسة من تأخير سقوط الدولة العثمانية، والحفاظ على بقائها لمدة أطول،

---

(١) القلعجي ، **مدحت باشا** ، ص٨٠ ؛ الدملوجي ، **مدحت باشا** ، ص١٣٥.

(٢) فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ،ص٢٣٧.

(٣) الحصري ، **البلاد العربية و الدولة العثمانية** ، ص٩٨.

(٤) مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني**، ص٢٤٦.

(٥) هنري فوستر، **تكوين العراق الحديث** ، ترجمة : عبد المسيح جويدة ، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م ، ص٦٢ .

ومواجهة الأطماع الأوروبية ، فلم يقتطع أي جزء منها منذ عام ١٨٨٢م إلى عام ١٩٠٨م، وكذلك تبنى سياسة (الجامعة الإسلامية) ، لأنها كانت أفضل وسيلة لكسب ولاء المسلمين، وقد كرس السلطان عبد الحميد طاقته من أجل إحياء الخلافة الإسلامية، ومن أجل وحدة المسلمين وللوقوف بوجه معارضي الدولة [١] ، وكان البعض يرى السلطان عبد الحميد رمزاً للإسلام ، لاهتمامه بعلماء الدين ورعايتهم وأسرهم[٢] ، ولاهتمامه بالأماكن المقدسة، وبناء العديد من المساجد وتعميرها من ماله الخاص[٣] ، في أغلب الأحيان، واحترامه لعلماء الدين وتكريمهم، واهتمامه بالمناسبات الدينية ، ومن أجل نشر فكرة الجامعة الإسلامية، اعتمد على عدد من علماء الدين ، لنشرها في أطراف الدولة العثمانية ، وبرز العديد من علماء الدين ، الذين تبنوا تلك الفكرة ، من أبرزهم محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد حبيب العبيدي ، ومصطفى الغلاييني ، وأبو الهدى الصيادي ، ومحمد رشيد رضا[٤] ، وكان للجامعة الإسلامية صدى كبيرٌ في خارج حدود الدولة العثمانية ، فقد توالى التأييد والدعم للسلطان عبد الحميد الثاني وللجامعة الإسلامية[٥] .

وبالإضافة لما تقدم فقد كانت الدولة العثمانية تتألف من عدة قوميات مثل العرب والكرد والترك، فكانت سياسة الجامعة الإسلامية هي الكفيلة بخلق جو من التعايش بين القوميات التي تدين بالدين الإسلامي، وهي السبيل للحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع العثماني والدولة، لأن أية سياسة تقوم بتفضيل قومية على أخرى تجعل الدولة العثمانية عرضة للإنهيار[٦] . ومن جوانب سياسة الخليفة عبد الحميد هو تنمية تأثير السلطان داخل أقاليم الدولة العثمانية، وذلك من خلال تشغيل الأسر الفلاحية داخل الأراضي السَّنِيَّةِ (أي الأراضي الأميرية) ، وقد

---

[١] زين نور الدين زين ، **نشوء القومية العربية من دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، دار النهار للنشر، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص٥٧ ؛ برو، توفيق علي ، العرب و الترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ١٩٦٠م ، ص٣٤.

[٢] جريدة الزوراء ، العدد(١٢١٧) ، ٢٤ رجب ١٣٠٢ (١٨٨٤م) .

[٣] جريدة الزوراء العدد(٢١٥٨) ، ٢٣ ذي القعدة ١٣٢٥ (١٩٠٧م) ، الزوراء العدد(١٠١٩) ، جمادى الآخرة ١٢٩٩ (١٨٨١م) .

[٤] برو ، **العرب و الترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م** ، ص٣٥ .

[٥] إلما ولتن، **عبد الحميد ظل الله في الأرض** ، ترجمة : راشد رشدي ، دار النيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، ص١٧٦

[٦] الأعظمي ، **القضية العربية** ، ص٧٨.

بات هؤلاء يشعرون بالارتباط الفعلي بالسلطان. أما عن الأحداث في العراق في عهد السلطان عبد الحميد فكان في طليعتها هو إجراء انتخاب نواب العراق لمجلس النواب العثماني ، وكانت أن تتم الانتخابات تتم عن طريق الترشيح ، وذلك من قبل المجالس الإدارية في الولايات والألوية والأقضية[١] ، ولم تكن هذه الانتخابات صحيحة دستورياً ، بسبب عدم وجود قانون للإنتخاب يخص انتخاب (أعضاء مجلس المبعوثان) ، وقد صدر هذا القانون بعد الاجتماع الثاني لمجلس المبعوثان في ١٣ كانون الثاني عام ١٨٧٧م ، إذ تمت مناقشة القانون والمصادقة عليه[٢] ، وقد جرت الانتخابات في العراق ، وتم انتخاب ثلاثة نواب عن ولاية بغداد وهم : رفعت بك وهو جَدُّ ناجي شوكت رئيس الوزراء في العهد الملكي ، ومناحيم دانيال وعبد الرزاق الشيخ قادر، وقد انتخب نائبان عن ولاية البصرة هما : محمد أفندي العامر وعبد الرحمن أفندي الزهير ، كما انتخب عن ولاية الموصل نائب واحد فقط هو عبد الرحمن وصفي بك آل شريف بك ، وقد عُيّن من العراقيين في مجلس الأعيان محمد أمين الزند ، وهو أحد أعضاء اللجنة التي وضعت الدستور برئاسة مدحت باشا[٣] ، وقد ولد محمد أمين البغدادي في بغداد، وبدأ حياته مغنياً ، وهو أحد أعضاء مجلس الشورى عام ١٨٦٧م ، وتم تعيينه في ١٧ آذار عام ١٨٧٣م ، وتوفيَّ عام ١٨٩١م[٤] .

---

(١) سليم فارس، **كنز الرغائب في منتخبات الجوائب**، مطبعة الجوائب، ط٥ ، الأستانة ، ١٢٩٤هـ ، ص٣٨٨.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، **الحركة البرلمانية العثمانية في العراق و علاقتها في انتعاش بذور الحركة القومية العربية فيه** ، آفاق عربية ، العدد (٦) شباط ١٩٧٧م ، ص٢٢.

(٣) حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦م** ، موقف جماعة الأهالي منها ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٨٣م ، ص١٥.

(٤) Robert Devereox ,The first Ottoman constitutional Perlod ,Baltimore , the Johns Hopkins Press , 1963 , P . 64 , 229-259 , 276-280

المطلب الثاني: التقسيمات الإدارية لولايات العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

بعد نهاية ولاية مدحت باشا على بغداد عام ١٨٧٢م ، انتهى التقسيم الإداري الذي وضعه بعد سنواتٍ قليلة ، فقد فصلت بغداد عن البصرة عام ١٨٧٥م ، بعد نهاية حكم مدحت باشا بثلاث سنوات ، وأصبحت البصرة لأول مرة مستقلة[١] قائمة بذاتها تتبع الأستانة وليس بغداد ، ولم يستمر ذلك طويلاً ، فقد خُفضت درجة البصرة عام ١٨٨٠ من (ولاية) إلى (سنجق)، وسبب ذلك يعود لثورة المنتفق عام ١٨٨٠م ضد الدولة العثمانية في البصرة ، ولكن الدولة العثمانية استطاعت السيطرة على تلك الثورة ، وجعلت من البصرة سنجقاً تابعاً لبغداد، واستمر ذلك حتى عام ١٨٨٤م ، وبعدها عادت البصرة ولاية مستقلة[٢] مرة أخرى تتبع الأستانة مباشرة، أما ولاية الموصل فقد بقيت حتى نهاية حكم مدحت باشا عام ١٨٧٢م سنجقاً تابعاً لولاية بغداد، وبقيت سنجقاً حتى عام ١٨٧٩م ، وأصبحت منذ هذا العام ولاية قائمة بذاتها [٣] .

أما التقسيمات الإدارية داخل ولايات العراق الثلاث بغداد والموصل والبصرة بعد أن أصبحت ولايات مستقلة بذاتها فهي على الشكل الآتي :

١_ التقسيم الإداري لولاية بغداد :

بعد انفصال البصرة في منتصف عقد الثمانينيات للمرة الثانية انفصالاً نهائياً عن بغداد عام ١٨٨٤م ، أصبحت ولاية بغداد تتكون من ثلاثة سناجق بعد إضافة سنجق كربلاء إلى سنجق بغداد و الحلة ، ويبدو للباحث أن

---

[١] لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ١ ، ص٤٢٧ ؛ لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث** ، ص٣١٨؛ العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، جـ٨ ، ص٢٦.

[٢] لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ٤ ، ص٢١٩٩.

[٣] لوريمر، المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٢١٩٩ ؛ العزاوي ، **تاريخ العراق بين احتلالين** ، ص٤٣.

تغيير كربلاء من قضاء إلى سنجق، جاء من أجل السيطرة على الشيعة وإخماد خروجهم المتكرر على سلطة الدولة، بسبب توافد الزوار الشيعة عليها من ايران والهند[١] .

وفيما يخص التقسيمات الإدارية في أوائل عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، فأبرز ما فيه هو انتقال مركز سنجق الحلة لمدينة الديوانية [٢] عام ١٨٩٣م ، ومن ثَمَّ تغيير اسمه من سنجق (الحلة) إلى سنجق (الديوانية)، واستمر هكذا حتى بعد عام ١٩٠٨م[٣] .

وعلى ما يبدو يعود سبب هذا التغير لعاملين مهمين هما : هجرة العشائر بسبب النقص الذي حصل في مياه نهر الفرات (شط الحلة)[٤] من مناطق أطراف الحلة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فيعود لأهمية الموقع الجغرافي للديوانية المحاط بالعشائر[٥] .

ويرجح الباحث أن هناك عاملاً ثالثاً سبّب هذا التغيير، وهو أن من المهم أن تكون الإدارة الحكومية قريبة من السكان ، لا سيما أن وسائل النقل كانت قليلة وصعبة حينذاك .

٢_ التقسيم الإداري لولاية البصرة :

أما التقسيمات الإدارية لولاية البصرة منذ استقلالها عام ١٨٧٥م ، فتكونت من بعض الأقاليم التي تم إقتطاعها من ولاية بغداد، وضُمَّ إليها إقليم الاحساء، وبعدها أصبحت البصرة تتكون من عدد من السناجق هي : البصرة

---

[١] النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** ،ص٩٨-٩٩.

[٢] الحصري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ص١٤٠.

[٣] النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م**، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٢م، ص١٠١ ، ومما هو جدير بالذكر أن مركز سنجق الديوانية تنقل في فترة من ١٨٦٩م إلى سنة ١٨٩٣م بين مدينتي الديوانية و الحلة، وتغير اسم السنجق وفقاً لاسم إحدى هاتين المدينتين حين يتخذ منها مركزاً له ، فقد كان سنجق الديوانية ومركزه مدينة الديوانية ، أحد السناجق العشرة التي قسمت إليها ولاية بغداد في بداية عهد مدحت باشا ، ثم نقل مركز السنجق مرة أخرى في أوائل ١٨٩٣م إلى مدينة الديوانية . انظر :النجار ، **التعليم في العراق**، ص٨٩.

[٤] لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ١ ، ص٤٧٧ ،كما أن شط الحلة تعرض للجفاف أكثر من مرة، آخرها جفاف عام ١٩٠٣م ، واستمر إلى ما بعد عام١٩٠٨م ، انظر : لونكريك ، **أربعة قرون من تايخ العراق الحديث** ، ص٣٢٧.

[٥] وداي العطية، **تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً** ، الطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤م ، ص٦٨-٦٩.

(سنجق المركز)، وسنجق المنتفق، وسنجق العمارة، وسنجق الاحساء، وبقيت هذه التقسيمات حتى عام ١٨٨٠م، إذ عادت البصرة مرة أخرى لتكون سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[١] .

وسبب هذا التغيير في مركز البصرة يعود لسياسة الدولة العثمانية المتمثلة في رغبتها السيطرة على العشائر في البصرة والمنتفق ، فقد تأسست ولاية البصرة عام ١٨٧٥م من أجل مواجهة تمردات العشائر التي كان يقودها كبار شيوخ (بني سعدون) حكام المنتفق ، وعُيّنَ عليها (ناصر باشا السعدون) الذي كان سيفاً من سيوف الدولة للسيطرة على العشائر ، وأعطاه السلطان رتبة (الباشوية)[٢] .

وقد بقيت علاقة آل السعدون بالدولة علاقة جيدة ، إلى عام ١٨٨٠م ، إذ تمردت عشيرة السعدون بسبب عدم قبولها بدفع الضرائب، وكذلك بسبب التجنيد الإلزامي ، وبسبب ذلك سيطرت قوات الدولة العثمانية على سنجق المنتفق ، وألغت عام ١٨٨٠م ولاية البصرة حتى عام ١٨٨٤م ، وفي هذا العام عادت البصرة لتكون ولاية مستقلة حتى بعد عام ١٩٠٨م ، وكانت في وقتها ذاك تتكون من أربعة سناجق وهي : سنجق البصرة ، وسنجق المنتفق، وسنجق العمارة، وسنجق الأحساء[٣] .

ويعتبر الباحث أن السبب وراء تغير رتبة ولاية البصرة إلى سنجق، كان تمردات العشائر التي كانت تتمرد على أي قانون لا يتفق مع القوانين العشائرية ، فكان لابد من كبح جماحها وإنهاء تمردها على الدولة .

---

[١] لوريمر ، **دليل الخليج** ، جـ١ ، ص٤٢٧.

[٢] عزرا سمويل ساسون، **تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد و الترقي**، د.ن ، الإسكندرية ، ١٩١٠م، ص٥٦.

[٣] سنجق الأحساء ينقسم إلى أقضية الهفوف و القطيف وقطر ، و يذكر لونكريك أنه كان هناك سنجق خامس هو سنجق القصيم في وسط الجزيرة العربية، يضم قضائي بريدة و الرياض ، وتشكل هذا السنجق عام ١٩٠٥م ، لونكريك ، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث** ، ص٣١٨.

٣_ التقسيم الإداري لولاية الموصل :

أما ولاية الموصل، فقد كانت مستقرة أكثر من ولايتي بغداد والبصرة، إذ أصبحت ولاية مستقلة منذ عام ١٨٧٩م، بعد استقلالها عن بغداد وبقيّت سناجقها جميعاً مستقرةً حتى بعد عام ١٩٠٨م، وقد كانت تتألف من ثلاثة سناجق وهي : سنجق الموصل، وسنجق كركوك، وسنجق السليمانية[١] .

ومن الجدير بالذكر أن التعديلات التي كانت تطرأ على الوحدات الإدارية مثل نقل سنجق تابع لمدينة إلى مدينة أخرى، كان يقتضي صدور أوامر سلطانية بذلك[٢] .

ويبدو أن الدافع وراء التقسيمات الإدارية للوحدات كان تخوف الدولة العثمانية من وحدة العشيرة والعشائر[٣] ، ويخالف الباحث هذا التوجه بأن السبب وراء ذلك كان تمردات العشائر المستمرة ضد الدولة ، كون تلك التمردات أدت إلى عدم الاستقرار الإداري في تلك المناطق .

ومن الملاحظ أيضاً أن الولايات كانت تصنف على عدة درجات، فقد كانت بغداد (ولاية من الدرجة الأولى)، أما البصرة فهي (ولاية من الدرجة الثانية) ، وأما الموصل فقد كانت (ولاية من الدرجة الثالثة)، وهذا التصنيف جاء وفق مساحة الوحدة والإدارة، وكثافتها السكانية، والموقع الجغرافي لها.

---

[١] الحصري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ص١٤٠.

[٢] النجار، **التعليم في العراق** ، ص١٠٥.

[٣] العزاوي ، **عشائر العراق**، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ، ١٩٥٦م ، جـ٤، ص٢٦٠.

المطلب الثالث: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر العراقية.

استوطنت أقوامٌ وأجناس كثيرة أرض العراق منذ أزمنة بعيدة ، إما لاجئين ، أوغازين[١] ، أو نازحين عن مواطنهم الأصلية[٢] ، واستقرت فيه وتركت فيه آثاراً تدل على مدنيتها[٣] ، لهذا السبب لا يمكن القول أن العراق موطن فئة واحدة[٤] ، بل كان موطناً لأقوام عدة مثل العرب، والفرس، والكرد، وانتشرت فيه عدة ديانات ، منها الديانة الإسلامية، والمسيحية، واليهودية، وتوجد إلى جانب ذلك طوائف مذهبية أخرى مثل اليزيدية، والصابئية، وجاليات عرقية أخرى[٥] .

وهكذا نجد أن المجتمع العراقي يتصف بتركيبة سكانية متنوعة، ولهذه الفئات السكانية مواقف مختلفة تجاه وجود الدولة العثمانية في العراق آنذاك، وقد شكلت العشائر العربية (الغالبية العظمى) لسكان العراق[٦] ، فكانت نسبتهم ما يقارب ٧٨% من عدد السكان، الذين كان يبلغ عددهم آنذاك٢،٢٥٠،٠٠٠ نسمة حسب إحصائية عام ١٩٠٥م ، وانتشرت هذه العشائر في أنحاء العراق، وأضفت طابعاً عربياً على ريفها ومدنها[٧] ، فقد عاش الكثير منهم في القرى المتناثرة على طرفي نهري دجلة والفرات، وعاش آخرون في البادية يتنقلون حيث يكون المطر، فكان لهم شأن كبير في بغداد والبصرة والموصل، أما المدن القديمة الأخرى مثل الحلة وكربلاء والنجف فقد كانت تتسم بالعروبة، شأنها شأن المدن الأخرى التي استحدثت في العصر العثماني، كالعمارة

---

(١) مثل المغول والجلائريين و التركمان و الفرس و الأكراد ، انظر : النجار ، **التعليم في العراق**، ص٨١.

(٢) مثل السومرين و الأكاديين و الآشوريين قديماً ، أما العرب فقد هاجروا إلى العراق منذ القرن الميلادي الأول ، انظر : نور الدين حاطوم و آخرون ، **المدخل إلى التاريخ** ، دمشق ، ١٩٦٥م ، ص٦٩ .

(٣) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م، جـ١، ص٣١ .

(٤) الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م، ص٧٤ .

(٥) Layard , Austen , H : Discoveries in the ruins of Nineveh and Babylon , John Murrary , (London , 1853) , P 475 .

(٦) دي فوصيل ، **الحياة في العراق منذ قرن** ، ص٦٠.

(٧) دي فوصيل، **الحياة في العراق منذ قرن**، ص٦٠.

والناصرية والكوت والرمادي وغيرها[١] ، وكذلك بعض القرى التي توسعت وتم وصفها بالمدن مثل الديوانية وسوق الشيوخ[٢] ، وكانت العشائر العربية في العراق تتكون من تسع فئات عشائرية كبيرة، بعضها ريفية وبعضها بدوية ، وأغلبية العشائر من العشائر الريفية وفي مقدمتها عشائر المنتفق، التي تكونت من تحالف العشائر الثلاث الكبرى (بني مالك، والأجود، وبني سعيد)، ومن العشائر الريفية المتحالفة أيضاً عشائر زبيد وتتكون من (البو سلطان ، والمعامرة، والجحيش) ، وقبيلة فتلة وقبيلة بني حسن، واتحاد الخزاعل، قبيلة عفك وقبيلة الأكوع، وبنو تميم وقبائل زوب وجانين والعبيد وقبائل كعب وقبيلة دليم ، وبنو لام، والبو محمد ، وشمر، وربيعة، وجزء من اتحاد زبيد، أما العشائر البدوية فهي قليلة العدد مقارنة بالعشائر الريفية، وعلى رأس هذه العشائر تأتي عشيرة شمر الجربا، وهناك أيضاً عشيرة عنزة وعشائر الضفير[٣] . وبعد نهاية حكم مدحت باشا لولاية بغداد، كانت الفترة التي تليها تتسم بعدم الاستقرار السياسي ، ومن علامات ذلك، تعاقب على ولاية بغداد خلال الفترة بين عامي (١٨٧٩-١٩١٠م) ، أما ولاية البصرة فقد تعاقب على حكمها في الفترة نفسها (١٧) والياً[٤] ، وهذا الأمر جعل من الصعب على الولاة ممارسة أعمالهم الجادة لمعالجة مشاكل ولاياتهم، وفي مقدمتها مشاكل العشائر، وأبرز ما في هذه الفترة هو تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم (١٨٧٦-١٩٠٩م) ، وبروز شخصيته على غيرها من شخصيات الدولة العثمانية[٥] . ولقد تغيرت أفكار شيوخ العشائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عما كانت عليه في النصف الأول منه، وربما يعود سبب ذلك إلى تغيير الولاة لسياستهم باستخدام العنف والقوة ضد

---

(١) أنشئت مدينتا الرمادي، والناصرية في عهد الوالي مدحت باشا، انظر: الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر** ، ص٧٥.

(٢) سوق الشيوخ : نسبة إلى شيوخ آل السعدون ، وعرفت هذه المدينة أول الأمر بسوق النواشي ، حيث كان أفراد قبيلة (النواشي) وبعض القبائل الرعوية الأخرى يحصلون على ما يحتاجونه من الطعام و البضائع من هذه السوق قبل رحيلهم إلى البادية، ويبدو أن هذه السوق كانت موسمية ، فقد خلت كتابات الرحالين من أي ذكر لها، وعندما استقر آل السعدون ، وهم شيوخ المنتفق في المنطقة، و أخذوا يترددون عليها، اشتهرت هذه السوق باسم (سوق الشيوخ) نسبة إليهم ، انظر : حسين محمد القهواتي، **الحياة الاجتماعية**، فصل من كتاب "حضارة العراق" (١٣ جزء)، بغداد ، ١٩٨٥م ، جـ١٠، ص١٧٦.

(٣) العزاوي، **عشائر العراق** ، جـ٤ ، ص ٧٥.

(٤) وميض، **التطور السياسي المعاصر في العراق** ، بغداد ، د.ت ، ص٩.

(٥) العزاوي ، **تاريخ العراق** ، جـ٨ ، ص٣٧.

العشائر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانتهاجهم سياسة اللين والمرونة في التعامل معهم، فقد رأى الولاة أن أسلوب القوة والحملات العسكرية لم يأتِ بنتائج مع العشائر[١] ، وقد تجسد هذا الاهتمام بأن وضع السلطان خطة وإجراءات لمعالجة المشكلة جذرياً ، كان من أبرزها وأهمها أمر السلطان عبد الحميد الثاني بفتح مدرسة في إستانبول ، يُشرف عليها شخصياً ، أما تلاميذها فيتم اختيارهم من أبناء العشائر العربية المختلفة ، ويتلقون التعليم فيها على نفقة الدولة ، وقد افتتحت هذه المدرسة في ١٢ ربيع الأول عام ١٣١٠هـ ، سميت (مكتب العشيرة) ، وقد التحق عدد من أبناء شيوخ العشائر العراقية بها، وكان هدف السلطان عبد الحميد هو ضمان ولاء زعماء العشائر، والحد من التمردات العشائرية ضد الدولة[٢] .

ويستنتج الباحث مما سبق مما سبق أن الدولة العثمانية اتبعت سياسة حكيمة في هذه الفترة في التعامل مع العشائر العراقية، وفي إدارة شؤون هذه العشائر، لاسيما الخليفة عبد الحميد الثاني، إذ إنه لم يدخر جهداً في تهدئة العشائر وفي الحد من تمردهم على الدولة ، وقد كان السلطان عبد الحميد حكيماً في سياسته معهم، فلم يستخدم القوة العسكرية لوقف تمردهم، إنما استخدم السياسة بفطنة وحنكة ، وأدرك أن استخدام القوة العسكرية سيزيد من المشاكل والتمردات، ويزيد الأمور تعقيداً في العلاقة مع تلك العشائر .

---

[١] عبد الحليم الرهيمي، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق**، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ط١، بيروت، ١٩٨٥م ، ص٣٦.

[٢] عبد ربه سكران إبراهيم، **السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني** ، د.ن ، تكريت ، ٢٠٠٨م، ص٤٢٥ ؛ الزوراء، السنة ٣٤ ، العدد ١٥١٦ في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٩هـ.

المبحث الثاني : الإنجازات العمرانية في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول : تطور التعليم وبناء المدارس في العراق في عهد السلطان عبد الحميد.

كانت المدارس في مختلف أنحاء العراق قبل ظهور المدارس الحديثة متمثلة بالكتاتيب، بالإضافة للمدارس الدينية التي شكلت امتداداً للمدارس العربية في العصور الإسلامية الوسطى، وقد انتشرت تلك المدارس في ولايات بغداد والبصرة والموصل إلى عام ١٩١١م.

١ – المدارس الإبتدائية :

إن حركة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية قد تركت آثاراً واضحةً في مجالات الحياة المختلفة في الدولة العثمانية، ولاسيما مجال التعليم الحديث، فقد أنشئت المدارس الابتدائية والإعدادية والرشدية والمهنية والعالية، إلا أن إنشاء المدارس في العراق لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في فترة تولي مدحت باشا حكم ولاية بغداد[١] .

ولم تظهر المدارس الابتدائية الحديثة في ولاية بغداد إلا في عام ١٨٨٦م ، أي بعد تأسيس مدرسة الموصل بأكثر من ربع قرن[٢] ، وقد تم إنشاء أربع مدارس ابتدائية هي مدرسة قضاء الدليم، ومدرسة النعمانية في قضاء كوت الإمارة، ومدرسة النجف في سنجق كربلاء، ومدرسة المسيب أيضاً في سنجق كربلاء، وقد افتتحت في عام ١٨٨٧م مدرستان ابتدائيتان خارج ولاية بغداد هما مدرسة عانة، ومدرسة (علياوة) في قضاء خانقين، وقد شهدت بغداد في فترة الوالي سري باشا عام (١٨٨٩ – ١٨٩١م) لأول مرة تأسيس مدارس إبتدائية حديثة فيها، ففي عام ١٨٨٩م أنشئت أربع مدارس ابتدائية، ووزعت على مختلف مناطق بغداد، وهي مدرسة

---

[١] مصطفى بدر عباس، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩٣٢م** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٧م ، ص٦٢.

[٢] النجار ، **التعليم في العراق** ، ص١٢٧.

الحميدية، ومدرسة (جديد حسن باشا)، ومدرسة الأعظمية، ومدرسة الكرخ، وهكذا يكون عدد المدارس في ولاية بغداد حتى عام ١٨٨٩م (١٠) مدارس[١] ، وقد بقيت المدارس الابتدائية واحدة في ولاية الموصل حتى عام ١٨٩٠م ، كما أنشئت في قرى الولاية في تلك السنة خمس مدارس ابتدائية وهي : منارة الشبك، وكوكجلي، والدراويش، وطوبزاده، وعمر قبوجي، وأعقب ذلك افتتاح خمس مدارس في عام ١٨٩٢م ، في قرى : أبو جربوعة، ويارمجه، وقرية قوينلي، واورطة، وشرخان، أما في ولاية البصرة فقد افتتحت فيها(١٠)مدارس ابتدائية عام ١٨٨٧م، وقد توزعت تلك المدارس على ولاية البصرة، وكان للبصرة النصيب الأكبر منها فقد فتحت فيها سبع مدارس، أما المدارس الأخرى فقد افتتحت في نواحي أبي الخصيب والزبير وشط العرب، وكانت هذه المدارس أول مدارس تفتتح في الولاية للتعليم الابتدائي[٢] ، وأدى ازدياد عدد المدارس الابتدائية، إلى زيادة الحاجة للمعلمين للتدريس في تلك المدارس، وهذا ما جعل الدولة تفتتح دارين للمعلمين في بغداد والبصرة عام ١٩٠٠م[٣] .

ويلاحظ من أسماء الكثير من تلك المدارس ، أنها أسماء عثمانية، وفي هذا تأكيد على أن الدولة العثمانية تهتم بتوسيع نطاق التعليم، وتوليه أهمية بالغة، وهذا يؤكد كذلك على بالغ الاهتمام من الدولة العثمانية بالتعليم، وأن العملية التعليمية زادت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فظهور المدارس الابتدائية أمر مهم من أجل إخراج السكان من دائرة الجهل، خصوصا أن أغلب سكان العراق كانوا من العشائر، فقد كان من المهم إخراجهم من الجهل الذي كانوا يعيشون فيه ، وظهور المدارس في القرى مؤشر جيد ومهم كونها بعيدة عن المركز، فكانت فرصة جيدة لأهل القرى من أجل التعلم .

---

(١) النجار ، **تاريخ التعليم في العراق** ، ص١٢٩ – ١٣٠.

(٢) النجار ، المرجع السابق ، ص١٣٣ – ١٣٦.

(٣) سالنامة ولاية بغداد سنة ١٩٠٠م ، ص٢٤٥ ؛ عبد الرزاق الهلالي، **معجم العراق**، جـ١ ، ص٢٢٠.

٢–المدارس الرشدية :

أنشئت هذه المدرسة لأول مرة من قبل الوالي مدحت باشا عام ١٨٦٩م [١] ، وفي الولاية الثانية للوالي عبد الرحمن باشا في (١٨٧٩ – ١٨٨١م) ، أنشئت مدرسة رشدية أخرى عام ١٨٧٩م [٢] ، وقد اتبعت المدارس الرشدية في العراق النظام المتبع في الدولة العثمانية ، وقد سبب هذا الأمر صعوبات أمام هذه المدارس تمثلت في مشاكل في التسجيل فيها، إذ امتنع الكثير من الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس بسبب الاختلاف بين المجتمع العراقي وبقية ولايات الدولة العثمانية من حيث تعدد الأقليات، والأديان واللهجات والمذاهب، وفي البداية اقتصر القبول في هذه المدارس على أبناء الوجهاء والموظفين الأتراك، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر أبدت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بتطوير هذه المدارس في العراق، خاصةً بعد ازدياد الحاجة إلى خريجيها من أجل العمل في وظائف حكومية بدلاً من الموظفين الأتراك[٣] ، أما المدارس الرشدية العسكرية فقد كان يتم تجهيزها بالأسلحة والعتاد والملابس من قبل وزارة الحربية، وقد أشار المفتش العام للمدارس الرشدية بأسطنبول في تقرير له في ٥ محرم عام ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م "بأن عدد الطلاب في ولاية بغداد بلغ مائتي طالب، وأن المطلوب تأمين الأسلحة والخيل لهم، لغرض إكمال دراستهم"[٤] ، أما وزارة الحربية فقد أرسلت لبغداد عام ١٩٠٦م " مائتين وأربعين سلاحاً فردياً (ماريتني)، وسبعين سيفاً وسبعة وعشرين حربة وسبعة وعشرين رمحاً، وذلك لقدوم السنة الدراسية الجديدة من أجل التدريب"[٥] ، وبلغ في ولاية بغداد عدد المدارس الرشدية (١٣) مدرسة، اثنتان منها في مركز الولاية، وهما (المدرسة الرشدية الملكية الأولى و الثانية)، وكل واحدة منهما تقع على أحد جوانب بغداد، وتوزعت البقية على كل من بعقوبة، والمنتفق، ومندلي، وكوت الإمارة ، وسامراء، وأربيل، والزبير،

---

(١) محمد عصفور سلمان، **تاريخ العراق الحديث_١٥٣٤–١٩١٧م** ، ديالى ، ٢٠١٦م ، ص٦٤.

(٢) أمين المميز ، **بغداد كما عرفتها** ، مطابع دار افاق العربية ، بغداد ، ١٩٨٥م ، ص١٠٦.

(٣) مصطفى بدر عباس، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩٣٢م** ، ص٧١-٧٢.

(٤) Basbakanlik Osmanli Arsivi (BOA) .Y.MT.NO:281.14. Tarih: 1321A.H.1903.D.H

(٥) Basbakanlik Osmanli Arsivi(BOA) .Y.MTV.NO:281.94.Tarih:A.H.1906.D.H1324

والعمارة، والحلة، وعقرة، وكربلاء[١] ، أما بالنسبة لأعداد الطلبة في المدارس الرشدية الملكية فبلغ عددهم عام ١٨٩١م (١٠٦) طالباً، وارتفع عدد طلابها عام ١٨٩٧م لـ (١٣٠) طالباً [٢] ، وفي عام ١٩٠٥م ازداد عدد المدارس الرشدية إلى (١٨) مدرسة في بغداد والأقضية التابعة لها، وبعد ازدياد المطالبة الشعبية بتوسيع هذه المدارس، زاد الاهتمام بفتح وتطوير العديد من المدارس الرشدية في بغداد والمدن التابعة لها[٣] .

ويلاحظ هنا أن انتشار المدارس الرشدية كان له أثر واضح في نبذ الجهل وفي تنويرعقول السكان، وهذا ما أدى لمطالبتهم بتوسيع المدارس الرشدية، وأدى أيضاً إلى زيادة عددها وارتفاع عدد طلابها.

٣- المدارس الإعدادية :

إن بداية التطور الحقيقي للتعليم في العراق بدأ بانتشار المدارس الإعدادية ، إذ تم تأسيس أول مدرسة إعدادية في ولاية بغداد عام ١٨٧٣م ، وتم تعيين كادر تدريسي متكامل لها[٤] ، وفي ١٠ أيلول عام ١٨٩٥م تم أفتتاح مدرسة إعدادية أخرى، أما في ولاية الموصل فقد تم افتتاح أول مدرسة إعدادية عام ١٨٩٥م، بعد أن تم تحويل المدرسة الرشدية إلى (إعدادية مدنية)، وقد احتوت على خمسة صفوف[٥] ، وكذلك تم تغيير المدارس الرشدية في كل من كركوك والسليمانية إلى مدارس إعدادية بعد عام ١٩٠٨م [٦] . لأن التدريس في المدراس الإعدادية اعتمد اللغة العثمانية، فقد شكل هذا الأمر عائقاً أمام الطلاب لفهم المواد الدراسية، وقد أنتشرت مقالة من جريدة الرقيب البغدادية بعنوان "المجلس العمومي وبلاد العرب والعربية" جاء فيها: " طلبنا من أعضاء مجلسنا العمومي أن يبذلوا جهدهم ويحصروا التعليم باللغة العربية في المكاتب الابتدائية، وانما بالمكاتب الرشدية

---

[١] سالنامة الدولة العثمانية لسنة ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م ، ص٣٩٣-٣٩٧ ، الزوراء، العدد ٧٩٢ ، ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م.

[٢] سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ / ١٨٩٣م ، ص١٤٤ ، سالنامة نظارت المعارف العمومي ، لسنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م ، ص١١٨٢.

[٣] عباس، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩٣٢م** ، ص٧٣.

[٤] النجار ، **الإدارة العثمانية** ، ص ٣٧٩؛ الزوراء ، العدد ٣٥٥ ، ١٤ ربيع الآخر ١٢٩٠هـ / ١٨٧٤م.

[٥] سليمان فيضي، **في غمرة النضال** ، دار الساقي للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م ، ص٣٣.

[٦] الهلالي ، **تاريخ التعليم في العراق** ، ص١٨٠-١٨١ ؛ نمير طه ياسين ، **بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤م** ، ص١٧١.

والإعدادية الملكية ، فإن التعليم باللغة الرسمية العثمانية ، الأمر الذي يقف عائقاً أمام الغرض من انخراط التلاميذ"[١] .

وقد اقتصرت المدارس الإعدادية في العراق على مدرستين إعداديتين في بغداد والموصل ، ففي بغداد نظمت المدرسة الإعدادية عملها بعد إنشاء بناية خاصة بها عام ١٨٩٠م ، أما في الموصل فقد تحولت المدرسة الرشدية إلى مدرسة إعدادية عام ١٨٩٥م ، ولم تؤسس في ولايات العراق أية مدارس إعدادية أخرى غير هاتين المدرستين حتى بعد عام ١٩٠٨م [٢] .

ويمكن القول بأن اهتمام الدولة بالمدارس الإعدادية كان له الأثر الكبير في انتشار التعليم وتطوره، ومن وجهة نظر الباحث فإنه يعتقد أن اللغة هي العائق الأساس الذي واجه الطلاب في العملية التعليمية، لأنها تمثل العائق الأكبر، بالقياس على ما سواه من الصعوبات الدراسية ، فلو كانت الكتب مترجمة إلى العربية لسهلت الكثير على الطلاب العرب ، ولازداد انخراط التلاميذ في هذه المدارس ، إضافة إلى ازدياد عدد المدارس عما كان عليه سابقاً .

٤ – مدارس إعداد المعلمين:

ظهرت الحاجة لسد النقص الحاصل في أعداد المعلمين بعد زيادة أعداد المدارس الابتدائية وتوافد الطلبة عليها، وقد افتتحت مدرستان لإعداد المعلمين عام ١٩٠٠م في ولايتي بغداد والموصل، وهما : (دار المعلمين الابتدائية) في بغداد، و(دار المعلمين الابتدائية) في الموصل[٣] ، وكان شرط قبول الطلاب فيهما هو حصولهم على شهادة من المدارس الرشدية أو المدارس الدينية ، وقد نصت المادة الرابعة من تعليمات القبول بدار المعلمين على : ألّا

---

(١) عباس، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩٠٩م** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ،كلية الآداب ، ١٩٨٥م ، ص٧٩.

(٢) النجار، **التعليم في العراق** ، ص١٥٥.

(٣) النجار ، **التعليم في العراق** ، ص١٩٢ ؛ الزوراء ، العدد ١٨٥٠ ، ٢٤ رمضان ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م ؛ الزوراء ، العدد ١٨٦٨ ، ١٧ صفر ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م .

يقل عمر الطالب عن (٢٠) عاماً، وأن يكون متقناً للغة العثمانية قراءة وكتابة، وأن يجتاز الامتحان في قواعد اللغة العثمانية، ولا يتم قبول الطالب في حال عدم توفر تلك الشروط[١] . وكانت المناهج الدراسية في دار المعلمين في بغداد ، تحتوي على عدة مواد دراسية من بينها : التجويد، والإملاء، وحُسن الخط، وتهذيب الأخلاق، وكان أستاذان يقومان بالتدريس في المدة بين عامي ١٩٠٠ – ١٩٠٣ م هما (علي أفندي) و(جميل نور الدين أفندي)، وقد ألحقت بدار المعلمين (مدرسة تطبيقات) دار المعلمين من أجل تدريب طلاب الدار على قواعد وأصول التربية والتعليم ، وقد بلغ عدد طلاب دار المعلمين عام الإفتتاح في بغداد (٤٠) طالباً[٢] ، ويمنح الطالب شهادة تخرج بعد إتمام دراسته من قبل مجلس المعارف ،شرط أن يتم تصديقها بختم رسمي من قبل الوالي والعلماء، ويتم تعيين الطالب المتخرج (معلماً) في المدينة التي ينتسب إليها، أو في القرى والقصبات[٣] .

٥– مدرسة الحقوق :

لقد تم تأسيس مدرسة الحقوق لأول مرة في الدولة العثمانية عام ١٨٧٨م في إسطنبول بعد مرور سنتين من تولي السلطان عبد الحميد الثاني الخلافة، إذ تقلد الخلافة عام ١٨٧٦م ، وقد اتخذ قرار بتأسيس مدارس حقوقية أخرى في ولايتي بغداد وسوريا، وكان عدم توفر الطلاب والمدرسين من خريجي المدارس الإعدادية، سبباً في منع تأسيسها في تلك الولايتين[٤] ، ويرى بعض المؤرخين أن السبب وراء تأسيس (مدارس الحقوق) خارج مركز الدولة هو زيادة أعداد الطلاب الراغبين بإكمال تعليمهم في مدرسة الحقوق في إستانبول، وبسبب هذه الزيادة قرر

---

(١) سالنامة المعارف، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص٤٠٠ .

(٢) عباس ، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩٠٩م**، ص٨٤ ؛ النجار ، **التعليم في العراق** ، ص١٩٤.

(٣) عباس ، **الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩٠٩م** ، ٨٤.

(٤) بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني** ، ص٣٩٨.

السلطان عبد الحميد الثاني فتح مدارس عليا خارج العاصمة إستانبول ، وبالفعل فتحت مدرسة للحقوق في بغداد في ١ أيلول عام ١٩٠٨م[١] .

ووفق رؤية الباحث فإن إنشاء مدرسة للحقوق تمثل خطوة ممتازة في تطوير التعليم ، وفتح المجال أمام الطلاب الطموحين لإكمال دراستهم، وهذا ما ساعد في تنوير وتوعية عقول الطلاب أمام التطور الحاصل في مجتمعاتهم .

٦– مدارس البنات :

لقد كانت الموصل في طليعة ولايات العراق التي أنشئت فيها مدارس للإناث، وسبب ذلك وجود الإرساليات التبشيرية، التي كان التعليم النسوي قد وقع عليها ، وقد تأسست المدرسة التبشيرية للبنات باسم: "أخوات المحبة" واعتبرت أولى مدارس البنات الحديثة عام ١٨٧٣م في العراق في مدينة الموصل، كما تم افتتاح مدرسة "إناث رشدية مكتبي" في نهاية القرن التاسع عشر، ويعود الفضل في إنشاء أول مدرسة رشدية للبنات في بغداد عام ١٨٨٩م إلى الوالي نامق باشا (١٨٩٩–١٩٠٢م)، وقد سجلت (٩٥) طالبة عند افتتاحها، أما في ولاية البصرة فقد تم افتتاح أول مدرسة للإناث عام ١٩٠١م، ووصل عدد المدارس إلى (٣) مدارس عام ١٩٠٨م[٢] ، وقد أشار (طارق نافع الحمداني) إلى أن نهوض تعليم المرأة والدعوة إليه في العراق ، قد استند إلى تشجيع من بعض الكتاب والمفكرين العراقيين، وفي مقدمتهم "جميل صدقي الزهاوي" (١٨٦٣–١٩٣٦م)، الذي شجع نامق باشا والي بغداد على تأسيس مدارس للبنات[٣] .

ويعتقد الباحث أن لمدارس البنات الأثر الكبير في زيادة الوعي لدى المجتمعات ، كون المرأة هي العنصر الأساس في بناء المجتمع ، وقد جاء تعليم المرأة في سلم تطور التعليم في المجتمع العراقي .

---

(١) بيات ، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، ص٣٩٨ ؛ النجار ، **تاريخ التعليم في العراق** ، ص٣٧٩.

(٢) نمير طه ياسين، **بداية التحديث في العراق ١٨٦٩–١٩١٤م** ، ص١٧٣.

(٣) طارق نافع الحمداني، **ملامح سياسية وحضارية من تاريخ العراق الحديث والمعاصر** ، بيروت ، ١٩٨٩م، ص٧٦–٧٧.

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري) في العراق في فترة السلطان عبد الحميد الثاني.

لقد تفوقت الموصل على بقية ولايات العراق في المنسوجات الصوفية والقطنية ، إذ تُعَدُّ هذه الصناعات من أهم الصناعات الموصلية وأكثرها حيوية من ناحية التبادل التجاري، وكان يقع على عاتق القرى صنع النسيج الخام، وتقوم مدينة الموصل بعد ذلك بتلوينه بعد إزلة الشوائب منه لإستعماله تجارياً[١] ، وقد كانت المنسوجات الموصلية تنافس المنسوجات الأوروبية في جودتها، بالإضافة لرخص أسعارها[٢] ، ولقيت المنسوجات المصدرة قبولاً في الأسواق الأوروبية، كما أطلق عليها "موسلين"[٣] ، وقد تفوقت بغداد والنجف على الموصل بنسيج الحرير، خصوصاً العباءة الحريرية التي كان يُصدر منها إلى الخارج[٤] ، فقد صنعت مدينة بغداد العباءة من الحرير، بينما صُنعت غالبية المنسوجات الأخرى من صوف المواشي (الكلبدون)[٥] ، أما مدينة النجف فغالبية المنسوجات فيها كانت تنسج من الحرير الموشح بالذهب[٦]، وقد كانت بغداد تنتج الأزر والكوفية والعقال والمناديل التي يتم تطريزها بخيوط الذهب والفضة ، وكذلك بعض المنسوجات الصوفية والقطنية الأخرى كما وجدت فيها المصابغ لتلوين المنسوجات[٧] .

وتواجدت كذلك في بغداد صناعة الصابون لكنها كانت محدودة[٨] ، أما دباغة الجلود فتعد بين الصناعات العراقية من صناعات الدرجة الثانية في أهميتها، بالرغم من استخدام الطرق القديمة فيها أيضاً، وتركزت في مدينة

---

(١) عبد السلام عماد رؤوف، **الموصل في العهد العثماني**، مطبعة الآداب، النجف ، ١٩٧٥م، ص٢٨٦، ٢٨٧ ، ٢٨٩ .

(٢) عمر محمد إبراهيم الشلال، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٨٦٩-١٩١٤م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠٠٨م، ص٥٦ ؛ الزوراء ، العدد ٥٩ ، ١٣ ربيع الثاني ١٢٨٧هـ / تموز ١٨٧٠م.

(٣) سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في العراق** ، بيروت ، ١٩٣٨م ، ص٢٣٥ .

(٤) سلمان ، **تاريخ العراق الحديث_١٥٣٤-١٩١٧م** ، ص٢٣٥.

(٥) لوريمر ، **دليل الخليج** ، ج٣ ، ص٩٩٤ .

(٦) جعفر باقر آل محبوبة، **ماضي النجف وحاضرها** ، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، صيدا ، ١٩٨٦م، ص٢٩٤.

(٧) Issawi , Charles , The Economic History of the Middle East ,1800-1914. Chicago ,1996 ,p181 .

(٨) حمادة ، **النظام الاقتصادي في العراق** ، ص٢٣٥ .

الموصل ومناطق الأعظمية والكاظمية في بغداد[١] ، وتواجدت في مدن العراق المختلفة صناعات أخرى وبنسب مختلفة، فقد كانت هناك صناعة حرفية في البصرة لإنتاج القماش والشاش[٢] ، واشتهرت في بغداد في صناعة الفخار، من أجل توفير الأواني المنزلية[٣] ، وتواجدت صناعة الحصر من البردي والقصب، أما الكراسي فكانت تصنع من سعف النخيل وجريد النخيل[٤]، وقد كانت تحاك في مدينة كِفرزمار[٥] الملابس الصوفية والقطنية يدوياً[٦] ، وكانت المناطق الشمالية تنتج ملابس الصوف الثقيلة التي يستخدم في نسجها شعر الماعز والصوف، ويتم تزيين الخيم بالنقوش الجميلة، كما وجدت صناعة الجلود والأخشاب، وبعض الأدوات المعدنية من الحديد والنحاس، دون علم الحكومة ، من أجل سد حاجتهم المحلية الخاصة[٧] ، وقد وجدت صناعة السجاد والبسط والدباغة والتطريز وصناعة الأحزمة والأحذية والسروج ، وصناعة الخزف والآجر بكميات قليلة في مناطق متفرقة من العراق[٨] ، وقد اتسمت الصناعات الحرفية في العراق ببطئ النمو ، ولم تظهر صناعات وطنية قادرة على التعويض عن الصناعات اليدوية التي كادت أن تنقرض، وكان للتغلغل الأوروبي عموماً، والبريطاني خاصةً، الأثر الكبير في منع التقدم الاقتصادي للعراق من أجل ضمان استمرارية تصدير البضائع الأوروبية للأسواق العراقية، هذا من جهة، ومن أجل الحصول على (المواد الأولية) التي تدخل في الصناعة وبسعر رخيص من جهة أخرى[٩]،

---

(١) حمادة، **النظام الاقتصادي في العراق**، ص٢٥٣ ؛ سلمان، **تاريخ العراق الحديث_١٥٣٤-١٩١٧م** ، ص١٤١ .

(٢) سعيد عبود السامرائي ، **سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق**، النجف، ١٩٧٣م، ص٥٠.

(٣) Issawi , op , cit , p . 181 .

(٤) لونكريك ، **العراق ١٩٠٠-١٩٥٠م** ، جـ١ ، ص٥٦ .

(٥) كفرزمار: قرية من قرى الموصل . ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مطبعة السعادة، ط١، القاهرة، ١٩٠٨م ، ص٢٦٤.

(٦) محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي) ١٨٦٤-١٩٥٨م** ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٦٥م ، جـ١، ص٢٨٣.

(٧) سلمان، **تاريخ العراق الحديث ١٥٣٤-١٩١٧م** ، ص١٤٢.

(٨) سلمان، المرجع السابق ، ص١٤٢ ؛ ،حسن أحمد السلمان، **تطور الحركة الصناعية في العراق**، مجلة غرفة التجارة ، جـ٣ ،١٧ آذار ١٩٥٤م ، ص٤٠.

(٩) سلمان ، **تاريخ العراق الحديث ١٥٣٤-١٩١٧م** ، ص١٤٤.

وقد استخدم الفحم الحجري في منطقة كفرزمار في تشغيل البواخر[١] ، واستخدم القير في مدينة هيت عام ١٨٧١م[٢] ، أما آبار النفط فقد اكتشفت في المنطقة الممتدة بين مندلي وخانقين شمالاً وصولاً إلى كركوك[٣].

أما الكبريت فقد وجد في جنوب شرق الموصل[٤] ، وقد استثمر في عهد مدحت باشا قسم من هذه المعادن ، إذ أبدى مدحت باشا اهتماماً كبيراً من أجل التنقيب عنها ، خصوصاً بعد تطور وسائل النقل البحرية، والحاجة لموارد الطاقة ، ومن أجل التنقيب عن الفحم أرسل هيئة فنية تمكنت من استخراج (٥) أطنان ثبتت فائدتها، وجرى التنقيب عن النفط عام ١٨٧٠م ، وثبت وجوده في خانقين ، وقد استخرج منه مقدار (٢٠٠٠) لترٍ أسبوعياً تم استخدامها في إضاءة ولاية بغداد، وفي العام التالي تقرر بيع الفائض منه للأهالي بقيمة (٥) قروش للتر الواحد ، بعد زيادة الإنتاج، ويتم تصدير الفائض[٥] . ولقد اهتمت الحكومة العثمانية بتشجيع الصناعة ، إذ لم تطالب الحكومة أرباب الصناعة بأية شهادات عند تأسيس محلات صناعية ، ولم تضع شروطاً عليهم ، ولم تفرض عليهم ضرائب كبيرة ، باستثناء بعض الرسوم القليلة التي فرضت على المصنوعات في حال تم تصديرها للخارج [٦] ، ومن أوجه الاهتمام بالصناعة تركيز عناية بعض الولاة من أجل تقدم الصناعة ، ومنهم والي بغداد قدري باشا ، إذ قام بدعوة متصرفي سناجق ولاية بغداد عام ١٨٧٨م لتحري الوسائل التي تساهم في تطوير الصناعة في سناجقهم ، مع رفع تقارير للحكومة المحلية في بغداد [٧] .

---

[١] الشلال، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق**، ص٥٦ ؛ وثائق عثمانية ، ملف ١و٢و٣، رقم ١٤٩٨١ ، ٢٥ صفر و ٢٦ شعبان و ٦ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م .

[٢] الشلال، المرجع السابق، ص٥٩ ؛ الزوراء العدد ١٣٧ ، ٢٠ صفر ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م .

[٣] سلمان ، **تاريخ العراق الحديث ١٥٣٤-١٩١٧م** ، ص١٤٥.

[٤] سالنامة ولاية بغداد ، لسنة ١٢٩٢هـ ، ص١٤٣.

[٥] الشلال، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق**، ص٥٩.

[٦] ديولافوا ، **رحلة مدام ديولافوا من المحمرة إلى البصرة وبغداد ١٨٨١م** ، ترجمة : علي البصري ، بغداد ، ١٩٥٨م ، ص١١٨.

[٧] محمد حسن جاسم، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٥م ، ص٣٢٢ ؛ الزوراء ،العدد ٧٥٦ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م.

كما أبدى بعض الولاة اهتمامهم بالمدارس الصناعية، خصوصاً مدرسة (الصنائع) التي قام بتأسيسها الوالي مدحت باشا في بغداد، وكذلك فقد أمر والي بغداد الحاج (حسن رفيق باشا) (١٨٩١-١٨٩٦م) إدارة مدرسة الصنائع في بغداد عام ١٨٩١م، بإحياء عدد من الصناعات، التي كانت تصنعها قبل تلك السنة ، وتوقفت عن ممارستها فيما بعد، مثل النجارة والحياكة وغيرها ، كما دعا دوائر بلديات بغداد للتبرع بالأموال من أجل تأمين كافة النفقات التي تحتاجها لإعادة تلك الصناعات[١] ، وقد اهتم نامق باشا الصغير والي بغداد (١٨٩٩-١٩٠٢م) في عام ١٨٩٩م بالحد من الاعتماد على صناعة النسيج التي كانت مدرسة الصنائع تهتم بها في بغداد إضافة إلى غيرها من الصناعات التي كانت تعتمد على الغزل المستورد من الخارج ، كما سعى لتأسيس مصنع للغزل في المدرسة ، ولأجل ذلك أمر بإصلاح ماكنة بخارية نقلها إلى المدرسة ، إذ كانت معطلة في مطبعة ولاية بغداد ، وكذلك حث على إستيراد ماكنة جديدة للغزل ونقلها للمدرسة أيضاً ، وامتثالاً لذلك أجرت السلطات اتصالات مع أصحاب المصانع الأوروبية، من أجل تقديم تصاميم لتلك الماكنة ، ومن أجل ذلك جُلبت إلى بغداد وبعد أن اطلع عليها مجلس إدارة الولاية، قرر المجلس استيراد ماكنة كانت مواصفاتها قد نالت إعجابه[٢] ، وقد قام الوالي نامق باشا الصغير بتخفيض أسعار الكثير من منتجات المدرسة الصناعية عام ١٨٩٩م من أجل ترويجها ، وطلب من المواطنين شراءها ، فزادت مبيعات هذه المدرسة وأقبل المواطنون على شرائها، وحث الوالي إدارة مدرسة الصنائع في عام ١٩٠٠م على بتأسيس مصنع للنجارة في المدرسة، وبدأ بإنتاج مختلف الأثاث مثل الأسِرّة والمناضد والكراسي وغيرها [٣] ، كما شجعت السلطات الحكومية الصناعة العراقية، وقررت الحكومة المحلية في بغداد عام ١٨٧٣م التقليل من استيراد المنتجات الأوروبية ، كما قام الوالي بالسماح للمصنع التابع لشركة

---

[١] الشلال، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق** ، ص٦٠ ؛ الزوراء العدد ١٤٩٥ ، ٨ رجب ١٣١٠هـ / ١٨٩١م .

[٢] جاسم، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م** ، ص٣٢٣ ؛ الزوراء ، العدد ١٨٢٣ ، ١١ ربيع الأول ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م .

[٣] الشلال ، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق**، ص٦٠.

(عَمّان العثمانية) بتصنيع الأثاث المعدني ، بعد أن رفض السماح للشركة بإنتاجها قبل تلك السنة ، وقد أشارت سالنامة ولاية بغداد لعام ١٩٠٥م ، إلى وجود (٣١٢) محلاً للحياكة في بغداد ، و(٢٢) معملاً للخيوط ، و(٧) معامل للطبع على القماش ، و(٦٨) معملاً للصبغ ، و(١٣) معملاً للفخار ، و(٣٢) معملاً لبيع الجص ، وحوالي (٢٤) معملاً للسكر ، و(٣٥) معملاً للدباغة [١] ، ولم يقتصر الاهتمام بالصناعة وتطويرها على السلطات الحكومية فقط ، وإنما اهتم المواطنون بها أيضاً ، خاصة في بغداد والبصرة ، إذ عمد بعضهم إلى إدخال الآلات الحديثة في الصناعة ، وتأسيس مصانع حديثة ، فقد تقدم اثنان من كبار التجار في بغداد بطلب للحكومة المحلية في بغداد عام ١٩٠٧م لمنحهم إجازة من أجل تأسيس مصنع للدقيق والمعكرونة والخبز، فأعطى مجلس إدارة ولاية بغداد موافقته على منحهما تلك الإجازة[٢] .

أما أهل البصرة فقد اهتموا كثيراً بتأسيس مصانع في مدينتهم وإدخال الآلات الصناعية الحديثة إليها، فقد أسس أحد المواطنين اليهود ، وهو متعهد لأرزاق للجيش، أسس مصنعين في البصرة عام ١٨٨٧م، أحدهما لطحن الحبوب ، والآخر للثلج ، واعْتُبِر مصنع طحن الحبوب الذي عمل بالبخار، أول معمل بخاري تم تأسيسه في البصرة، وقد قام أحد مواطني البصرة باستيراد ماكنة بخارية عام ١٨٩٢م لكبس عرق السوس، بعد أن قام قبل تلك السنة باستيراد ماكنة يدوية لنفس الغرض ، وقام مواطن آخر من البصرة باستيراد محركٍ قوته (٢٥) حصاناً عام ١٨٩٥م ، وقام بنصب هباشة عليه لتقشير الرز وتنظيفه ، وبعد ستة أشهر رَكَّب عليه مع الهباشة طاحونة للحنطة ، وقد بدأ عدد من أهل البصرة بإنشاء مصانع للقازوز منذ عام ١٨٨٩م ، في البصرة، وأبي الخصيب ، والعَشَّار ، والزبير ، وقد قام الشيخ (عبد الواحد باش أعيان) أحد أبناء الأسر البارزة في البصرة عام ١٩٠٩ بإنشاء معملين في البصرة، أحدهما لاستخراج (زيت الخروع)، والآخر لحلج القطن وتنظيفه من البذور[٣] ،

---

[١] سالنامة ولاية بغداد ، لسنة ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م ، ص٢٠٨.

[٢] جاسم ، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م** ، ص٣٢٣-٣٢٤.

[٣] جاسم ، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م**، ص٣٢٤-٣٢٥.

وبالرغم من عناية الحكومة والمواطنين في العراق بتطوير الصناعة فقد تضافرت عدة عوامل أدت لتأخرها ، كان منها : زيادة المنافسة من قبل المنتجات الأوروبية المستوردة للمنتجات العراقية بسبب فتح قناة السويس ، فبسبب فتحها تدفقت المنتجات الأوروبية إلى العراق، وبالتالي اشتدت منافستها للمنتجات العراقية[١] ، إذ عجزت المنتجات المحلية عن منافسة المستوردة، بسبب انخفاض أسعار الأخيرة، وبسبب فتح قناة السويس وتحول طرق التجارة عن العراق تدهوت الصناعة فيه ، وبالرغم من ذلك استمرت الصناعة حتى أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وقد أدت دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية [٢] .

ومما سبق يَخْلُصُ الباحث إلى أن الصناعة في هذه الفترة بقيت في تطور مستمر سواءً من ناحية المواطنين أو من ناحية الدولة العثمانية، فقد ساهم كلاهما في تطويرها ، ولم يتوانَ السلطان عبد الحميد الثاني عن دعم الصناعة، ولكن تضافرت أسباب تراجعها مما أدى لتدهورها ، فمن الطبيعي أن تسعى الدول الأوروبية لتثبيطها ، حتى لا تكون منافساً لها .

المطلب الثالث: تحديث وتطوير النقل والمواصلات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

كان للنقل والمواصلات وتطورها في العراق داخلياً وخارجياً دور كبير في بناء المجتمع العراقي، وكان لذلك تأثير ملموس على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فبسبب تطور النقل والمواصلات إزدهرت التجارة في العراق، وقد اعتمدت التجارة في ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، على نهري دجلة والفرات، وميناء البصرة قبل دخول البواخر، ولقد أدى توسع التجارة وإدخال الملاحة النهرية لنشوء مدن جديدة ، مثل قلعة صالح والعمارة والكوت والناصرية والمِجَر الكبير والعزيزية وعلي الغربي والكميت وشيخ سعد وغيرها، إذ تأسست في

---

[١] كوتلوف ، **ثورة العشرين التحريرية في العراق** ، ترجمة : عبد الواحد كرم ، بغداد ، ١٩٧١م ، ص٨٠.

[٢] جاسم ، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م** ، ص٣٢٦.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر [١] ، وتقع غالبيتها في القسم الجنوبي لنهر دجلة، طريق التبادل التجاري الرئيس، خصوصاً شركة "لنج" الإنكليزية، إذ اقتصر النشاط التجاري لسفنها بين بغداد والبصرة على نهر دجلة[٢].

وقد اعتمدت طرق النقل البرية الداخلية والخارجية على الوسائل البدائية في حركة نقل البضائع والمسافرين، إذ اعتمدت على قوافل الجِمَال وغيرها من الحيوانات، وكان هناك بعض الاختلاف بين قوافل الجِمال، من حيث الحجم والتنظيم، فقد كانت هناك قوافل صغيرة تراوحت أعدادها من (٨٠ إلى ٢٠٠) جَمَل، عملت في الطرق الداخلية للولاية ، وقد عملت القوافل الكبيرة على الطرق الخارجية، من أجل نقل المسافرين والبضائع والحجاج[٣]. وقد أثارت "جريدة الزوراء" موضوع النقل ، إذ دعت إلى مد سكة حديد تصل بين مدن العراق الكبرى[٤] ، لتخفيف الضغط الكبير على استعمال طرق المواصلات النهرية، وشُكلت في عام١٨٩٧م شركة للعربات الأهلية، لنقل الركاب بين البصرة والعَشّار[٥] ، وبنهاية القرن التاسع عشر قام التاجر الثري عبد القادر الخضيري وعدد من أصحاب البواخر الخاصة، بتأسيس شركة للنقل النهري، وفي مطلع القرن العشرين أسس عدد من تجار بغداد شركة لتسيير العربات بين بغداد وعدة مدن قريبة منها، مثل بعقوبة والحِلَّة وكربلاء[٦] ، وفي عهد الوالي نجم الدين منلا عام (١٩٠٨-١٩٠٩م) كانت الزوارق التي تسير بمحركات في نهر دجلة منتشرة، وهذا ما شجع الأهالي على تأسيس شركة محلية للنقل النهري[٧] ، وعُدَّ ذلك خطوة مهمة في طريق التجديد،

---

[١] عبد الرزاق عباس حسين، **نشأة مدن العراق وتطورها**، مطبعة الإرشاد ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص٥١-٦٠.

[٢] عملت البواخر الملاحية لإدارة عمان – العثماني في عهد مدحت باشا في الفرات أيضاً ، ولكن بسبب الصعوبات التي واجهتها اقتصر على نهر دجلة ، ولم ترجع للسير في هذا الطريق إلا في عام ١٩١١م ، انظر : النجار ، **التعليم في العراق** ، ص٣٩٠.

[٣] جاسم، **العراق في العهد الحميدي ١٨٦٩-١٩٠٩م** ، ص٣١٧.

[٤] الزوراء ، العدد ٤٢٢ ، ١١ محرم ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م ؛ العدد ٤٥٦ ، ١٢ جمادي الأول ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م.

[٥] محمد النبهاني، **التحفة النبهانية**، دار إحياء العلوم ، جـ٩ ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٩م ،ص٦٤.

[٦] الوردي، **لمحات اجتماعية** ، جـ٣ ، ص٢٣٩-٢٤٠.

[٧] الشلال، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٨٩٦-١٩١٤م**، ص٩٣.

وقد تأسست شركة أهلية للسيارات محدثة نقلة نوعية في مجال المواصلات، في عام ١٩١٢م، وعملت على نقل الركاب بين بغداد وبعقوبة [١] .

أما الموصل فبسبب انعدام صلاحية طريقها النهري الوحيد، وهو نهر دجلة الذي استخدم لملاحة السفن البخارية الصغيرة، فقد اضطرت الحركة الملاحية للاعتماد على المراكب البدائية "الأكلاك" من أجل الوصول إلى بغداد [٢]، وهذا السبب هو الذي حرمها من خدمات شركة "لنج" الملاحية، وبدأت أسواقها تتعامل بشكل أساس مع أسواق إستانبول وحلب للحصول على البضائع الأوروبية، منذ أواخر القرن التاسع عشر[٣] ، وكان ذلك أرخص مما لو استوردتها من أسواقها الأصلية [٤] ، وقد أدى ذلك لإبعادها بشكل خاص عن المؤثرات الغربية، وإلى استمرار عزلتها النسبية[٥] ، وساهم ذلك في دعم حصانتها المحلية، ومن أبرز نتائج هذا الانعزال تمكن التيار الديني من المحافظة على موقعه المتقدم[٦] ، وقد تقلص استيراد السلع الأوروبية في نهاية سبعينات القرن التاسع عشر، عبر الطريق الصحراوي من دمشق وحلب والموصل، وهذا ما جعل الموصل تتقوى في المجال الاقتصادي أكثر من البصرة وبغداد[٧] .

ويتبين الباحث مما سبق أن طرق المواصلات في العراق، قد أثرت بشكل كبير وإيجابي على التجارة فيه، كونه يحتوي على نهري دجلة والفرات، اللذين كانا الطريق النهري الأول والأبرز في نقل البضائع والركاب، وكذلك أثر

---

[١] مجلة "لغة العرب" ، جـ٥ ، ذي القعدة و ذي الحجة ١٣٣٠هـ / تشرين الثاني ١٩١٢م ، ص٢١١.

[٢] دي فوصيل ، **الحياة في العراق منذ قرن** ، ص٣١.

[٣] سالنامة ولاية الموصل، لسنة ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.

[٤] لأن ذلك أعفاها من المصروفات الإضافية الخاصة بالشحن والنقل والتأمين ، انظر: محمد سلمان حسن ، جـ١ ، ص٢٥٦.

[٥] لونكريك ، **العراق ١٩٠٠-١٩٥٠م** ، جـ١ ، ص٤٥-٤٦ .

[٦] ذنون يونس حسين الطائي، **الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وتأسيس الحكم الوطني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٠م ، ص٣٦-٤٤ ؛ الجميل سيار ، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب ، البنية التاريخية للعراق الحديث – الموصل نموذجاً، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عَمّان ، ١٩٩٩م ، ص١٩٨-٢٠٠.

[٧] روجر أوين، **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠-١٩١٤م** ، ترجمة : سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ص٢٥٨-٢٥٩.

إنشاء شركات للنقل البري، سواءً الداخلي أو الخارجي منها على سير ونشاط الحركة التجارية آنذاك، وكل هذه التطورات لم تَخْلُ من دعم السلطات العثمانية لها .

وفي الختام يستنتج الباحث أن العراق قد شهد خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني تطورات في عدة مجالات، إذ سعى الخلفية عبد الحميد الثاني لإصلاح كافة مفاصل الدولة، فغَيّر سياسة العنف والقوة مع العشائر إلى اللين والمرونة في التعامل، الأمر الذي أدى إلى تهدئة الأوضاع بين العشائر والدولة، وكان لسياسته تأثيرٌ كبيرٌ على قبول غالبية السكان بوجود الدولة العثمانية، ولا تخفى إصلاحاته في مجال التعليم وتطويره، وإنشاء المدارس بمختلف مراحلها في ولايات الدولة العثمانية بمختلف مراحلها، ما أدى إلى إحداث نهضة فكرية عند السكان، وتخريج طلاب متعلمين ومثقفين، وقد كان للصناعة والتجارة نصيب من هذه الإصلاحات، فكان لإنشاء مدرسة الصنائع تأثيرٌ واضحٌ في تصنيع المنتجات المحلية، ومنافسة المنتجات المستوردة في السوق ما شجع على نهوض الصناعة المحلية، وإنتاج مختلف السلع محلياً، فلم يتوانَ الخليفة عبد الحميد الثاني في مختلف مجالات الإصلاح منذ بداية عهده، وسعى جاهداً للنهوض بالدولة في مختلف المجالات.

النتائج

خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أن الدولة العثمانية دولة إسلامية قائمة على المنهج الإسلامي الحنيف، إذ سعت إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية لسكان العراق بعد سعي الصفويين لتغير هوية العراق الإسلامية والعربية .

٢- لقد تصدت الدولة العثمانية للغزو الصفوي الفارسي للعراق انطلاقاً من عهد إيمان خلفائها بالإسلام وحملهم لرسالته، ومن نظرتها الاستراتيجية أنها تدافع عن جميع العالم الإسلامي وعن أوطانه، هذا وكانت الدرع الأقوى ضد أطماع الصفويين التوسعية .

٣- كانت الدولة العثمانية حريصة كل الحرص على إبقاء العراق تحت سيادتها من أجل حمايته من الاستعمار الأوروبي الحديث المتحالف مع الصفويين.

٤- كان عهد السلطان عبد العزيزاستمراراً لمنهج الإصلاح وذلك عبر انتهاج خطوات إصلاحية إضافية استكمالاً لمنهج من سبقه كلاً في الإصلاح لولايات الدولة العثمانية عامة ومن بينها العراق، وهما كل من السلطان محمود الثاني وعبد المجيد الأول.

٥- كان هناك العديد من الولاة الذين لعبوا دوراً مهماً في ولاية العراق من الناحية السياسية والإصلاحية، ومن أبرزهم نامق باشا، ومدحت باشا.

٦- اتبع السلطان عبد الحميد الثاني سياسة حكيمة في إدارة الدولة العثمانية، كان أساسها توحيد المسلمين والعرب تحت الراية الإسلامية العثمانية باسم الجامعة الإسلامية من أجل بناء قوة الدولة العثمانية وإعادة هيبتها.

٧- إن السياسة الحكيمة للسلطان عبد الحميد الثاني التي سار عليها أثناء فترة خلافته تجاه العشائر العراقية كان من شأنها تهدئة العشائر ووقف التمرد العشائري المستمر، وكسب تأييد غالبية السكان السكان.

٨- إن العمل والجهد الفكري والعلمي الذي أحدثته الدولة العثمانية في العراق ، مثل إنشاء المدارس وتطوير التعليم، نتج عنه نهضة فكرية كبيرة، انعكست نتائجها على المجتمع العراقي من خلال ازدهار التعليم وتطوره في كافة أنحاء العراق.

٩- إن اهتمام الدولة العثمانية بتطوير الصناعة في العراق وتشجيعها محلياً من خلال تشجيع وتنشيط حركة التبادل التجاري مع الدول المجاورة كان له أثرٌ كبيرٌ في زيادة حجم الاقتصاد العراقي وفي قوته وزيادة نمائه.

١٠- إن الولاة في تلك الفترة كان منهم المطيع المطبق لأوامر الدولة العثمانية، مثل الوالي نامق باشا، ومنهم من خالف النظام مثل الوالي نجيب باشا، ومنهم من سعى لتغيير النظام في الدولة العثمانية مثل الوالي مدحت باشا، بالرغم من الإصلاحات التي أنجزها.

التوصيات

١- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن جوانب الموضوع الذي تتناوله الدراسة، من عام ١٨٦١م إلى ١٩٠٩م، إذ إن الدراسات المتوفرة عن هذه الجوانب تحتاج المزيد من البحث والتدقيق والتوسع فيها، باعتبار هذه الفترة فترة مختلفة عما سبقها من فترات الوجود العثماني في العراق من جميع النواحي السياسية والإصلاحية، ويهدف ذلك لمعرفة وتقديم المزيد من المعلومات عن تلك الفترة المليئة بالإنجازات، والبناء عليها لإحداث المزيد من التغييرات والتحسينات، من أجل التطوير لمقدرات البلاد ومرافقها وازدهار شعبها.

٢- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة التي تتناول شخصية السلطان عبد العزيز، نظراً لقلة الدراسات العربية التي تتناول هذه الشخصية، وذلك لبيان تأثيراتها، وإظهار انعكاسات سياستها على العراق، من أجل الاستفادة من خبرته السياسية والإصلاحية في إدارة الدولة وولاياتها.

٣- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن الوالي مدحت باشا، وتأثير عدم إخلاصه للخلافة العثمانية، بالرغم من إنجازاته الإصلاحية التي كان يسعى من خلالها لتغريب الدولة العثمانية.

٤- يوصي الباحث طلاب العلم عامة والباحثين في مجال التاريخ خاصة، بالحرص على البحث عن المعلومات الصحيحة من مصادرها الأصلية، التي توثق التاريخ الصحيح بدون تزييف الحقائق.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أوضاع العراق السياسية والعمرانية في الفترة الزمنية التي حكم فيها كل من السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني، دولة الخلافة العثمانية الإسلامية، وهي من عام ١٨٦١م إلى ١٩٠٩م، وهما من أواخر سلاطين هذه الدولة، إذ شهدت فترة حكمهما العديد من التغيرات الإيجابية في أوضاع العراق من الناحيتين السياسية والعمرانية، وحيث كانت الأوضاع في العراق في الفترة التي سبقت فترة الدراسة تتسم بعدم الاستقرار، إذ لعبت الحروب دوراً كبيراً في زعزعة أمن هذه البلاد واستقرارها.

وقد ركزت الدراسة على الجانب السياسي، وكذلك العمراني الذي يتضمن الجوانب الاقتصادية والإدارية والتعليمية، وقد حدثت فيهما تطورات كثيرة في فترة الدراسة، إذ تُعّد هذه الفترة فترة مهمة، باعتبارها ضمن السنين الأخيرة من حياة الدولة العثمانية، وقد أشار الباحث في مقدمة هذه الرسالة إلى أنه لم يجد في الفترة التي تناولها بالبحث بين ١٨٦١م و ١٩٠٩م، أي دراسة علمية، إذ تفتقر هذه الفترة لدراسة علمية جادة تجمع الأوضاع السياسية والعمرانية في العراق، في دراسة واحدة تتناولهما بموضوعية، ولم يجد الباحث دراسةً أوبحثاً جُمعَ فيه هذان الجانبان، ولذلك يرى أن هذه الفترة ما زالت تحتاج للكثير من الدراسات، لما تحتويه من الأحداث الجديرة بالبحث والتأمل والتي لا يمكن حصرها في بحثٍ واحد.

وقد ناقش الباحث الأحداث التي وقعت قبيل فترة الدراسة، وما شهده العراق من صراع عثماني فارسي وقام كذلك ببيان الأوضاع السياسية والعمرانية آنذاك، ثم بيان دور الولاة في عهد كل من السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني وما أحدثته سياستهم في العراق، كما بَيّنت الدراسة سياسة السلطان عبد العزيز وإنجازاته الإدارية وأثرها على الولايات العربية وولاية العراق، وناقشت أيضاً سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العشائر العراقية وأكدت أن سياسته نجحت في تهدئة الأوضاع بين الدولة العثمانية والعشائر. وتناولت هذه الدراسة أيضاً التقسيمات الإدارية للعراق، والاهتمام بالتعليم وتطويره وإنشاء المدارس التي أحدث نهضة فكرية

بين سكان ولاية العراق، وخُتمت هذه الرسالة بأهم النتائج، وبعض التوصيات التي يرى الباحث ضرورة العمل بها والسعي للأخذ بها.

وبعد: فقد اجتهد الباحث في هذه الرسالة وسعى لتحقيق الأهداف المرجوة منها، في بيان أوضاع العراق السياسية والعمرانية، وقد عمل على تحليل ومناقشة ما تضمنته ضمن الخطة المقررة لها، فإن أصاب فالتوفيق والعون من الله وحده، وإن أخطأ فالكمال لله وحده سبحانه والإنسان مبني على النقص والقُصُور، وحسب الباحث أنه سعى لتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة.

والحمد لله دائماً وأبداً

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١- إبراهيم خليل أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٨٥٦-١٩١٦م ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٣م.

٢- إبراهيم، خليل أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢م ، د.ن ، البصرة، ١٩٨١م.

٣- إبراهيم، عبد ربه سكران، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، د.ن ، تكريت ، ٢٠٠٨م.

٤- أبو غنيمة، زياد، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط١، عمان ، ١٩٨٣م.

٥- احمد، كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، وزارة الثقافة والشباب، بغداد ، ١٩٨٥م.

٦- أداموف، ألكسندر، ولاية البصرة في ماضيها و حاضرها ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، بغداد ، ١٩٨٩م.

٧- الأدهمي، محمد مظفر، الحركة البرلمانية العثمانية في العراق وعلاقتها في انتعاش بذور الحركة القومية العربية فيه، آفاق عربية، العدد (٦) شباط ١٩٧٧م.

٨- الأعظمي، علي ظريف، تاريخ الدولة الفارسية في العراق، مطبعة الفرات، بغداد، ١٩٢٧م.

٩- آل محبوبة، جعفر باقر، ماضي النجف وحاضرها، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ ، صيدا ، ١٩٨٦م.

١٠- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٦م.

١١- أوزتونا، يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، الطبعة الأول ، إسطنبول ، ١٩٩٠م .

١٢- أوغلي، أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، مج٢، ترجمة : صالح السعداوي، مكتبة إنجلو المصرية للتاريخ و الفنون والثقافة ، إسطنبول ، ١٩٩٩م.

١٣- أوين، روجر ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠-١٩١٤م ، ترجمة : سامي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠م.

١٤- باتريك، ماري ملز، سلاطين بني عثمان صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي ، دار الحضارة للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦م.

١٥- برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م ، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩٩م.

١٦- البزاز، عبدالرحمن ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، دار البراق، ط٤، لندن، ١٩٩٧م.

١٧- البستاني، سليمان خطار، عبرة و ذكرى ، د.ن ، القاهرة ، ١٩٠٨م.

١٨- بشور، أمل ميخائيل ، سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة ١٨٤٠ لـ ١٨٨٠ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، ٢٠٠٦.

١٩- البصري، عثمان بن سند ، اختصره أمين بن حسن الحلواني، حققه وعلق على حواشيه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٢٠- بكر، محمود، موسوعة التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر والإعلام ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.

٢١- بيات، فاضل مهدي ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، دار المدار الإسلامي، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٣م.

٢٢- الجاف، حسن ، موسوعة تاريخ إيران السياسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨م.

٢٣- جلال، أحمد أمين، الشرق العربي والغرب ، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١م.

٢٤- جميل، حسين، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦م ، موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٨٣م.

٢٥- الجميل، سيار كوكب علي ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٦م ، الموصل ، ١٩٩١م.

٢٦- حتي، فيليب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة : الدكتور كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت.

٢٧- الحسن، عيسى ، وآخرون، الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

٢٨- حسن، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت،١٩٦٥م.

٢٩- الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م.

٣٠- الحسون، منذر أحمد، العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، ط١، دمشق ١٩٩٧م.

٣١- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠م.

٣٢- الحمداني، طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، بيروت ، ١٩٨٩م.

٣٣- الحمداني، طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار العربية للموسوعات، د.ت.

٣٤- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، مطبعة السعادة، ط١، القاهرة، ١٩٠٨م.

٣٥- حيدر، شاكر ناصر ، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة ، ط١ ، بغداد ، ١٩٤٧م.

٣٦- خالد، روزهات ويسي ، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق ، ط١ ، دهوك ٢٠١٢م.

٣٧- الخالدي، محمد روحي ، أسباب الانقلاب العثماني و تركيا الفتاة ، القاهرة ٢٠١٤م.

٣٨- خليل، علي مراد ، العراق في العهد العثماني دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الأقتصادية ١٦٣٨_١٧٥٠م ، لبنان _ بيروت ، ٢٠١٨ ، ط١.

٣٩- خنجي، أمير حسين ، إيران الصفوية كيف صار الإيرانيون شيعة صفوييون ، د ن ، د.ت ، ترجمة : أحمد حسين بكر.

٤٠- خوري، يوسف قزما ، مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠م.

٤١- الخولي ، أحمد ، الدولة الصفوية ، القاهرة ، ١٩٨١م.

٤٢- الدباغ، تقي ، العراق في التاريخ ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م.

٤٣- الدملوجي، صديق ، مدحت باشا، د.ن ، بغداد، ١٩٥٣م.

٤٤- الدوري ، سامي صالح ، موقف بريطانيا من سياسة محمد علي باشا في اليونان وبلاد الشام (١٨٢١م - ١٨٤١م)، ط١، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٤٥- دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤-١٩١٤م ، ترجمة: أكرم فاضل، بغداد ، ١٩٦٨م.

٤٦- ديولافوا، جين، رحلة مدام ديولافوا من المحمرة الى البصرة وبغداد ١٨٨١م ، ترجمة : علي البصري ، بغداد ، ١٩٥٨م.

٤٧- رافق، عبد الكريم ، العرب و العثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م _ دمشق ، ١٩٩٣، الطبعة الثانية.

٤٨- الراوي، إبراهيم ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٤٩- الراوي، محمد سعيد ، تاريخ الأسرة العلمية في بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٧م.

٥٠- رشيد، عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ٢٠٠٢م.

٥١- رضائي، عبد العظيم ، تاريخ رسالة إيران، سلسلة أفشارية إستعراض قاجارية نهران، ١٣٧٧هـ.

٥٢- الرهيمي، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

٥٣- رؤوف، عماد عبد السلام ، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٣٤م ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٧٥م.

٥٤- رؤوف، عماد عبد السلام، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، ط١، بغداد ،٢٠٠٢م.

٥٥- الزركلي، خير الدين الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٦٩م .

٥٦- الزيات، أحمد حسن وآخرون، مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

٥٧- الزيدي، المبسط في تاريخ العرب الحديث (١٥١٦ – ١٩١٦م)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان ، ٢٠٠٤م.

٥٨- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، ط٣، بيروت.

٥٩- ساسون، عزرا سمويل، تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي، د.ن، الاسكندرية، ١٩١٠م.

٦٠- سركيس، يعقوب، مباحث عراقية، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٨م.

٦١- السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية خلال الحكم العثماني الأخير والاحتلال البريطاني ١٩٠٨-١٩١٨م، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦٢- سعدي، إيناس عبدالله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨_١٩١٨م، دار صفحات، دمشق، ط١.

٦٣- سلطان، علي ، تاريخ العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٨ ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس ، د.ت .

٦٤- السلمان، حسن أحمد، تطور الحركة الصناعية في العراق، مجلة غرفة التجارة ،١٧ آذار ١٩٥٤م.

٦٥- السيد محمود، سيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار "وفق المصادر العثمانية المعاصرة و الدراسات التركية الحديثة"، نشر مكتبة الآداب، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٦٦- شيبلر، برجيت انتفاضات جبل الدروز – حوران من المعهد العثماني إلى الاستقلال ١٨٥٠-١٩٤٩ ، دراسة أنتربولوجية – تاريخية ، ترجمة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار النهار للنشر، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٤م.

٦٧- صابان، سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط٣، الرياض ، ٢٠٠٠م.

٦٨- صباغ، ليلى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان، دمشق ، ١٩٨١ – ١٩٨٢م.

٦٩- صفوت، محمد مصطفى، السلطان محمد الفاتح، مؤسسة هنداوي، ١٩٤٧م.

٧٠- الصلابي، علي محمّد، الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط١، ٢٠٠٣م.

٧١- الصوفي، أحمد علي ، المماليك في العراق ، د.ن ، الموصل ١٩٥٢م.

٧٢- الصوفي، أحمد علي، تاريخ بلدية الموصل ، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٠م.

٧٣- الضابط ، شاكر ضياء ، العلاقات الدولية و معاهدات الحدود بين العراق و إيران ، بغداد ، دار العربي ، ١٩٦٦م.

٧٤- الطراونة، طه ثلجي ، النزاع الصفوي العثماني حول العراق، حوليات آداب عين شمس، مصر ، ٢٠٠٣م.

٧٥- طقوس، محمد سهيل، تاريخ الدولة الصفوية، دار النفائس في إيران، بيروت، ٢٠٠٩م.

٧٦- العابد، محمد صالح، حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد ١٦٣٨م، مجلة المورد، العدد الرابع، عدد خاص ، المجلد الثامن ، ١٩٧٩م.

٧٧- العاني، عايف حبيب خليل ، دار الشؤون الثقافية العامة، " آفاق عربية " ، الطبعة الأولى، بغداد ، ٢٠٠٠م.

٧٨- عباس، حسين عبد الرزاق ، نشأة مدن العراق وتطورها، مطبعة الإرشاد ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

٧٩- العريس، محمد، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ١٥١٦م / ١٩١٦ م، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥م.

٨٠- عز الدين، محمد كمال، حوادث الدهور في الأيام والشهور، القاهرة ، ١٩٩٠م.

٨١- عز الدين، يوسف، الشعر العراقي الحديث واثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٨٢- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين إحتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ساعدت وزارة المعارف على نشر هذا الكتاب ، ١٩٥٥م .

٨٣- العزاوي، عباس، عشائر العراق، شركة التجارة و الطباعة المحدودة، بغداد ، ١٩٥٦م.

٨٤- العزاوي، قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم ، ط٢ ، لبنان ، ٢٠٠٣م.

٨٥- عصفور، سلمان محمد ، تاريخ العراق الحديث_١٥٣٤-١٩١٧م ، ديالى ، ٢٠١٦م.

٨٦- العطية، وداي ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، الطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤م.

٨٧- علي، أورخان محمد، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عصره، ط٤، اسطنبول، ٢٠٠٨م.

٨٨- علي، أورخان محمد، روائع من التاريخ العثماني، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، مصر، ٢٠٠٨م.

٨٩- العمري، ياسين بن خير الله، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية ، تحقيق عماد الدين رؤوف ، النجف ، ١٩٧٤م.

٩٠- عوض، عبد العزيز ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث ، مكتبة الرائد العلمية ، بيروت-عمان ، ١٩٩١م ، جـ٢.

٩١- غربي، الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٢٨٨-١٩١٦م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م.

٩٢- فارس، سليم، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، مطبعة الجوائب، ط٥، الأستانة، ١٢٩٤هـ.

٩٣- فايز، محمد حسين محمد، الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، د.ت.

٩٤- فائق بك، سليمان، تاريخ بغداد ، ترجمة : موسى كاظم نوروز ، د.ن ، بغداد ، ١٩٦٢م.

٩٥- فوستر، هنري، تكوين العراق الحديث ، ترجمة : عبد المسيح جويدة، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م.

٩٦- فيضي، سليمان ، في غمرة النضال ، دار الساقي للطباعة و النشر ، ١٩٩٨م.

٩٧- قازان، نزار ، سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة و فتنة الإنكشارية ، بيروت ، دار الفكر ، د.ت.

٩٨- قايا ديلك ، كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م) ، الدار العربية للموسوعات ، ترجمة: حازم سعيد منتصر و مصطفى زهران ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٨م.

٩٩- قداوي ، علاء محمود ، تاريخ العراق في عهدي القره قوينلو والآق قوينلو ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢م.

١٠٠- قفلجملي، حكمت ، التاريخ العثماني – رؤية مادية ، تعريب فاضل لقمان جنكر ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٧م.

١٠١- قلعجي، قدري ، مدحت باشا (أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين)، دار العلم للملايين، ط٣ ، بيروت ، ١٩٥٨م.

١٠٢- القهواتي، حسين محمد ، الحياة الإجتماعية ، فصل من كتاب "حضارة العراق" (١٣ جزء)، بغداد ، ١٩٨٥م ، جـ١٠.

١٠٣- الكركوكلي ، رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي،بيروت، ١٩٦٣م.

١٠٤- كوتلوف، ل.ن، ثورة العشرين التحريرية في العراق، ترجمة : عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٧١م.

١٠٥- لهارد، أنكه ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، الترجمة إلى العثمانية علي رشاد ، الترجمة إلى العربية محمود علي عامر ، تقديم وتعليق سمر بهلوان ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٨م.

١٠٦- لوريمر، ج.ج ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، جـ١ ، ترجمة : مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، د.ت.

١٠٧- لوريمر، ج.ج .، دليل الخليج التاريخي ، ج٤ ، ترجمة: لجنة من الأساتذة ، الدوحة ، د.ت.

١٠٨- لوكيتز، ليوار، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ت: دلشاد ميران، بدون مكان، د.ت .

١٠٩- لونكريك، ستفين هيمسلي ، اربعة قرون من تاريخ الحديث ، ت: جفعر الخياط ، ط٥، لبنان ، ٢٠٠٤م.

١١٠- مانتران، روبير ، و آخرون ، تاريخ الدولة العثمانية، جـ٢ ، ترجمة : بشير السباعي، دار الفكر ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

١١١- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار ابن قتيبة ، ط١ ،الكويت ، ١٩٨٩م.

١١٢- المحامي ، محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ترجمة :إحسان حقي ، دار النفائس ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨١م.

١١٣- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٨٢م.

١١٤- المغازي، أماني بنت جعفر بنت صالح، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، السعودية، ٢٠٠٤م.

١١٥- المميز، أمين ، بغداد كما عرفتها ، مطابع دار افاق العربية ، بغداد ، ١٩٨٥م.

١١٦- منصور، محمد علاء الدين تاريخ إيران بعج الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية(٨٢٠م-١٩٢٥م)، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.

١١٧- النبهاني، محمد ، التحفة النبهانية، دار إحياء العلوم، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٩م.

١١٨- النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م.

١١٩- النجار، جميل موسى، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢م.

١٢٠- نصار، عبد العظيم عباس، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨م ، المكتبة الحيدرية، ط١.

١٢١- نعمة الله، نوفل أفندي ، الدستور ، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري ، المطبعة الأدبية ، مج١، بيروت ، ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ - ١٨٨٤م .

١٢٢- نوار، عبد العزيز سليمان ، تاريخ العرب الحديث ، العراق ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣م.

١٢٣- نوار، عبدالعزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم دواد باشا إلى نهاية حكم مدحت، القاهرة ١٩٦٨م.

١٢٤- نورس ، علاء موسى كاظم ، دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠-١٨٠٠م ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩م.

١٢٥- نورس، علاء موسى كاظم ،حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨٣١)، دار الحرية للطباعة ١٩٧٥م.

١٢٦- الهاشمي، عبد المنعم ، الخلافة العثمانية ، دار ابن الحزم للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤م ، ط١.

١٢٧- هوار، كليمان، خطط بغداد ،ترجمة ناجي معروف ، بغداد ، ١٩٦١م.

١٢٨- الوائلي طاهر يوسف ، السياسة العثمانية تجاه العراق ١٥١٤_١٥٣٤م ، جامعة الكوفة_كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ،حزيران ٢٠١١، مجلد ٥ ، عدد ٨.

١٢٩- الوائلي، إبراهيم، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م.

١٣٠- الوردي، علي ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة الرشاد – بغداد ، الجزء الثاني والثالث والرابع والسابع.

١٣١- ولتن، إلما ، عبد الحميد ظل الله في الأرض ، ترجمة : راشد رشدي ، دار النيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٤٨م.

١٣٢- ياغي، إسماعيل احمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦م.

الرسائل والأطروحات:

١- الأموي، محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

٢- الزيدي، عباس ياسر، تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥م.

٣- سلمان، محمد عصفور، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، بغداد ، ١٩٨٩م.

٤- الشلال، عمر إبراهيم محمد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٨٩٦-١٩١٤م ، إطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨م.

٥- عباس، بدر مصطفى، الحياة التعليمية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩٣٢م، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٧م.

٦- مؤنس، أشرف محمد عبد الرحمن، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

الجرائد والمجلات:

١- الزوراء، العدد ١٣٧ ، ٢٠ صفر ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م.

٢- الزوراء ، العدد ٣٥٥ ، ١٤ ربيع الآخر ١٢٩٠هـ / ١٨٧٤م.

٣- الزوراء ، العدد ٤٢٢ ، ١١ محرم ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م .

٤- الزوراء ، العدد ٤٥٦ ، ١٢ جمادى الأول ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م .

٥- الزوراء ،العدد ٧٥٦ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م.

٦- الزوراء، العدد ٧٩٢ ، ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م .

٧- الزوراء العدد١٠١٩ ، جمادى الآخرة ١٢٩٩ /١٨٨١م.

٨- جريدة الزوراء ، العدد ١٢١٧ ، ٢٤ رجب ١٣٠٢/ ١٨٨٤م .

٩- الزوراء، العدد ١٤٩٥ ، ٨ رجب ١٣١٠هـ / ١٨٩١م.

١٠- الزوراء، السنة ٣٤ ، العدد ١٥١٦ في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٩هـ .

١١- الزوراء ، العدد ١٨٢٣ ، ١١ ربيع الأول ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م .

١٢- الزوراء ، العدد ١٨٥٠ ، ٢٤ رمضان ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

١٣- الزوراء ، العدد ١٨٦٨ ، ١٧ صفر ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م.

١٤- جريدة الزوراء العدد ٢١٥٨ ، ٢٣ ذي القعدة ١٣٢٥/ ١٩٠٧م.

١٥- مجلة الأحكام العدلية النسخة الأصلية، ترجمة : يوسف الأسيران، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠٦هـ.

١٦- مجلة "لغة العرب" ، جـ٥ ، ذي القعدة و ذي الحجة ١٣٣٠هـ / تشرين الثاني ١٩١٢م.

السالنامات:

١- سالنامة الدولة العثمانية لسنة ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م.

٢- سالنامة المعارف، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.

٣- سالنامة نظارت المعارف العمومي ، لسنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م.

٤- سالنامة ولاية الموصل، لسنة ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م.

٥- سالنامة ولاية بغداد ، لسنة ١٢٩٢هـ.

٦- سالنامة ولاية بغداد ، لسنة ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م.

٧- سالنامة ولاية بغداد سنة ١٩٠٠م.

٨- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ / ١٨٩٣م.

المصادر والمراجع الأجنبية

1- A dmiralty Intelligence Division، Hand book of Mesopotamia ، Vol . 1 ، (Oxford، 1916).

2- Ahmet Nuri Sinapli ،Delevet، Mıllete Beş Padişah Devrinde kıymetli Hizmetlerinde Bulunan Şeyhül Vüzera، Serasker Mehmed Namık Paşa، Istanbul، 1987.

3- and Modern Turkey ، Vol . II ، Reform ، Revolution ، and Republic : The Rise of Modern Turkey ، 1808 – 1975 ، Cambridge University Press ، (Cambridge ، 1977).

4- Arnold Toynbee . A Study of History ، 4 vols .Oxford University Press ، London ، 1934 ، vol.1 pp.383-384 ; Parry-I . 410.

5- BOA ، Ayniyat Defteri ، Nr.851 ، S.22 ، Tarih: 19 Safer 1284 (22 June 1867).

6- BOA ، Irade Mesail-i Mühimme ، Nr. 1834 ، Lef: 2 ، Tarıh: 19 Rebıulevvel 1259 (2 April 1843).

7- BOA ، Irade-I Dahiliye ، Nr .12311 ، Tarih : 5 Cemaziyelevvel 1266 (19 March 1850) .

8- BOA ، Irade-i Mahsüs ، Nr. 22666 ، Tarih: 22 Şevval 1280 (1 February 1864)

9- BOA ، Mühimme Defteri ، 258 ، Nr. 79. S. 99 ، Tarih : 29 Şevval 1268 (16 August 1852)

10- BOA Irade-i Dahiliy ، Nr . 15120 ، Tarıh: 7 Rebıülevvel 1268 (30 December 1851) .

11- Carter V . Findley ، “Sir James W .Redhouse (1811-1892):Mükemmel Bir Dğuilimcinin Öyküsü “ ، (çev : Nuray Şimşek) ،Kebikeç dergisi ، Sayı 6 ، Yıl 3 ، Ankara، 1998 .

12- Chiha ، Habib.k : La Pravince de Baghdad ، El-Maref ، (La caire ، 1908).
13- Enver Ziya Karal ، "Mehmed Namık paşanın Hal Tercümesı ،1804-1892 " ، TarihVesikalari ، Cilt (ll) Sayı (9) ، Ankara ، 1942 .
14- From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer ،No.37 ، dated the 13th July 1864 .
15- G . R . Berridge ، British Diplomacy in Turkey ، 1583 to the Present: A Study in the Evolutıon of the Resident Embassy ، Leiden ، Boston ، 2009 .
16- Gökhan Çetinsaya ، The Ottoman Administratıon of Iraq ،1890-1908 ، Routledge ، 2006.
17- Issawi ، Charles ، The Economic History of the Middle East ،1800-1914. Chicago ،1996.
18- Karal Enver Ziya Karal ، Osmanli Tarihi ، Islahat Fermani Devri (1861 – 1876) ، Cilt،Vll ،4 Baski ، Turk Tarih Kurumu Basimevi ، Ankara،1988 .
19- Keiko Kiyotaki ، Ottoman Land Policies in the Province of Baghdad ، 1831-1881 ، A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph .D، University of Wisconsin – Madison ، 1997.
20- Layard ، Austen ، H : Discoveries in the ruins of Nineveh and Babylon ، John Murrary ، (London ، 1853).
21- Michel .M . Mazaaoui ، The Origins of the safavids ، Wiesbaden ،1972، pp 12-25-57; Savory ،pp، 20-22.
22- Parry ، " The Ottoman Empire 1520-1566" ، London ، 1987 ، p 516.
23- Robert Devereox ،The first Ottoman constitutional Perlod ،Baltimore ، the Johns Hopkins Press ، 1963.
24- Savory ،pp .41-49 ; John Malcolm ، The History of Persia ، 2vols ، london ، 1839 ، vol. 1 ، pp. 325-328.
25- Şinasi Altundağ Mehmed Ali Isyanında "Yardım Talebinde Bulunmak Üzere 1832 Tarihinde Namık Paşa Hususı Elçi Olarak londra'ya Gönderilmesi"، Tarıh Vesikaları Dergisi ، Cılt (2)، Sayı (12) ، Nisan1943 .
26- Stanford J. and Ezel Kural Shaw ، History of the Ottoman Empire
27- Tapper، p.63 ; V .J.parry، "The Ottomon Empire 1481-1520،" New Cambridge Modren History، vol.1، Cambridge Uniresity press، London ، 1981، p. 484.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث الدراسة الابتدائية في مدرسة الثقافة للبنين في مدينة بلدروز، ثم أكمل الدراسة الثانوية في مدرسة ثانوية جرير بن عبد الله البجلي الإسلامية، وتخرج منها سنة ٢٠١٠م، وبعدها إلتحق بالدراسة الجامعية، فتخرج من جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ عام٢٠١٤م.

OSMANLI DÖNEMİNDE (MS 1861-MS 1909) IRAK'IN SİYASİ VE KENTSEL DURUMU

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TARIH BÖLÜMÜ

Abdulkhaleq Saad KHUDHAIR

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD